حاشية الشيخ محمد الدسوقي المالكي

على

شرح المحقق أبي الليث السمرقندي

على

الرسالة العضدية

للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد

المتوفى سنة ٧٥٦هـ

ومعها حاشية العلامة سيدي محمد الحفناوي الشافعي
على الشرح المذكور مفصولاً بينهما بجدول
وبهامشها شرح العلامة أبي الليث السمرقندي
على الرسالة العضدية في علم الوضع

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث — الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت : ٢٥١٢٠٨٤٧



حاشية الشيخ محمد الدسوقي المالكي

على

شرح المحقق أبي الليث السمرقندي

على

الرسالة العضدية

للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

ومعها حاشية العلامة سيدي محمد الحفناوي الشافعي
على الشرح المذكور مفصولا بينهما بجدول
وبهامشها شرح العلامة أبي الليث السمرقندي
على الرسالة العضدية في علم الوضع

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث — الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

رقم الإيـداع : ٢٠٠٩/٧٥٥٣

الترقيم الدولي : 0 - 203 - 315 - 977

كتاب

حاشية العلامة الشيخ محمد الدسوقى
المالكى على شرح المحقق أبى الليث السمرقندى
على الرسالة العضدية للقاضى عضد
الدين عبد الرحمن بن أحمد
المتوفى سنة ٧٥٦
نفع الله بهم
آمين

ومعها حاشية العلامة سيدى محمد الحفناوى الشافعي
على الشرح المذكور مفصولا بينهما بجدول

﴿ وبهامشهما شرح العلامة أبى الليث السمرقندى
على الرسالة العضدية فى علم الوضع ﴾

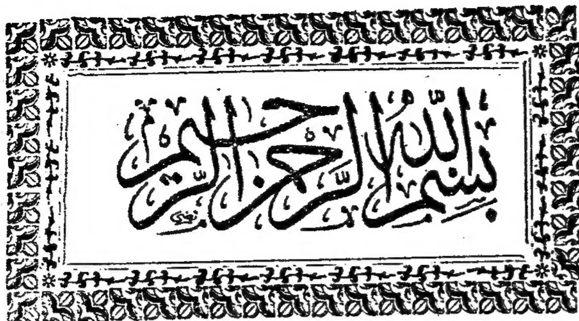
طبع بالمطبعة الأزهرية بمصر

بشارع رقعة القمح رقم ٦ بجوار الأزهر الشريف بمصر

﴿ على نفقة أصحابها ﴾

ورثة المرحوم فضيلة الشيخ محمد عبد الخالق المهدى

(سنة ١٣٤٧ هـ — سنة ١٩٢٩ م)



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿وبعد﴾ فيقول العبد الفقير محمد الدسوقي هذه تقييدات تتعلق بشرح العلامة السمرقندى على الرسالة العضدية استنبطتها من تقرير شيخنا العلامة أبى الحسن على بن أحمد الصعيدي العدوي المالكى عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين (قوله الذي خص) أى لاجل تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وتعليق الحكم بمعنى المحكوم عليه بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فيكون فى كلامه اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد لافعاله كما يستحق لذاته فان قلت ان الحكم لم يتعلق بالمشتق بل بموصوفه * قلنا الصفة والموصوف كالشيء الواحد واذا علمت ان هذا الحمد وقع فى مقابلة التخصيص ظهر لك انه حمد مقيد لا مطلق وحينئذ فيثاب عليه ثواب الواجب * والفرق بين المطلق والمقيد ان الاول حمد على مجرد الذات والثانى حمد على

الحمد لله الذى خص

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذى كمل بشرف الوضع شأن الاعلام وجمل ضمائرهم بادراك اسرار افصح الكلام والصلاة والسلام علي الموصول به اجمل المعارف والمقطوع بانه اكمل مصدر الفضائل واللطائف وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار ﴿أما بعد﴾ فيقول العبد الفقير محمد الحفناوى الشافعى لما تعلق القلب بشرح الرسالة العضدية للعلامة ابي القاسم على السمرقندى بذلت فى كشف نقاب مخدراته جهدى حين ألفيت افهام طلابه بالاباء عن التمتع بما فيه محصورة لكون معانيه فى زوايا المبانى عن بعض الاذهان مقصورة فخطر لى ان اجمع عليه ما تلقيته من نفائس التقريرات واقتطفته من ثمرات المؤلفات سالكا فيه سبيل الايضاح لمسيس الحاجة في حل المشكلات الى الافصاح وعلى الله الكريم اتوكل وباحبابه فى نجاح المقصد اتوسل (قوله الذى خص) اى لاجل

النعمة



النعمة وليس المراد بالمطلق ما ليس واقعا في مقابلة شيء لان من أركان الحمد المحمود عليه ولا وجود للماهية عند فقد بعض الاركان والتقييد أفضل من المطلق لانه بمنزلة أداء الدين الذى هو أفضل من الصدقة وآثر التعبير بالموصول وصلته دون المشتق لان المشتق لم يرد إذن شرعي باطلاقه فتوصل الى اتصاف البارى بمبدئه بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه (قوله خص الانسان الخ) معنى اختصاصه بإذ كرا نفراده به من بين العقلاء والمراد بالانسان آدم بجعل أل للعهد الخارجي عند البيانيين او الذهني عند النحاة وعلى هذا ففي كلامه من المحسنات البديعية التلميح لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها أو المراد به افراد الحيوان الناطق بجعل أل للاستغراق وهو الظاهر اذلا قرينة على العهد وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام والكلمات قال العمادى ونلتزم ذلك والعهدة عليه وهذا اللزوم كله مبني على أن التخصيص بالنسبة لغيره من العقلاء أما ان أريد التخصيص بالنسبة لغير الانسان من الحيوانات العجم فلا يلزم ذلك قال شيخنا الحفني والذى يظهر أن المراد بالانسان آدم وأن المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك ثبوت تلك المعرفة له أولا فلا ينافي ثبوتها لغيره من الملائكة والجن ثانيا فان الملائكة علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به وحينئذ فلا يصح ما التزمه العمادى

الانسان

تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وترتيب الحكم على المشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فيكون في كلامه اشارة الى انه يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته وحينئذ فيثاب على هذا الحمد ثواب الواجب وآثر التعبير بالموصول وصلته لان المشتق لم يرد إذن شرعي باطلاقه فتوصل الى اتصاف البارى بمبدئه بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه (قوله خص الانسان) معنى اختصاصه بإذ كرا نفراده من بين العقلاء ويطلق ايضا على عدم عموم المعنى لشيئين فاكثر فله معنيان والطارق دخول الباء في حيز الاول على المخصوص وفي حيز الثاني على المخصوص به والمراد بالانسان آدم على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام بجعل اللام للعهد لا الاستغراق وعليه ففيه من محسنات البديع التلميح الى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها أو المراد به أفراد الحيوان الناطق مجازا من اطلاق اسم الكلي على جزئياته وعلي كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام او الكلمات المشخصة بل انما يعرفان وضعها اجمالا قال العمادى ونلتزم ذلك والعهدة عليه والذى يظهر أن المراد بالانسان

ان كان مراده عدم معرفتهم مطلقا أما ان اراد عدم معرفتهم اولا صح ماالتزمه اه كلامه * وعلى هذا يجب أن يراد بتخصيصه بمعرفة اوضاع الكلام معرفته لجميع الكلام الموضوع اى جميع اللغات اذ الظاهر أن الملائكة كانوا يعرفون بعض اللغات قبل آدم اذ كانوا يسبحون المولى بانواع التسبيح وقال تعالى حكاية عنهم أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء تامل قال شيخنا الحفنى وهذا كله اذا كان المراد بقوله خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام اي خصه بمعرفة مدلول الكلام الموضوع على انه من اضافه الصفة للموصوف وفى الكلام حذف مضاف امان جعلنا الاضافة حقيقة اى خصه بمعرفة وضعه الكلام لمعانيه اي انه ألهمه كيف يضع الالفاظ لمعانيها بناء على المرجوح من ان الواضع غير الله فلامانع مما التزمه العمادى اذ لم يثبت وضع من الجن ولا من الملائكة (قوله بمعرفة) اي علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان كانا قد يختلفان عملا بتعدى المعرفة لمفعول واحد والعلم لاثنين وقيل العلم مختص بادراك المركبات كادراك قيام زيد من نحو قام زيد والكليات كادراك

بمعرفة

آدم وان المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك وتميزه بها ثبوتها له اولا فلاينافى ثبوتها لغيره من الملائكة والجن واولاده ثانيا فان الملائكة قد علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به فلا يصح ماالتزمه العمادي ان كان مراده عدم معرفتهم مطلقا اما ان اراد عدم معرفتهم اولا صح ماالتزمه وذلك لاشبهة فيه حيث كان المراد معرفة الكلام الموضوع أي الذي وضعه الله اما ان اريد معرفة وضع الكلام لمعانيه بالهام من الله بناء على المرجوح من ان الواضع غير الله فلامانع مما التزمه حيث لم يثبت وضع من الملائكة والجن فتدبر (قوله بمعرفة) اى علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان اختلفا عملا والباء داخلة على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو فى الغالب فى الاصطلاح فذهب السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وصرح الاول بعدم الفرق بين تعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه والقصر وما اخذ منه ونقل ملا الياس الكردى عن العصام ان الباء التى هى صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل الا على المقصور عليه فان جاء ما ظاهره دخولها فيه على المقصور فقال السيد ضمن معنى التميز وجعلت الباء صلة المضمن وقدر للمضمن فيه صلة أخري فيقال فى نحو نخصك



معنى الانسان والمعرفة بالبسائط كادراك النقطة والجزئيات كادراك زيد وقيل تختص المعرفة بالادراك المسبوق بالجهل والعلم بخلافها ولذا يقال على الله عالم دون عارف وعلى التحقيق يكون عدم القول المذكور لعدم السماع لان صفاته تعالى كاسمائه توقيفية والباء داخلة على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاستعمال فذهب السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه واما قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد * قد قاله الحبر الهمام السيد

اوضاع الكلام

فليس بجيد لان هذا مذهب السعد لا السيد (قوله اوضاع الكلام) يصح ان تكون الاضافة حقيقية على معني اللام والمراد المعرفة التصديقية اى خصه بالجزم بوضع الله كل فرد من الكلام لمدلوله الذى وضعه له لا التصورية اذ ليس المراد انه خصه بحصول صورة الوضع فى ذهنه ويصح أن يكون من اضافة الصفة

بالعبادة نميزك بها مخصصين اياها بك اه وعلى قياسه يقال هنا ميز الانسان بمعرفة أوضاع الكلام مخصصا اياها به فعلمت من هنا ومما تقدم فى القولة السابقة ان فى دخول الباء ثلاثة مذاهب وان الخلاف بين العلامتين انما هو فى الباء المتعلقة بالقصر وما أخذ منه تامل (قوله اوضاع الكلام) الاضافة على معني اللام وفى جعله من اضافة الصفة للموصوف تكلف بجعل الجمع بمعني المفرد وجعله بمعنى اسم المفعول اي الكلام الموضوع والمراد بالكلام اما حقيقته اى اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه اما على الكلام وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصى والنوعى او على اوضاع وحينئذ فيكون مفيد الثاني فقط بناء على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثانى يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصي والاحتمال الاول من الثلاثة احسنها لشموله للوضعين وعدم تكلف التجوز فى الكلام ولا يخفى ما فى ذكر اوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وحقيقتها كما قال ابن حجة كون مطلع التاليف من نثر او نظم دالا على ما بني عليه بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه التسمية ان

للموصوف وهو وان كان فيه تكلف من جهة جعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى المفعول الا انه هو الذي يؤيده قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وعلى كل حال فعبارة الشارح لا تقتضى الجرى على القول الضعيف وهو أن الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعا انما يلزم هذا لو قلنا ان المراد بمعرفة الوضع الهامه ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا وان كان كلام الشارح يحتمله الا انه غير متعين والمراد بالكلام اما حقيقته اي اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة أجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه اما علي الكلام وحينئذ فيكون مفيد اللوضعين الشخصى والنوعي والوضع الشخصي ما تعلق بلفظ بخصوصه والنوعى ما تعلق بكل ككل فعل وفاعل موضوع لثبوت الحدث للفاعل واما على اوضاع وحينئذ فيكون مفيدا للثاني فقط بناء على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثاني يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصى ولا يصح عطفه على الكلام لان الضمير راجع له فيلزم اضافة الشيء الى نفسه وايضا يكون تكرارا مع ماقبله (قوله ومبانيه) جمع مبنى والمراد به الكلمات التى بني الكلام عليها (قوله اصول كلمته) أي الكلام بمعني اللفظ المركب فاضافة الكلمة اليه من اضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كما لا يخفى (قوله وظروف معانيه) أى وجعل الحروف ظروف معانى الكلام اي بعد جعلها اجزاء للكلمات وجعل الكلمات

ومبانيه وجعل الحروف اصول كلمته وظروف معانيه

المتكلم يفهم غرضه من كلامه عند رفع الصوت به ورفع الصوت لغة الاستهلال يقال استهل المولود صارخا اذا رفع صوته عند الولادة واعلم ان عبارة الشارح لا تقتضى الجري علي القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعا فاندفع مازعمه البغدادى من أن فى كلام الشارح اشارة لما ذكر كما افاده الاستاذ الكردى (قوله ومبانيه) جمع مبنى والمراد به الكلمات التى بني الكلام عليها (قوله اصول كلمته) اي الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلمة من اضافة الجزء للكل وعلي احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كما لا يخفى (قوله وظروف) اى وجعل الحروف ظروف معانى الكلام اى بعد جعلها اجزاء للكلمة المركب منها الكلام وبهذا يجاب عن قول ابى البقاء فى جعل الحروف ظروف معانى الكلام نظر يعرف بالتامل اه وبين المباني والمعانى



والصلاة والسلام على المشتق من مصدر الفضل والحكم الجامع

أجزاء للكلمات وظاهره أن الكلام له معان مع أن له معنى واحدا وقد يقال ان أل فى الكلام للاستغراق فجمع المعانى نظر الافراد الكلام والمعنى والمفهوم والمدلول شىء واحد بالذات مختلفة بالاعتبار فما وضع له اللفظ يقال له معنى باعتبار انه يعنى من اللفظ وباعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول وباعتبار فهمه من اللفظ وادراكه منه يقال له مفهوم وبين المعانى والمبانى الجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين متباعدى المخرج ولا يخفى ما فى ذكر الاوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وهى أن يكون مطلع التاليف سواء كان نثرا أو نظما دالا على ما بنى عليه بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه التسمية أن الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل كذا فى مستهل الشهر أى ابتدائه والبراعة من برع الرجل اذا فاق أقرانه فمعنى براعة الاستهلال فوقان الابتداء أى ان الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فان ابتداءه ابتداء مالم يبتدأ بها (قوله المشتق من مصدر الفضل والحكم) المشتق ماخوذ

الجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين متباعدى المخرج (قوله والصلاة) كان الاولى زيادة والسلام للخروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولعل مذهب الشارح عدم كراهة الافراد ثم رأيت فى بعض النسخ اثبات السلام (قوله المشتق) شبهه صلى الله عليه وسلم بجامع كثرة الافادة بالنسبة للمصدر لدلالته على الحدث فقط ودلالة المشتق على الحدث والزمان والنسبة أو الحدث والذات ولا شك انه صلى الله عليه وسلم أكثر الورى افادة وذكر المصدر ترشيح ففي الكلام استعارة مصرحة مرشحة ونقل عن حسن جلبى أن المراد بالمشتق حقيقته وان اضافة المصدر لما بعده بيانية أى المشتق داله من مصدر هو الفضل والحكمة ان سلمت مصدريتها والمراد بالمشتق من ذلك أفعل التفضيل أى الافضل والاحكم من جميع الخلق وقيل المراد بالمصدر ذات الله التى صدر ويصدر عنها كل فضل وحكمة أى المشتق اسمه من اسم الله تعالى وعليه قوله

وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد

لكن فى هذا القيل نظر لعدم ورود اطلاق المصدر عليه تعالى وقيل المراد به قريش وبالمشتق المخرج اى المخرج من قريش الذين هم محل صدور الفضل والحكم (قوله والحكم) جمع حكمة قال أبو البقاء وهى علم باحث عن أحوال الموجودات الخارجية على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن

من الاشتقاق اما بالمعني اللغوى وهو الاخذ وعلى هذا فالمراد بالمصدر محل الصدور فهو مصدر ميمى أى والصلاة على الماخوذ اي المخرج من محل صدور الفضل والحكم والمراد بالفضل الكرم والحكم جمع حكمة بمعني العلم والمراد بمحل صدور الفضل والحكم اما قريش اوالعرب مطلقا اذلا شك أنهم أصل فى الكرم والحكم لاستفادة العلوم الادبية منهم ولذلك كانوا ينطقون بالحكم اى الكلمات المؤثرة فى القلوب الاترى الى قول بعضهم

ألا كل شيء ماخلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

وبيت ستبدى لك الايام ماكنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

وبيت ومهما يكن عندى امرىء من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

وفي الحديث ان من الشعر حكما ويحتمل أن يكون شبه اخراج ذاته صلى الله عليه وسلم من قريش اشتقاق الفعل او الوصف من المصدر بجامع كثرة الافادة في كل لان المشتق اكثر افادة من المصدر لدلالته علي الحدث والزمان والنسبة اوالحدث والذات ودلالة المصدر على مجرد الحدث وكذلك ذاته عليه السلام اكثر كرما وحكمة من قريش واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاشتقاق مشتق بمعني مخرج على طريق الاستعارة المصرحة التبعية وقوله مصدر ترشيح لها ويحتمل ان يكون المراد بمحل صدور الفضل والحكم النور المحمدى الذى خلق منه صلى الله عليه وسلم إذ لاشك انه محل لصدور كل شيء أوان المراد به الاوصاف الحسنة التي هي سبب للفضل والعلم كالصبر والتواضع والحلم وهو حينئذ مبالغة فلتمامها فيه كأنه أخذ منها على حد قوله تعالى خلق الانسان من عجل هذا ويحتمل ان المراد الاشتقاق الاصطلاحى لكن فى الكلام حذف أى المشتق داله وهو افضل وأحكم من كل انسان وقوله من مصدر الفضل على هذا الاضافة للبيان اى مصدر هو الفضل والحكم فالفضل والحكم مصدران اشتق منها اللفظ الدال عليه عليه الصلاة والسلام اى افضل واحكم من كل احد وانما كانت اضافة مصدر لما بعده على هذا للبيان لان مصدر أعم من الفضل والاضافة التى للبيان هي التى يكون بين المضافين عموم وخصوص مطلق اما البيانية فهي التى يكون بينهما العموم والخصوص الوجهي (قوله والحكم) جمع

احوال الموجودات لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال الموجودات بقدرتنا واختيارنا

حكمة

حكمة وهى العلوم الادبية الموافقة للشرع لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذاك وعلى هذا الاحتمال الاول من ان المراد الاشتقاق اللغوى تامل (قوله لمحاسن الافعال) من قبيل اضافة الصفة للموصوف كالذى بعده أي الافعال المحاسن بمعنى الحسنة والشيم المكارم بمعنى الكريمة والمحاسن جمع حسن على غير قياس اوانه جمع محسن بمعنى حسن كمذهب ومذاهب ومصدر ومصادر واعلم ان العمل ما كان ناشئا عن روية وتدبر فمن ثم كان خاصا بالعاقل بخلاف الفعل فانه أعم فان قلت حيث كان الخاص بالعقلاء هو العمل كان الظاهر أن يقول لمحاسن الاعمال قلت اجيب بانه انما عدل للافعال لاجل براعة الاستهلال لان الفعل من مباحثنا وأيضا التعبير بالافعال أكمل للاشارة الى أن ما صدر منه حسن ولو لم يتدبر فيه ويترو (قوله ومكارم الشيم) جمع شيمة بمعنى الطبيعة والخلق اى الجامع للطبائع والاخلاق الحسنة ففيه وصف للنبي بحسن احواله الظاهرية والباطنية (قوله الموصول بالفاظه) اى المرتبط بالفاظه وفى كلامه هذا براعة استهلال لانه يشير الى انه يبحث في هذا الكتاب عن الموصول والمراد بالسعادة الظفر بخير الدارين والمراد بانواعها الامور الموصلة اليها أعني مسائل العلم والمراد بالهدي الاهتداء الذي هو من أوصاف الشخص اي المرتبط بكلامه مسائل العلم الموصلة للسعادة أي ان كلامه عليه السلام لا يخرج عن مسائل العلم الموصلة للسعادة ولاهتداء الناس فاضافة الانواع التى هي بمعنى المسائل للسعادة لادنى ملابسة والعطف حينئذ من عطف المسبب على السبب (قوله المضمر) اي المخفى من أضمرت الشيء أخفيته (قوله فى اشاراته) الاشارة هي تحريك العضو على وجه مخصوص والمراد باصناف الحكم مسائل العلم وحينئذ فالمعنى انه صلى الله عليه وسلم أخفى واودع فى اشاراته وتحريك بعض أعضائه مسائل علمية بحيث ان الحاذق يفهم من اشاراته عليه السلام علوما فليست اشارته عليه السلام عبثا ويحتمل ان يكون

لمحاسن الافعال ومكارم الشيم الموصول بألفاظه انواع السعادة والهدى المضمر فى اشاراته أصنافه

كالاعمال الصادرة منا مثل الصلاة والصوم فهى الحكمة العملية انتهي ووجه النسبة كما نقله الكردى عن المولى نصر الله ان المقصود أولا من الحكمة تحصيل الادراكات بالنظر فنسبت اليه والمقصود ثانيا تعلق الادركات بالمسائل الباحثة عن العمل فنسبت اليه (قوله لمحاسن الافعال) الاضافة اليه كالذى بعده من اضافة الصفة للموصوف أى الافعال الحسنة والشيم جمع شيمة وهي الخلق والعادة (قوله الموصول) فى نسخة الموصل اى المعلق اه ملا الياس (قوله والهدي) اى الاسلام او الاهتداء

المراد باشاراته كلامه اى انه اخفي في كلامه انواع الحكمة فيكون اشارة للاحكام الماخوذة من كلامه عليه السلام بطريق الالتزام اى ان كلامه كما انه يفيد أحكاما بطريق الصراحة كذلك يفيد أحكاما بطريق الالتزام فظهر لك مما قلناه ان أصناف الحكم مرادفة لانواع السعادة (قوله والتقي) جمع تقاة وأصلها تقية واصلها وقية والحاصل ان الاصل الاصيل وقية أبدلت الواو تاء فصار تقية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت الفا فصار تقاة والتقى امتثال الاوامر واجتناب النواهي ولها انواع ثلاثة التباعد عن الشرك والتباعد عن المعاصي والتباعد عما يشغل عن الله هذا هو أصناف التقوى وظاهر ان هذه اوصاف للعبد فلا معنى حينئذ لكونها مضمرة فى اشاراته عليه السلام ويجاب بان المراد بالتقى مايتقي به أي ماهو سبب فى التباعد وهو يرجع للعلم وحينئذ فالعطف مرادف (قوله محمد) بدل او عطف بيان من المشتق اوخبر لمحذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد أوقع فى النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته (قوله المذكور اسمه الخ) اى لا بهذا العنوان اذا سمعه فى التوراة طاب وفى الانجيل ماحى وانما خصهما بالذكر لشدة انكار المتمسكين بهما لبعثته عليه الصلاة والسلام والشارح يشير الى انه كان ينبغى لهم الاذعان انبينا لشهادة كتابيهما ببعثته فاندفع مايقال انه قد ذكر فى القرآن أيضا واما الزبور فهو مواعظ لا أحكام فيه (قوله وعلي آله) هم فى مقام الدعاء أتقياء المؤمنين وقيل كل مؤمن ولو عاصيا وقوله مظهر الحق اي محل ظهوره وهذا يدل على ارادة المعنى الاول للآل الا ان يراد بالحق خصوص الايمان ثم ان الحق مطابقة

الحكم والتقى محمد المذكور اسمه فى التوراة والانجيل وعلى آله مظهر الحق

(قوله محمد) بدل من المشتق اوعطف بيان عليه اوخبر مبتدا محذوف وقدم ذكر الصفات علي العلم ليكون ذكره بعد اوقع فى النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته (قوله المذكور اسمه) قال ملا الياس اسمه فى التوراة طاب وفى الانجيل ماحي اه ولعل تخصيصهما بالذكر لشدة انكار المتمسكين بهذين الكتابين بعثة النبي الكريم والا فاسمه مذكور فى غيرهما ايضا فقد روى ابن عساكر عن كعب الاحبار ان آدم عليه السلام رآه مكتوبا على ساق العرش وفي السموات وعلي كل قصر وغرفة فى الجنة وعلى ورق شجرة طوبي وسدرة المنتهي واطراف الحجب و بين أعين الملائكة فاشار الشارح الى انه كان ينبغى لهم الاذعان لنبينا بشهادة كتابيهم ببعثته صلى الله عليه وسلم فتامل (قوله مظهر) بفتح الميم والهاء أى ملكان

النسبة



النسبة الخارجية للنسبة الكلامية وعكسه الصدق فهو مطابقة النسبة الكلامية للخارجية فالمطابقة في الاول تعتبر صفة للخارجية وفي الثاني تعتبر صفة للكلامية (قوله ومبطل) أي محل بطلان أي خفاء الاباطيل فالمراد بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلته بمظهر وجعل الآل محلا للظهور والبطلان تجوز لان محل الاول حقيقة الحق بمعنى انه قائم به ومحل الثاني الباطل والآل انما هم محل للزوم ذلك وهو الاظهار والابطال (قوله الاباطيل) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل نحو كاهل وكواهل ولا بد من التجريد في الاباطيل بان يراد بها مجرد الذات بقطع النظر عن وصفها بالبطلان والا كان الكلام من تحصيل الحاصل والمراد بابطال الباطل اخفاؤه واعدامه أي ان آله عليه السلام محل لاعدام الاشياء التي تتصف بالبطلان واخفائها (قوله ماظهر النجم) أي النبات الذي لا ساق له ويقابله الشجر وهو النبات الذي له ساق والمراد بالعلم الجبل كما في قول الخنساء

ومبطل الاباطيل
ماظهر النجم في الغلم

ظهور الحق فهو مصدر ميمي بمعنى المكان (قوله ومبطل) بفتح الميم والطاء أي محل بطلان أي خفاء الاباطيل فالمراد بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلته بمظهر والافلا معنى لبطلان الباطل وفي جعل الآل محل البطلان تجوز إذ محله حقيقة هو الباطل والآل محل للزومه أي الابطال وكذا يقال في مظهر فان محل الظهور هو الحق والآل محل للزومه وهو الاظهار فان قلت ما المانع من جعل مبطل محل الابطال فيكون حقيقة قلت عدم صلاحية مفعل مصدرا للرباعي فتدبر فان قرئ كل من مظهر ومبطل بضم الاول وفتح الثالث كان مصدرا للرباعي على حد قوله تعالى بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق وقول الشاعر * الحمد لله ممسانا ومصبحنا * في كونها مصادر ميمية وان اختلف المراد منها فان ما في الشارح المراد منه المكان وما في الامثلة المراد منه الحدث في الاولين والزمن في الاخير وفي نسخة مظهري ومبطلي بضم الميم في كل وكسر الهاء والطاء وبالياء على صيغة الجمع وقول بعضهم ان الياء ثابتة أيضا على جعلها مصدرين غير سديد كما لا يخفى (قوله الاباطيل) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل قال في الخلاصة

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

وما هنا من نحو كاهل (قوله ماظهر النجم الخ) المراد بالنجم الاول النبات الذي لا ساق له المقابل للشجر وهو النبات الذي له ساق قال تعالى والنجم والشجر يسجدان

وان صخرا لتأتم الهداة به * كانه علم فى رأسه نار

وخص العلم بالذكر لان الغالب ظهور النجم فيه (قوله وما اشتهر) أى ومدة اشتهار النجم أى الكوكب وقوله فى العلم أي فى حال كونه علما أي علامة يهتدى بها فى والبر البحر ثم انه ليس المراد التحديد بل هذا كناية عن دوام الصلاة على من ذكر كما هو عادة العرب من كنايتهم عن التابيد بالتحديد كما هو فى قوله

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم

فاسود العين اسم لجبل فكنى بمدة اقامته عن دوام لؤمهم و بين النجمين والعلمين الجناس التام لفظا وخطا لاتفاق الكلمتين المتجانستين فى جميع الحروف والترتيب والشكل (قوله وبعد فلما الخ) يحتمل ان الواو للاستئناف والفاء زائدة والظرف معمول لمحذوف أى وأقول بعد ما تقدم لما شاع الخ ويحتمل أن الفاء واقعة في جواب أما المتوهمة أو التى نابت عنها الواو (قوله فى الامصار) جمع مصر وهو محل قسم الفيء والغنائم وخصها بالذكر لانها محل ظهور العلم وكتبه غالبا (قوله ظهر) هو بمعنى شاع وغاير فى العبارة لدفع الثقل الحاصل بتكرار اللفظ وقوله ظهور الشمس أى مثل ظهور الشمس فهو تشبيه بليغ أى كظهور جزء من جزئياتها لان الشمس كلي والظاهر فرد من أفرادها وان كان الكلي منحصرا فيه وقوله فى النهار تاكيد لما يفهم مما قبله نظير سمعت باذنى (قوله الرسالة) تنازعه شاع وظهر والمناسب لقول المصنف

وبالنجم الثانى الكوكب والمراد بالعلم الاول الجبل قالت الخنساء

وان صخرا لتأتم الهداة به * كانه علم فى رأسه نار

وبالثاني العلامة أى والصلاة والسلام على من ذكر مدة ظهور النبات فى الجبل ومدة شهرة الكوكب فى كونه علامة يهتدى به قال تعالى وبالنجم هم يهتدون وكتب بعضهم على قوله وما اشتهر النجم فى العلم أى فى كونه علما فانه علم بالغلبة على الثريا انتهى وبين العلمين والنجمين الجناس التام خطا ولفظا وفى نسخة بدل العلم الثانى الظلم وعليها فبينه وبين العلم الجناس اللاحق (قوله فلما) أورد الفاء بعد بعد تقدير الاما ارتوها لها لان الفاء بعد بعد مظنة لاما فنزلت أما المتوهمة أو المقدرة منزلة المحققة (قوله فى الامصار) خصها بالذكر لكونها محلا لظهور العلم وكتبه غالبا (قوله ظهور) اى كظهور فهو تشبيه بليغ (قوله الرسالة) المناسب لقول المصنف هذه فائدة ان يقول الشارح الفائدة وقد يقال انما ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى تعظيم

وما اشتهر النجم فى العلم (وبعد) فلما شاع فى الامصار وظهر ظهور الشمس فى النهار الرسالة المعضدية

التي أفادها المولى الامام المحقق والفاضل

هذه فائدة ان يقول الشارح الفائدة لكنه ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى عظم هذه الفائدة وانها حرية أن تسمي رسالة وان سماها مؤلفها فائدة تواضعا منه قيل الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخص الثلاثة خصوصا مطلقا والثاني أخص من الثالث كذلك (قوله التي أفادها) حذف المتعلق لافادة العموم أى التي أفادها لكل طلب وسيأتى للشارح أن الفائدة ما استفيد من علم أو مال فحقها أن تقع على المعانى وهنا أوقعها على الالفاظ لانها هي المفادة من المؤلف * والحاصل ان مقتضى ما هنا ان التاليف اسم للالفاظ ومقتضي ما يأتى انه اسم للمعاني فقد حصل فى كلامه تناف ويجاب بانه اطلق على هذه الالفاظ المفادة لفظا فائدة لكون هذه الالفاظ وسيلة للمعاني فكانها نفس المعاني (قوله المولى) من جملة معانيه السيد أى الذى يفزع اليه فى مهمات الامور من العلوم وغيرها ومن جملة معانيه الناصر ولا شك ان كلا من المعنيين يصح ارادته هنا لان المصنف كان يفزع اليه فى العلوم وناصر الاهل الحق باقامة الادلة والرد على المخالفين من أهل الضلال فقد اجتمع فيه الامران (قوله الامام) اى المقتدى به والمقدم على غيره فى العلوم العقلية والنقلية فقد ألف كثيرا من الكتب العظام كشرح مختصر ابن الحاجب الاصولى وله الفوائد الغياثية فى المعانى والبيان وله المواقف في علم الكلام (قوله المحقق) من التحقيق وهو ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بالدليل عقليا كان او نقليا فالمعنى حينئذ الامام الذى يذكر المسائل على الوجه الحق اويثبتها بالادلة (قوله والفاضل) اي المتصف

شان هذه الفائدة وانها حرية بان تسمي رسالة وان سماها مؤلفها فائدة تواضعا ونقل عن حواشى المطالع ان الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة او كثيرة من فن او فنون فالرسالة اخص من الاخيرين مطلقا والثاني اخص من الثالث كذلك (قوله المولى) يطلق على معان منها السيد والناصر ومتولى الأمر والنهى وكل مناسب هنا (قوله الامام) يطلق على معان أيضا منها المقدم على غيره وهو المراد هنا ويجمع على امام بلفظ الواحد وليس على حد عدل لانهم قالوا امامان بل جمع مكسر (قوله المحقق) من التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليها والمدقق من

بالفضل وهو صفات الكمال (قوله المدقق) ماخوذ من التدقيق وهو ذكر المسائل الدقيقة وان لم يذكرها دليل ويطلق على اثبات دليل المسئلة بدليل آخر بان يكون بعض مقدمات الدليل الاول نظريا فيؤتى بدليل آخر على هذه المقدمة حتى ينتهي الامر الى الضرورة كان تقول في الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث ثم تقيم دليلا على الصغرى بقولك العالم ملازم للاعراض التي شوهد تغيرها وكل ملازم المتغير فهو متغير وهذا معنى قول المحشي التدقيق تقوية الدليل المثبت للمسئلة بدليل آخر فبين التحقيق والتدقيق التباين على كل من الاطلاقين (قوله خاتم) بكسر التاء وفتحها وهو في الاصل اسم للآلة التي يطبع بها وحينئذ فالكلام من قبيل التشبيه البليغ اى انه كالخاتم للمجتهدين بجامع الترويج في كل فالختم يروج الرسالة المطبوعة به وكذلك المؤلف مروج للمجتهدين فكانهم بدونه عدم او ان خاتم مستعار لمروج استعارة تبعية بان شبه الترويج بالختم واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الختم خاتم بمعنى مروج ويصح ان يراد بقوله خاتم معنى آخر وحينئذ فهو بكسر التاء لاغير والمجتهدين جمع مجتهد ماخوذ من الاجتهاد

تحقيق خاتم المجتهدين

التدقيق وهو تقوية الدليل المثبت المسئلة بدليل آخر فبينهما تباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة بالدليل سواء كان على وجه فيه دقة ام لا والتدقيق اثباتها بدليلها على وجه فيه دقة سواء كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة بدليل آخر أو لغير ذلك وعلى هذا فالتدقيق اخص ويقع في بعض التراكيب الترقيق وهو التعبير بفائق العبارات الحلوة والتنميق وهو ان يراعى في التركيب النكات المعانية والمحسنات البديعة والتوفيق وهو سلامة التركيب من الاعتراض (قوله خاتم المجتهدين) فيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه المجتهدين بالرسائل بجامع التوضيح لان المجتهدين يوضحون احوال المسائل كما ان الرسائل توضح احوال الباعث واثبات الخاتم الذي هو في الاصل الشخص المثبت للختم مرادا به هنا المروج تخييل لانه من لوازم المشبه به والمعنى مروج المجتهدين كان الخاتم اى الشخص المثبت للختم يروج الرسائل وذلك تقرير استعارة تصريحية تبعية بان يشبه الترويج بالختم ويستعار له اسمه ويشتق منه خاتم بمعنى مروج ويصح كون خاتم بمعنى آخر ويكون فيه مبالغة في مدحه بانه لا يوجد بعده مجتهد مثله (قوله المجتهدين) جمع مجتهد من الاجتهاد وهو لغة بذل المجهود في طلب المقصود واصطلاحا بذل المجهود في استنباط

وهو لغة بذل الجهد فى طلب المقصود واصطلاحا بذل الجهد فى استنباط الاحكام من الكتاب والسنة أو من كلام العرب وهو ثلاثة أقسام اما مطلق وهو المؤسس للقواعد واما مجتهد مذهب وهو الذى يستنبط الفروع من القواعد التى أسسها امامه واما مجتهد فتوى وهو الذى ينظر فى الادلة و يرجح بعض الاقوال على بعض ومراد الشارح أن المصنف مجتهد فى العلوم العقلية والالهية وهو علم التوحيد لانه انما اشتهر بذلك لا أنه كان مجتهدا في الفقه وقد يقال لا مانع من أنه كان أيضا مجتهد مذهب فى فقه امامه وهو مذهب الامام الشافعى (قوله عضد الحق) العضد ما فوق المرفق من الكتف وهو محل قوة اليد وأصل قوة البدن قوة اليد اذا علمت ذلك ففى الكلام مجاز مرسل فقد أطلق الملزوم وهو العضد وأراد لازمه وهو القوة واشتق من القوة مقوفهو مجاز مرسل تبعى أو ان فى الكلام استعارة بالكناية بان شبه الحق بانسان واثبات العضد تخييل والمراد هنا بالحق النسبة الخارجية الموافقة للنسبة الكلامية والمراد بالدين ماشرع من الاحكام أعنى النسب التامة كثبوت الوجوب للنية فى قولك النية واجبة والمراد بتقوية تلك النسب اقامة الادلة العقلية والنقلية عليها واذ قد علمت أن المراد بالدين النسب التامة التي شرعها الشارع تعلم أن عطفه على الحق من قبيل عطف الخاص على العام لان الحق يشمل النسبة في قولك قام زيد عند مطابقتها للواقع ثم ان قوله عضد الحق والدين من قبيل التصرف فى العلم وقد قيل انه ممنوع وذلك لان لقبه الذي اشتهر به العضد واسمه عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار الايجى بياء ساكنة بعد همزة مكسورة نسبة لايج بلدة بالعجم من أعمال كرمان من جملة تلامذته شمس الدين الكرمانى والسعد التفتازانى والضياء القرمى وغيرهم وجرت له محنة مع صاحب كرمان

عضد الحق والدين

الاحكام من الكتاب والسنة اومن كلام العرب وارادة المعنيين على المعنى الاول لمانتم ظاهرة ويكون فيه من مدح المصنف ماهو حقيق به بخلافه على الثانى الا على دعوى المبالغة كما تقدم (قوله عضد الحق والدين) أى مقويهما والمشهور على الالسن في لقبه عضد الدين قال السيوطى فى ترجمته الامام العضد عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضى عضد الدين الايجى بهمزة مكسورة وياء تحتية وجيم العلامة الشافعى المشهور بالعضد أنجب تلامذة عظاما اشتهروا في الآفاق منهم الشيخ شمس الدين الكرمانى

فحبسه فى القلعة الى ان مات سنة ست وخمسين وسبعمائة (قوله أعلى الله درجته) جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء للمصنف أى اللهم أعل درجته أى منزلته التي يحل فيها (قوله فى أعلى عليين) أعلم أن عليين اسم لاعلى مكان فى الجنة والمنازل التى فيه متفاوتة فى العلو فقوله فى أعلى عليين أى فى ارفع أعلى مكان فى الجنة وهو متعلق بمحذوف أى جاعلا تلك الدرجة فى أعلى عليين وقيل ان عليين اسم مكان فى السماء السابعة تجتمع فيه أرواح المؤمنين وكلا المعنيين مناسب هنا (قوله وكانت مشتملة) الجملة حالية وقد مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة حال خبرها (قوله على مسائل) تطلق المسئلة على القضية وعلى نسبتها فعلى الاول يكون اشتمال الرسالة على المسائل من اشتمال الكل على أجزائه لان الرسالة ألفاظ وعلى الثانى من اشتمال الدال على المدلول (قوله دقيقة) اى خفية (قوله وتحقيقات) اراد بها المسائل المحققة اى المذكورة على الوجه الحق لان التحقيق وصف للمحقق وهو المؤلف فلا تشتمل الرسالة عليه وحينئذ فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله عميقة) من العمق بفتح العين وضمها وهو بعد القعر ومن المعلوم أن بعد القعر لا يكون الا المحسوسات فلابد من التجريد بان يراد مطلق البعد مجردا عن المضاف اليه والمعنى تحقيقات بعيدة اي صعبة يشق ادراكها

أعلى الله درجته
فى اعلى عليين
وكانت مشتملة على
مسائل دقيقة
وتحقيقات عميقة

والتفتازاني والضياء القرمى صنف شرح مختصر ابن الحاجب الاصولى والمواقف والفوائد الغياثية فى المعانى والبيان ورسالة فى الوضع وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه فى القلعة فمات مسجونا سنة ست وخمسين وسبعمائة اه باختصار (قوله اعلى الله درجته) اى اللهم اعل رتبته فى اعلى عليين اى فى ارفع اعلى مكان فى الجنة لان عليين اسم لاعلى الجنة وقيل هو اسم مكان فى السماء السابعة تجتمع فيه أرواح المؤمنين كما ذكره الشيخ يس فى بعض حواشيه وكلا المعنيين مناسب هنا وقيل هو اسم لديوان الخير الذي يدون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وهو المراد بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين الآية وهو على هذه الاقوال الثلاثة ملحق بجمع المذكر السالم وقيل جمع على اسم ملك وعليه فهو جمع حقيقة افاد جميع ذلك شيخ مشايخنا السندوبى فى شرح الخلاصة (قوله وكانت مشتملة) الجملة حال وقد مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها (قوله دقيقة) اى خفية (قوله عميقة) من

والوصول

مع إغاية الايجاز
ونهاية الاختصار
ولم يكن لها بد
من شرح لايغادر
صغيرة ولا كبيرة الا

والوصول الى فهمها (قوله مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار) أى حالة كونها مصاحبة لغاية الايجاز والغاية والنهاية مترادفان بمعنى آخر الشيء وكذا الايجاز والاختصار مترادفان بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولا وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى فقد تفنن الشارح فى التعبير والخطب محل اطناب ودفع بهذا ما يتوهم من أنها لما اشتملت على المسائل المذكورة كانت مطولة (قوله ولم يكن لها بد) الجملة حالية أى والحال أنه لم يكن لها غنى أي لم تكن مستغنية عن شرح يبين معانيها لاشتمالها على الاوصاف المذكورة (قوله لايغادر صغيرة) أى لا يترك نكتا صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها أى ضبطها وبينها وفيه من المحسنات البديعية الاقتباس وهو ذكر شيء من القرآن أو السنة لا على انه منه ولا يضر مخالفته لمعنى الآية وهو لا يترك الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومى

لئن أخطأت فى مديحك ما أخطأت فى منعي

العمق بفتح العين وضمها مع سكون الميم وبضمها وهو البعد والمراد صعبة يشق ادراكها والوصول اليها (قوله مع غاية الخ) الغاية والنهاية مترادفان بمعني آخر الشيء وكذا الاختصار والايجاز بمعني تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى وبعضهم فرق بين الغاية والنهاية بان الغاية في الازمنة والنهاية فى الامكنة وبين الاختصار والايجاز بان الاختصار الحذف من عرض الكلام كان يؤدي المعنى الذى يدل عليه بكلمة مركبة من خمسة حروف باقل منها كتادية معني الطريق الواضح بمنهج بدل منهاج والايجاز الحذف من طول الكلام كتادية المعني المدلول عليه باربع كلمات باقل منها كتادية ثبوت قيام أبي زيد بقولك زيد قائم أب بدل زيد قائم أبوه (قوله ولم يكن لها بد) اى مفارقة وغنى قال فى الصحاح وقولهم لا بد من كذا أى لا فراق منه والمعني ان هذه الرسالة لما اشتملت عليه من الاوصاف السابقة لا ينبغي ان تنفرد وتستغني عن شرح موصوف بما ذكر (قوله لا يغادر الخ) اي لا يترك نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة على حال من الاحوال الا على حال ضبطها وبيانها وفيه من محسنات البديع الاقتباس ولا يقدح فيه مخالفته لمعني الآية وهو لا يترك الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومى

لئن أخطأت فى مدحيك ما أخطأت فى منعى

لقد أنزلت حاجاتي * بوادغير ذي زرع

مقتبسا من قوله تعالى ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع اذ معناه بواد لا ماء به ولا نبات وقد نقله الشاعر الى جناب لا خير فيه ولا نفع وانما لم يقل أحصاهما مع انه مقتضى الظاهر لان موصوف الصغيرة والكبيرة جمع أى نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة كما علمت او يقال انه حذف من الاول لدلالة الثانى أى لا يغادر نكتة صغيرة الا أحصاها ولا كبيرة الا أحصاها (قوله المرام) بفتح الميم أى المطلوب وأصله مروم على وزن مفعل نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها بحسب الآن (قوله أقصاها) أى أقصى المرامات والمقاصد أي غايتها فالضمير ليس راجعا للمضاف بل للمضاف اليه ولما كانت المقاصد جمعاً أتى بضمير جمع المؤنث فاندفع ما يقال ان الواجب أقصاهما لان الضمير راجع للتبيين والتحقيق وهما شيآن لا جمع ثم ان التحقيق ليس قاصرا على أقصي المقاصد اي غايتها دون أولها واوسطها بل المراد أنه يبلغ جميع المقاصد (قوله أردت الخوض) جواب لما أي أردت الشروع فى شرح عليها يسمي تتميم المرام أى الاتيان به تاما وفى الكلام استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه تتميم المرام ببحر متسع يشق على خائضه الوصول لساحله واثبات الخوض تخييل أوانه شبه الشروع فى تتميم المرام بالخوض بجامع المشقة

أحصاها ويبلغ فى تبيين المرام وتحقيق المقاصد أقصاها أردت الخوض

لقد أنزلت حاجاتي * بوادغير ذى زرع

مقتبسا من قوله تعالى ربنا اني أسكنت من ذريتى بوادغيري ذي زرع اذ معناه بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله الشاعر الى جناب لا خير فيه ولا نفع (قوله أحصاها) كان الظاهر أحصاهما بضمير التثنية لرجوعه للصغيرة والكبيرة وقد يقال موصوف الصغيرة والكبيرة الجمع كما علمت لا المفرد وانظر هل قال المفسرون بنظير ذلك فى الآية (قوله فى تبيين المرام) اى المطلوب وأصله مروم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن (قوله أقصاها) كان الظاهر أقصاهما بضمير التثنية لرجوعه لتبيين المرام وتحقيق المقاصد وقد يقال هو راجع للمرام والمقاصد والمراد باقصاها غايتها أو للنكت الصغيرة والكبيرة أو للرسالة وعليه فالمراد باقصاها أبعدها وأصعبها (قوله أردت) جواب لما (قوله الخوض

فان

فان الشارع فيه تناله مشقة اعمال الفكر ومراجعة النقول واستعار اسم المشبه به للمشبه علي طريق الاستعارة المصرحة (قوله في تتميم المرام) أي المطلوب أي في الاتيان به تاما ثم ان المناسب لمراعاة المطابقة اللفظية أن يقول في تبيين المرام لكن لما كان المراد التبيين على وجه التمام ولا يستفاد هذا من التعبير بقوله تبيين عدل عنه الى التعبير بتتميم (قوله على وجه) حال من تتميم أى حالة كون التتميم المذكور آتيا على وجه أى طريق وحالة لا يشوبه خفاء (قوله عن وجوه خرائدها) أى الرسالة والخرائد جمع خريدة وهي في الاصل المرأة الحسناء المحتجبة فشبه الشارح مسائل هذه الرسالة الدقيقة بالنساء الحسان بجامع الحسن والاحتجاب واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وقوله يكشف ووجوه واللثام ترشيح يصح أن يكون باقيا على حاله لم يقصد به الا مجرد تقوية الاستعارة ويصح ان يكون الكشف متجوزا به عن الزوال واللثام وهو ما يوضع علي الفم من النقاب متجوزا به عن الخفاء للزومه له (قوله مع جمود القريحة) حال من فاعل أردت اى اردت

في تتميم المرام) أي في الاتيان به تاما وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه تتميم المرام وتحقيق المقاصد بالبحر المتسع الذى يشق على خائضه الوصول الى ساحله وطوى ذكر المشبه به وأثبت من لوازمه الخوض أو شبه الشروع في ذلك بالخوض في البحر بجامع المشقة فان الشارع فيه على الوجه المذكور يناله مشقة اتعاب الفكرة ومراجعة النقول ففيه استعارة مصرحة (قوله على وجه) أى طريق حال من تتميم وتحقيق اى حالة كون ما ذكر كائنا على طريق الخ اي لا يشوبه خفاء (قوله يكشف عن وجوه خرائدها) اى الرسالة والخرائد جمع خريدة وهى فى الاصل المرأة الحسناء المحتجبة وفيه استعارة مصرحة حيث شبه مسائل الرسالة بالخرائد بجامع الحسن والاحتجاب ثم استعار الخرائد للمسائل وكل من الوجوه واللثام ترشيح فما ذكره ابو البقاء من ان فيه استعارة بالكناية وتخييلا مردود وعبارته والخرائد جمع خريدة وهى المراة المستترة شبه المسائل فى اختفائها وعدم ظهورها بالمراة المخباة على وجه الاستعارة بالكناية وأثبت الوجوه تخييلا ورشحه بكشف اللثام اه (قوله اللثام) هو ما يوضع على الفم من النقاب (قوله مع جمود القريحة) اي عدم انبساط العقل في المدارك مستعارة من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الا بعد تكلف علي طريق الاستعارة المصرحة والقريحة في الاصل

في تتميم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خرائدها اللثام مع جمود القريحة

ذلك فى حال كوني مصاحبا لجمود القريحة اى لجمود قريحتي فال عوض عن المضاف اليه وأراد بجمود قريحته عدم انبساط عقله فى المدارك فشبه عدم انبساط العقل بجمود الماء مثلا بجامع قلة الانتفاع فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة والقريحة فى الاصل اول مستنبط من ماء البئر اطلقت على اول مستنبط من العلم او على مطلق مستنبط منه فعلى الاول يكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد وعلى الثاني يكون استعارة بجامع أن كلا سبب للحياة فاول سبب لحياة الاشباح والثاني سبب لحياة الارواح ثم اطلقت علي العقل الذي هو محل العلم مجازا مرسلا علاقته الحالية لاطلاق اسم الحال وارادة المحل أو استعارة بجامع ان كلا سبب فى الاهتداء وصحة اطلاق القريحة ثانيا على العقل على جهة المجاز المرسل او الاستعارة مع اطلاقها أولا على اول مستنبط من العلم او المستنبط منه مطلقا على جهة المجاز مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار او على ان اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية واذا بني المجاز على المجاز فالعلاقة والجامع انما يعتبران بين ما نقل عنه والمنقول اليه لا بين المعنى الاصلي والمنقول اليه كما علمت مما قلناه (قوله وكلال الطبيعة) الكلال في الاصل عدم قطع السكين والمراد هنا بكلال الطبيعة تشويش الفكرة ووقوفها عن الادراكات للتكدر الحاصل لها من حوادث الزمان فشبه الوقوف المذكور بعدم القطع واستعار اسم

وكلال الطبيعة

اول مستنبط من ماء البئر او طلق على اطلق من العلم أو مطلق مستنبط منه مجازا مرسلا او استعارة لان كلا سبب للحياة الاول سبب لحياة الاشباح والثاني سبب لحياة الارواح ثم اطلق على العقل الذى هو محل العلم مجازا او استعارة فان قلت كيف يصح اطلاق القريحة ثانيا على العقل مجازا او استعارة مع انها اطلقت كذلك اولا علي اول مستنبط من العلم او على مطلق مستنبط اجيب بان صحة ذلك مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز او استعارة المستعار أو على ان اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية ولا يخفى مما تقرر ظهور الاستعارة المصرحة فى القريحة بمعني العقل حيث شبه بالماء بجامع السببية فى النجاة اه من شيخنا الملوى فى شرح ديباجة المختصر والظاهر ان العلاقة انما تعتبر بين ما نقل عنه وما نقل اليه لا بين المعني الاصلى والمنقول اليه كما قرره شيخنا فكان الظاهر ان يقول حيث شبه بالعلم بجامع كون كل سببا فى الاهتداء تامل (قوله وكلال الطبيعة) الكلال فى الاصل الجراحة والمراد

تحفة للحضرة العلمية
الامير الاعظم
والقهرمان الاكرم
ظل الله على الانام
فاتح ابواب الانعام
والاكرام

المشبه به وهو الكلال المشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله تحفة)
بالرفع خبر المبتدا المحذوف أى وهو أي تتميم المرام تحفة أو بالنصب مفعولا
لمحذوف أي جعلته تحفة والتحفة الهدية المستظرفة (قوله للحضرة) هى فى
الاصل ظرف مكان أى مكان الحضور والمراد بها هنا الحاضر أعنى عبد الكريم
لحضوره فى الاذهان وملاحظته دائما لتعلق القلوب به (قوله الامير) أى الملك
وقوله الاعظم أى من سائر الملوك والقهرمان بفتح الراء أى المدبر فهو أحق
بالمملكة من غيره والتدبير النظر فى عواقب الامور لتقع على الوجه الاكمل
واذا أسند التدبير لله فالمراد به الاتيان بالاشياء على اكمل وجه وقيل
القهرمان هو الحاذق الحافظ القائم بامور الرجال (قوله ظل الله على الانام)
من المعلوم أن ظل الشيء صورة تحاكى جسمه فالظل يشعر بالتجسيم فظاهر
العبارة يشعر بالتجسيم لله وهو محال والجواب أن المراد بالظل فى الكلام
النعمة أى نعمة الله على الانام فشبه نعمته تعالى بالظل بجامع الراحة
فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية
وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله واصلة للانام لدفعه المضار عنهم الواصلة
لهم من اعدائهم وحمله لهم على العمل بالشرائع فالمراد بالانام العقلاء ويحتمل
أن يراد بهم جميع افراد الحيوان فالممدوح نعمة من الله واصلة لكل
الخلق لكونه سببا فى كل خير لكونه عدلا (قوله فاتح أبواب الانعام
والاكرام) أى ليبذل منها ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة المكنية

تشويش الفكرة من حوادث الزمان (قوله تحفة) قال فى الصحاح التحفة
ما تحفت به الرجل من اللطف والبر وكذا التحفة بفتح الحاء والجمع تحف
اه وهى خبر مبتدا محذوف أو مفعول به أى جعلته تحفة وأما جعل بعضهم
له مفعولا لاجله وعامله أردت ففيه نظر لانه ليس مصدرا كما يؤخذ من
عبارة الصحاح وعلى تسليم انه اسم مصدر لاتحف فليس قلبيا تامل (قوله
للحضرة) عبر بها عن عبد الكريم كناية عن دوام حضوره (قوله الامير)
أي الملك كما فى القاموس (قوله القهرمان) أى الوكيل الحاذق الحافظ
القائم بامر الرجل قاله أبو البقاء نقلا عن شرح المشكاة (قوله ظل الله)
فيه تشبيه بليغ أى كظل الله او استعارة مصرحة حيث شبهه بالظل بجامع ان
كلا يلتجا اليه مما يضر ولا شك انه يلتجا اليه من حوادث الزمان المؤذية كما ان
الظل يلتجا اليه من حر الشمس المؤذى واضافته الى الله تعالى لانه الناصر له

والتخييل حيث شبه الانعام والاكرام بموضع له أبواب تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية واثبات الابواب تخييل (قوله الذي اشتاقت تيجان السلطنة) التيجان جمع تاج وهو الاكليل الذي هو عصابة تزين بالجواهر توضع على الرأس والسلطنة كون الشخص سلطانا ولا يخفى ان الكون المذكور لا تيجان له فيقدر فى الكلام مضاف أى تيجان ذوى السلطنة وذوي السلطنة هم الملوك وفى الكلام أيضا استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسى بجامع التكرمة واثبات الاشتياق تخييل والهامة الرأس والجمع هام أى الذى اشتاقت تيجان السلاطين الى رأسه لتوضع عليها (قوله وباهت) أى افتخرت من المباهاة وهو الافتخار (قوله حلل الامارة) هي كون الشخص أميرا الكون المذكور لا حلل له فيقدر مضافا أى حلل ذوي الامارة والحلل برود اليمن واحدها حلة وهى ازار ورداء ولا تسمي حلة حتى تكون ثوبين من جنس واحد أى وافتخرت حلل السلاطين بكونها على قامته (قوله الفائز) من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلمية) هى علم الكلام والحكمة العملية هي علم الفروع وذلك لان الحكمة عبارة عن العلم الباحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن احوال الموجودات التى ليست

الذى اشتاقت تيجان السلطنة الى هامته وباهت حلل الامارة على قامته الفائز بالحكمتين العلمية والعملية

وأما ما ذكره الحفيد من انه انما وصف السلطان بذلك لان ظل الشىء ما يناسبه ويحكى عنه فى الجملة فكما ان سلسلة الممكنات مرتبطة بوجود الحق تعالى كذلك نظام مملكته وبلده مرتبط بالسلطان فلا يخفى ما فيه من سوء الادب كما قاله شيخنا الملوى (قوله اشتاقت تيجان السلطنة) التاج الاكليل قال فى المختار الاكليل شبه العصابة تزين بالجواهر ويسمى التاج إكليلا والسلطنة كون الشخص سلطانا بضم السين وسكون اللام وقد تضم يذكر ويؤنث يطلق على معان منها البرهان والحجة ومنه اتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا أى حجة ظاهرة ومنها قوة الملك ومطلق القوة اهـ من شرح الدلائل للفاسي وكل من المعنيين الاخيرين مناسب هنا والهامة الرأس والجمع هام وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسى بجامع التكرمة واثبت الاشتياق تخييلا (قوله وباهت) أى افتخرت من المباهاة اي المفاخرة والامارة كون الشخص اميرا أى ملكا والفائز من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلمية) هى المعبر عنها فيما تقدم بالنظرية وقد

بقدرتنا واختيارنا يسمي ذلك العلم حكمة علمية كالباحث عن أحوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن أحوال الموجودات التي بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا من صلاة وصوم وحج يسمى ذلك العلم حكمة عملية (قوله الحائز) من الحوز وهو الجمع أى الجامع للرياستين الرياسة الدينية لكونه عالما والرياسة الدنيوية لكونه سلطانا وبين الحائز والفائز الجناس اللاحق وهو اختلاف الكلمتين المتجانستين بحرفين متباعدى المخرج كالحاء والفاء (قوله فى الاصل والنسب) أى من جهة الاصل والنسب والعطف مرادف (قوله وأحقهم فى الفضل) أى وا كثرهم استحقاقا للفضل والادب (قوله فياض سجال النوال) فياض ماخوذ من الفيض وهو صب الماء عن امتلاء يقال فاض الماء اذا انصب ففياض معناه كثير الصب للماء والسجال بكسر السين جمع سجل بفتحها وهو الدلو المملوء ماء أو مطلقا والنوال هو العطاء واضافة سجال للنوال من اضافة المشبه به للمشبه ولا بد من تجريد فياض عن بعض معناه بان يراد منه كثير الصب ولا بد من تقدير فى الكلام والمعنى كثير صب النوال الشبيه ذلك النوال بالسجال أي بالحال فيها أو يجعل فى الكلام استعارة بالكناية بان شبه النوال ببحر يغرف منه بالدلاء واثبات السجال التي هي الدلاء تخييل (قوله وهاب جلائل النعم الخ) وهاب ماخوذ من الهبة وهي العطية أي انه كثير العطايا للنعم الجليلة أي العظيمة في الكم والكيف وللنعم الدقيقة أى الحقيرة فاضافة جلائل للنعم من اضافة الصفة للموصوف وأل فى الدقائق عوض عن المضاف اليه ولا يقال ان اعطاء النعم الحقيرة نقص لانا نقول انما يكون نقصا اذا كان منفردا باعطائها (قوله ما نوال الغمام وقت ربيع) أى ما اعطاء السحاب فى وقت الربيع

الحائز للرياستين الدينية والدنيوية أشرف السلاطين فى الاصل والنسب وأحقهم فى الفضل والادب فياض سجال النوال على الخلائق وهاب جلائل النعم والدقائق
ما نوال الغمام وقت ربيع
كنوال الامير يوم سخاء

سبق بيان الحكمتين ووجه النسبة فى كل (قوله الحائز) أي الجامع وبين الحائز والفائز الجناس اللاحق (قوله فياض) من الفيض وهو يطلق اصطلاحا على فعل فاعل يفعله دائما لا لغرض ولا لعوض ولغة على انصباب الماء عن امتلاء أفاده أبو البقاء نقلا عن المقرب والسجال جمع سجل وهو الدلو المملوء ماء والنوال العطاء وفى الكلام استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه النوال بالبحر الذى يغرف منه بالدلاء وأثبت السجال تخييلا وفياض ترشيح (قوله وهاب) مبالغة واهب أي كثير الهبة والعطية (قوله وقت ربيع) هو زمن سلطان نزول الغيث

الذي هو زمن كثرة نزول الغيث كاعطاء الامير وقت سخائه (قوله فنوال الامير بدرة عين) الفاء للتعليل أى لان نوال الخ أو انها فاء الفصيحة أى ان أردت بيان ذلك فنقول لك نوال الامير الخ ثم ان البدرة عشرة آلاف درهم والعين اسم للذهب المضروب وحينئذ فلا معنى للاضافة وأجيب بان المراد انه يعطى من العين بقدر مايساوي عشرة آلاف درهم فلا منافاة أو يرتكب التجريد فى الكلام بان يراد بالبدرة مجرد العدد وأضافه للذهب أى فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العين تطلق على الذهب والفضة وحينئذ فلا اشكال من أصله وفى النظم من المحسنات البديعية التفريق وهو ايقاع التباين بين أمرين من نوع واحد فى المدح أو غيره لانه أوقع التباين بين النوالين حيث أسند بدرة العين الى نوال الامير وقطرة الماء الى نوال الغمام (قوله المؤيد) أي المقوى بتقوية الملك أى المتصرف بامره ونهيه وهو الله سبحانه وتعالى وانما فسرنا الملك بذلك لاخذه من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهى بخلاف المالك فانه ماخوذ من الملك بكسرها وهو التعلق بالاعيان المملوكة وانما خص العليم بالذكر للاشارة الى أن رأس المملكة العلم باموز الدولة (قوله مغيث الدولة والدين) أي ناصرهما والدولة يحتمل أن يراد بها جماعة الرعية التي تحت حكمه ويحتمل أن يراد بها الرياسة المتداولة للقوم واحدا بعد واحد فالرياسة اذا تلبس بها غيره كانها يحصل لها مشقة لوقوعها فى غير محلها فتنادى يامن يغيثني والممدوح المذكور قد أغاثها بالتلبس بها فقد شبهها بشخص عاقل وقع فى مصيبة وطوي ذكر المشبه به وذكر شيئا من لوازمه وهو مغيث على

فنوال الامير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء
المؤيد بتأييد الملك
العليم مغيث الدولة
والدين

وقوله فنوال الفاء تعليلية اه كردى (قوله بدرة عين) قال التفتازاني هي عشرة آلاف درهم اه قال ابن قاسم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من اسماء الذهب اه قال الشيخ يس وغرضه أنه لا يصح أن يكون التفسير لمجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين من الذهب والدراهم من الفضة * فان قلت مامعنى الاضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى ان نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه كردى وفى النظم من محسنات البديع المعنوية التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره لانه اوقع التباين بين النوالين حيث أسند بدرة عين الى نوال الامير وقطرة ماء الى نوال الغمام (قوله الملك)

الامير عبد الكريم لازالت رقاب الامم خاضعة لاوامره واعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه وهذا دعاء قد تلقاه ربنا

طريق الاستعارة المكنية والتخييل والمراد بالدين لاحكام الشرعية أعني النسب التامة فكانها وقعت في مصيبة عظيمة وجاء هذا الممدوح أغاثها ونصرها فقد شبه الدين بعاقل استغاث مما أصابه وطوى ذكر المشبه به ورمزله بذكر شيء من لوازمه وهو مغيث على طريق المكنية والتخييل والمراد باغاثة الدين اظهاره بعد اضمحلاله لكون من كان قبله من السلاطين جائرا ومن المعلوم أن الدين يزداد ظهورا واضمحلالا بعدل السلطان وجوره (قوله عبد الكريم) بالجر بدل من الامير الاعظم وبالرفع خبر لمحذوف أي هو عبد الكريم فهذا اسمه وله من اسمه نصيب فقد كان كريما واعلم ان جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور ووصفه له بالصفات المذكورة التي لايخلو غالبها عن مبالغة لاجل أن يقبل على تاليفه فيقبل عليه الخلق فيكثر الانتفاع به اذ جرت العادة أن الملك اذا أقبل على شيء أقبل عليه أهل الزمان من علماء وغيرهم (قوله لازالت رقاب الامم الخ) هذا دعاء من الشارح له أداء لما وجب عليه لانه كان منعما له وشكر المنعم واجب وشكره بالدعاء له (قوله خاضعة) أي ذليلة وانما اسند الخضوع للرقاب مع ان محله القلب لظهور أثره فيها ان قلت ان الخضوع انما هو له لالاوامره فالواجب أن يقول خاضعة له قلت انما عبر بذلك اشارة الى أن أوامره ممتثلة معمولة بها بخلاف مالو قال خاضعة له فانه لا يشير لذلك اذ لا يلزم من الخضوع له الخضوع لاوامره كما هو مشاهد في حكام زماننا (قوله وأعناق الخلائق) اى أمالهم وقوله ممتدة أى متشوقة والمراسم جمع مرسوم وهو مايكتب فيه العطية كالوصولات أو أن المراد بالاعناق والامتداد حقيقتهما وعلى هذا فاسناد الامتداد للاعناق مع ان حقه ان يسند للايدي مبالغة (قوله وهذا دعاء الخ) اسم الاشارة راجع لقوله لازالت رقاب الامم (قوله قد تلقاه ربنا) التلقي في الاصل استقبال من جاء من بعد

من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بكسرها وهو التعلق بالاعيان المملوكة واعلم ان جعل الشارح من شرحه تحفة للامير المذكور مع وصفه بالصفات المذكورة التي لا يخلو غالبها عن مبالغة لاجل ان يقبل على تاليفه فيقبل عليه الخلق فيكثر به الانتفاع اذ جرت العادة ان الملك اذا اقبل على شيء أقبل عليه اهل الزمان من علماء وغيرهم وبعضهم يعد الشهرة بعد المدحة كالكرى وقد حذفت هنا من بعض النسخ (قوله مراسمه) جمع مرسوم والمراد مايكتب

بحسن القبول قبل أن ارفع الصوت واقول فان وقع فى حيز القبول والرضا فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى

وهذا عال على الله تعالى وحينئذ فيراد لازمه وهو سرعة الاجابة اى قد استجابه الله من غير تاخير لاجابته (قوله بحسن القبول) من اضافة الصفة للموصوف اى بالقبول الحسن والمراد بحسنه قبوله بتمامه بحيث لم يرد منه شيئا والباء فى قوله حسن للملابسة اى تلقاه ربنا تلقيا متلبسا بالقبول الحسن فان قلت من اين اتاه علم ذلك حتى أخبره به قلت يحتمل ان الاخبار بحسب ماظنه اى تلقاه ربنا بحسب ظني لان المولى قد وعد باجابة الدعاء والكريم لايخلف وعده او انه علم ذلك بطريق الكشف فان كثيرا من الاولياء يدرك الاجابة لما يدعو به (قوله قبل ان ارفع الصوت واقول) اى وقبل ان ارفع صوتى به واقول يعني أن هذا الدعاء قبله المولى حين عزمت عليه قبل ان ارفع صوتى به واتلفظ به واعترض بان الدعاء قبل حصوله لا يوصف بالقبول ولا يوصف بذلك الا بعد حصوله على ان المدعو به اذا كان حاصلا فلا معني الدعاء به واجيب بان هذا كناية عن سرعة اجابته كما يشير له قوله قد تلقاه فتامل (قوله فان وقع) اي هذا الشرح لان قوله فان وقع راجع لقوله تحفة (قوله فى حيز القبول والرضا) عطف الرضا على القبول للتفسير والحيز فى الاصل المكان فالمعني حينئذ فان وقع ذلك الشرح فى مكان القبول والرضا واعترض بان مكان الشيء لا يحل فيه غير ذلك الشيء وحينئذ فحيز القبول لا يقبل هذا الشرح ان يحل فيه فما معني هذا الكلام وأجيب بان اضافة حيز القبول بيانية اي فان وقع فى الرضا والقبول وجعل القبول ظرف اشارة الى ان القبول محيط به احاطة تامة كاحاطة الظرف الحقيقى بمظروفه (قوله فهو) اى قبوله فى غاية الخ والغاية والنهاية شيء واحد وهو آخر الشيء كما ان المبتغي

فيه العطايا (قوله قبل ان ارفع الخ) يعني ظهرت علامات الاجابة والقبول حين عزمت عليه قبل تلفظى به رافعا به صوتى وفى نسخة واحول وعليها كتب الكردى اي قبل تحولى عن مكانى (قوله فان وقع) ناظر لقوله تحفة لا لقوله وهذا دعاء حتي يرد عليه ماقيل أنه يلزم التناقض اه كردى واقول بل يصح ان يكون ناظرا للثانى ولا تناقض بان يراد بقوله قد تلقاه اى بحسب ظني وبقوله فان وقع اى فى الواقع ونفس الامر تامل (قوله فى حيز القبول) الحيز الناحية والاضافة بيانية وفى جعل القبول حيزا اى ناحية تجوز لان الحيز كما علمت اسم مكان وجعل ذلك ظرفا للاشارة الى ان القبول محيط بما جعل مظروفا فيه احاطة الظرف

والمقصود

والمقصود كذلك أى فإن قيل ذلك الشرح كان قبوله مظروفا في غاية المطلوب (قوله والله الميسر) أى المسهل فهو من التيسير بمعني التسهيل والآمال جمع أمل وهو الرجاء والمراد به هنا المأمول والمرجو أى المسهل للمطلوبات * ان قلت اذا كان المسهل للأمور المطلوبة للشارح التي من جملتها كثرة النفع لشرحه هو الله تعالى فلا داعى لمدح السلطان لاجل ان يقبل على هذا الشرح فتقبل عليه رعيته فيكثر النفع به بل التوكل على الله أولى * قلت التوكل على الله لا ينافى تعاطى الاسباب اذ تعاطيها لا يخل بالتوكل (قوله بعد التسمية) مصدر سمى اذا قال بسم الله فهى عبارة عن القول المذكور أي التلفظ بهذا اللفظ لكن صار حقيقة عرفية فى الاتيان بسم الله الرحمن الرحيم فقول الشارح بعد التسمية أى بعد الاتيان بجملة البسملة لفظا وان لم يأت بها كتابة وهذا القدر كاف فى امتثال الأمر بالاتيان بها (قوله هذه فائدة) أطلق الفائدة على مؤلفه مع اشتماله على فوائد اشارة الى أن تلك الفوائد التى اشتمل عليها مؤلفه لقرب تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالشيء الواحد (قوله المشار اليه) أى الذى أشير اليه وذكر الضمير باعتبار لفظ أل لا باعتبار معناها لانها مؤنثة معنى لان المراد بها العبارات (قوله بهذه) أى بذي من هذه (قوله العبارات

والله الميسر للآمال وعليه التوكل فى جميع الاحوال قال المصنف رحمه الله تعالى بعد التسمية (هذه فائدة) المشار اليه بهذه العبارات

بالمظروف الحقيقيين (قوله للآمال) جمع أمل وهو فى الاصل الرجاء بمعني الطلب لا بمعني الخوف كما فى قوله تعالى لا يرجون حسابا وقوله وأرجوا اليوم الآخر والمراد بها هنا المأمول فهو مصدر بمعني اسم المفعول (قوله فائدة) أطلقها على مؤلفه مع اشتماله على فوائد اشارة الى انها لقرب تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالامر الواحد (قوله بعد التسمية) أتى به لئلا يتوهم من عدم تكلمه على البسملة أن المصنف لم يأت بها وكان علي الشارح أن يكتبها بالاحمر وان لم يتكلم عليها كغيرها من بقية المتن والتسمية فى الاصل مصدر سمى ثم صارت حقيقة عرفية فى البسملة فيندفع ما يقال ان قول الشارح بعد التسمية صادق وبقول المصنف بسم الله بدون الوصفين الرحمن الرحيم لان التسمية مصدر سمى الله أى ذكر اسمه أعم من أن يكون مع انضمام الوصفين أولا (قوله اليه) ذكر الضمير باعتبار لفظ أل وإلا فهى مؤنثة معنى لان المراد بها العبارات (قوله العبارات) جمع عبارة قال الكردي هى العبور من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس بالنسبة الى السامع اه أى فقولهم المعنى ماعني من اللفظ ظاهر بالنسبة للسامع دون المتكلم اذ الظاهر

الذهنية) أي التي استحضرها المصنف في ذهنه وهي الكلام النفسي الذي يجريه الشخص في نفسه فالذهنية نسبة للذهن بمعني النفس لا بمعني القوة التي تهيء النفس لاكتساب الآراء والعلوم * فان قلت هذا يقتضى أن الالفاظ المستحضرة في ذهن المصنف اذا استحضرها غيره في ذهنه لا يقال لذلك الذى استحضره غيره فائدة وليس كذلك * وأجيب بان قول المصنف هذه فائدة على حذف مضاف اى نوع هذه فائدة ومعلوم أن الجزء الذى بذهن غير المصنف يتحقق فيه ذلك النوع أيضا فيكون فائدة واعترض أيضا بان مافى الذهن مجمل والفائدة أمور مفصلة فلم تحصل المطابقة بين المبتدا والخبر * وأجيب بتقدير مضاف اى مفصل نوع هذه فائدة لكن لا يحتاج لتقدير مفصلة الا اذا قلنا ان المفصل لا يقوم بالذهن وانما يقوم به المجمل اما اذا قلنا ان المفصل يقوم به أيضا فلا يحتاج لتقديره كما انه لا يحتاج لتقدير نوع الا اذا قلنا ان أسماء الكتب من قبيل علم الجنس

بالنسبة اليه اذ يقال مايعني المتكلم ايمبرعنه باللفظ والتعبير الشامل لهما ان يقال ماعنى وقصد * وقال حسن جلبي العبارة فى اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرت الرؤيا أي فسرتها أطلقت على الالفاظ الدالة على المعانى لانها يفسر بها مافى الضمير اه وقال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ بمعني المعبر اسم فاعل مجاز لان المعبر حقيقة هو المتكلم اوبمعني المعبر به فاطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعني الاصلى بحيث لا يفهم الا بقرينة * واعلم ان السيد الجرجانى أستاذ الشارح ذكر في مسمي الكتب والتراجم احتمالات سبعة اختار منها الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة * وذكر العلامة البهوتي ان ماذكره الشارح من ان المشار اليه العبارات الذهنية ليس من الاحتمالات السبعة ولا يظهر ماذكره الا ان ثبت عن السيد أنه أراد بالالفاظ المعينة الالفاظ الخارجية والافالمانع من أن يراد بها الاعم وحينئذ فيكون الشارح جاريا على مختار استاذه لا يقال لا يصح ان يراد بها الاعم فان العبارات الذهنية مقابلة الالفاظ لانها ليست حروفا واصوا تا لانا نقول المراد بالالفاظ الكلام مجازا وهو يشمل الذهنى والخارجى (قوله الذهنية) اى سواء كانت الديباجة متقدمة على المقصود او متاخرة عنه على التحقيق واورد ان مافى الذهن مجمل وفائدة المشار اليه بهذه امور مفصلة فيفوت ماهو الواجب من مطابقة الخبر للمبتدا * وأجيب بعد تسليم ان المفصل لا يقوم

الذهنية

التى اراد كتابتها
وبيان اجزائها

أما اذاقلنا انهامن قبيل علم الشخص فلايحتاج لهلان ماحل فى ذهن زيدمن الالفاظ هو ماحل فى ذهن المصنف غاية الامر أن المحل مختلف والشيء لا يختلف باختلاف محله واعلم أن السيدالجرجاني أستاذالشارح ذكرفى مسمى الكتب والتراجم احتمالات سبعة النقوش أو الالفاظ أو المعانى فهذه ثلاثة أو اثنان منها وتحته ثلاثة أو الجميع فهذه سبعة واختارمنها الالفاظ الذهنية المعينة الدالة على المعاني المخصوصة وتبعه الشارح وذلك لانها هي التي يمكن الاشارة اليها من كل أحد من غير توقف على شيء بخلاف النقوش فلا يتاتى الاشارة اليها من الاعمى لعدم حصولها منه والالفاظ الخارجية أعراض تنقضي بمجرد النطق بها والمعاني تتوقف على الالفاظ والعبارات جمع عبارة وهى فى الاصل مصدر بمعني العبور والانتقال أطلقت على الالفاظ لانها يعبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها بالنسبة للسامع فالمتكلم يستحضر المعني أولا ثم ينتقل للفظ الذي يعبر به عنه والسامع يتوجه ذهنه للمعنى وينتقل للفظ ليفهمه منه وقيل ان العبارة فى الاصل مصدر بمعنى التفسير يقال عبرت الرؤيا أي فسرتها أطلقت على الالفاظ الدالة على المعانى بمعني المعبر اسم فاعل مجازا لان المعبر حقيقة هو المتكلم أو بمعني المعبر به واطلاق العبارة على الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعني الاصلى بحيث لا يفهم الا بقرينة (قوله التى اراد كتابتها) أى كتابة دالها وهو النقوش والا فالعبارات الذهنية لا تكتب والمراد دالها بواسطة لان النقوش تدل على الالفاظ الخارجية وهى تدل على العبارات الذهنية (قوله وبيان أجزائها) أى من المقدمة والتقسيم والخاتمة وعطفه على كتابتها من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من كتابة دالها بيان أجزائها وأراد الشارح بالبيان التبيين لا حقيقته وهو الوضوح لانه لاتتعلق به قدرته اذلا تتعلق

بالاذهان بان هناك مضافا محذوفا أى مفصل هذه (قوله التى أراد كتابتها) فيه أن العبارات الذهنية لا تكتب وأجيب بان المراد كتابة دالها وهو النقوش (قوله وبيان أجزائها) أى من المقدمة وأخويها وعطفه على كتابة من عطف اللازم علي ملزومه ووقع فى نسخة أو بدل الواو وعليها كتب العلامة الكردي حيث قال نقلا عن الفاضل الايرانى يحتمل ان تكون لفظة أو لمنع الخلو دون الجمع لجواز الجمع بينهما وان تكون بمعنى الواو على حد قوله تعالى ولاتطع منهم آثما أو كفورا اه

الا بالافعال (قوله نزلت الخ) جواب عما يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى المشاهد المحسوس والعبارات الذهنية ليست كذلك اذ هى أمور معقولة وحاصل الجواب أن المصنف نزلها منزلة المشاهد المحسوس بسبب تشبيهها به بجامع الحضور والتمكن فى كل واستعارة اسم المشبه به وهو هذه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية فقول الشارح نزلت الخ أى بسبب تشبيهها به (قوله منزلة المشخص) قيل لو حذفه واقتصر على قوله المحسوس من اول الامر لكفاه ولذلك قال بعد الموضوعة لكل مشار اليه محسوس وأجيب بانه ذكره لاجل الرد من اول الامر على السعد القائل بان اسم الاشارة موضوع للامر الكلى (قوله المشاهد) ذكره بعد قوله المشخص لان المشخص معناه المعين وهو يشمل الحاضر والغائب فاتى بقوله المشاهد لاخراج الغائب لان المشاهد معناه الحاضر فهو من مفاعلة الشهود بمعني الحضور ولما كان المعين الحاضر يشمل المحسوس وغيره اتي بقوله المحسوس لاخراج غيره (قوله واستعملت فيها) اى فى العبارات

نزلت منزلة المشخص المحسوس المشاهد واستعملت فيها

(قوله نزلت الخ) جواب عما عساه ان يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى مشاهد محسوس والعبارات الذهنية معقولة وحاصل الجواب انه نزل المعقول منزلة المشاهد المحسوس بان شبهت العبارات الذهنية بامر مشاهد محسوس بجامع الحضور وسهولة الماخذ واستعير لها اسم المشبه به وهو كلمة هذه ففى الكلام استعارة تصريحية تحقيقية (قوله المشخص المشاهد المحسوس) الاولى حذف المحسوس أو تقديمه على المشاهد لان المحسوس اعم منه لشموله المحسوس بكل حاسة واختصاص المشاهد بحاسة البصر وليس نظير قول المطول لتاديتها الى مشاهد محسوس حتي يوجه بمثل ما وجه به من ان ذكر المحسوس بعده لدفع توهم ان يراد بالمشاهد المعلوم اليقيني لكثرة استعماله فيه ولو مجازا وانما لم يكن نظيره لتقدم المشخص النص فى المعنى الجزئي فيقطع عرق توهم ارادة المعلوم يقينا فيبقى ذكر المحسوس هنا ضائعا كذا قال المحشي وفيه نظر لان المشخص وان كان نصا به المعنى الجزئى يعم الجزئى الذهنى والخارجى وحينئذ فيوجه ماهنا بنظير ما وجهت فى عبارة المطول بان يقال ذكر المشاهد بعد المشخص لاخراج المعنى الجزئي الذهني والمحسوس بغير حاسة البصر وذكر المحسوس بعد المشاهد لاخراج المشاهد بعين

الذهنية بسبب التنزيل المذكور (قوله كلمة هذه) الاضافة للبيان (قوله لكل مشار اليه محسوس) كان عليه أن يزيد مشخص مشاهد كما ذكرا ولا ويجاب بانه حذف من الثانى لدلالة الاول والمراد محسوس بحاسة البصر فاستعمالها فى المحسوس بحاسة السمع كالاصوات او بحاسة الشم كالروائح مجاز ثم يحتمل ان المراد لكل مشار اليه شانه ان يكون محسوسا بحاسة البصر وحينئذ فاستعمال الاعمى اسم الاشارة فى جسم مسه بيده حقيقة ويحتمل ان المراد محسوس بحاسة البصر بالفعل فيكون استعمال الاعمى المذكور مجازا (قوله فى اللغة) حال من المضاف اليه أى وتفسير الفائدة حال كونها من اللغة أى من الالفاظ الموضوعة لمعانيها المقيدة بكتب مخصوصة ففى بمعنى من وشرط مجىء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف يعمل عمل الفعل فلا يرد ان فى اللغة حال من المبتدأ وهو لا يجوز على التحقيق وأصل لغة لغى او لغو حذفت لامها وعوض عنها هاء التانيث (قوله من علم او مال) بيان لما وليست من ابتدائية والا لكانت الفائدة غير العلم والمال بل ما ينشا عنهما وليس كذلك وفي الكلام حذف او مع ماعطفت أي اوغيرهما كالجاه وصرح بذلك فى بعض النسخ وانما احتجنا لذلك لاجل ان يوافق قوله بعد مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال والخير فان الخير أعم من العلم لشموله له ولغيره كالجاه وانما اقتصر الشارح على النوعين المذكورين لشرفهما وأو فى كلامه للتنويع لا للشك ولا للتشكيك أى ماحصلته من هذين النوعين او من غيرهما او المراد ماحصلته منهما سواء كان على سبيل الاجتماع منهما او على سبيل الانفراد وليس

كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس والفائدة فى اللغة ماحصلته من علم اومال او غيرهما

البصيرة تامل (قوله كلمة هذه) الاضافة بيانية (قوله لكل مشار اليه محسوس) كان عليه ان يزيد مشخص مشاهد كما ذكره قريبا فيراد بقوله محسوس اي بحاسة البصر تامل (قوله فى اللغة) أى الالفاظ الموضوعة من لغى بالكسر يلغى لغا اذا لهج بالكلام واصلها لغى او لغو والهاء عوض عن المحذوف اه زكريا فالياء فى لغى أصلية او منقلبة عن واو كرضى (قوله ماحصلته) وقال فى الصحاح ما استفدته فان كانت السين للطلب وهو المتبادر كانت كعبارة الشارح فى افادته انه لا بد فى تسمية الحاصل للشخص فائدة من كسب فنحو الالهام لا يسمى فائدة (قوله من علم او مال) او للتنويع لا للشك او التشكيك أى ما حصلته من هذين النوعين أى مثلا بدليل قوله من الفيد بمعنى استحداث المال والخير اذ الخير شامل لها

المراد انه لا يقال الفائدة الا للمحصل من احدهما فقط والتعبير بالمحصل يقتضى أنه لا بد في التسمية بالفائدة من المعاناة فما حصل من غير معاناة كالهبة والميراث وكالالهامات لا يسمي فائدة وفى كلام بعضهم ما يفيد انه يسمى فائدة وليس الولد من الفائدة كما قرره شيخنا (قوله مشتق) أى ذلك اللفظ وفى نسخة مشتقة أى تلك الكلمة والحكم عليها بانها مشتقة بالنظر للاصل والا فهى الآن اسم جامد لانها علم على العبارات الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة فاندفع الاعتراض وقد يقال ان الشارح بصدد بيان المعني اللغوى فلا يتوجه عليه شيء حتى يحتاج لدفعه (قوله من الفيد الخ) اعلم أنه يطلق بالاشتراك على أمور متعددة فيستعمل مصدر فاد فيدا بمعني ثبت ثبوتا و يستعمل اسما للناحية و بمعني شعر الرأس من ناحية الاذن و بمعنى ذهاب المال ولاجل استعماله فى هذه المعانى المتعددة قال الشارح بمعني استحداث الخ أى لا بمعني الثبوت ولا الذهاب ولا الناحية ولا بمعني شعر الرأس من ناحية الاذن (قوله بمعني استحداث المال) أى احداثه وتحصيله فالسين والتاء زائدتان وانما قال بمعني ولم يعبر باى لان الشان انه اذا فسر اللفظ بمعني حقيقي له يعبر باى واذا فسر بمعنى مجازى أو بعيد غير مشهور يؤتي بالعناية والشارح قد فسره بمعني مجازى وهو الاستحداث المذكور ان قلت أي داع لذلك التفسير وهلا فسره بالثبوت الذي هو معني حقيقى له قلت لما كانت الفائدة لا بد فيها من المعاناة علي ما فسرها به أولا أحب الشارح ان يصرف الفيد عن معناه الحقيقى وهو الثبوت لغيره وهو الاستحداث لاجل حصول المناسبة بين

مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال والخير

ولغيرهما وانما اقتصر عليهما لشرفهما (قوله مشتق) أى ذلك اللفظ وفى نسخة مشتقة أى تلك الكلمة والحكم عليها بالاشتقاق بالنظر للاصل والا فهي الآن اسم جامد لانها علم جنس على العبارات كسائر أسماء الكتب وكذا يقال فى قوله الآتى من فادته (قوله من الفيد) ظاهره انه يائى العين فقط وليس كذلك بل هو واو بها أيضا فقد سمع الفيد والفود كما فى القاموس (قوله بمعني استحداث) الاضافة بيانية أى لا بمعني الناحية ولا بمعنى شعر الرأس مما يلي الاذن ولا بمعنى ذهاب المال أو ثباته لان الفيد كالفود يطلق علي هذه المعانى وغيرها كما فى القاموس (قوله والخير) عطف عام على خاص وفى نسخة أو وعليها كتب الكردى حيث قال والعلم نوعى من مطلق الخير فاو لمنع الخلو أو بمعني الواو اه

وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصبت فؤاده وفى العرف هى المصلحة المترتبة على فعل من حيث هى ثمرته ونتيجته

المشتق والمشتق منه في افادة كل منهما للمعاناة (قوله وقيل اسم فاعل) أى كما أنها على الاول كذلك فالفائدة اسم فاعل على كل من القولين والخلاف انما هو فى مبدا الاشتقاق وعلى الاول هي اسم فاعل بمعنى اسم المفعول أى هذه مسائل محصلة وعلى الثاني فهى اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة لفؤادى أى مؤثرة فيه لانبساطه وسروره بها حيث رتبها فيه أولا قبل أدائها او مصيبة لفؤاد السامع باعتبار ادالها اذا علمت هذا تعلم أن في كلام الشارح احتباكا والاصل وهي اسم فاعل مشتقة من الفيد وقيل اسم فاعل مشتقة من فادته الخ (قوله من فادته) أى من مصدره وهو الفاد بمعنى الاصابة على مذهب البصريين أو من نفسه على مذهب الكوفيين واما الفيد فهو مصدر فاد بمعني ثبت وذهب (قوله اذا اصبت فؤاده) أى اثرت فيه بانبساط والفؤاد القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه واذا ظرف معمول لمحذوف فان قدرته تقول ذلك أى هذا اللفظ وهو لفظ فادته فتحت التاء وان قدرته أقول ذلك ضممتها (قوله وفى العرف) أي والفائدة فى العرف المصلحة الخ فهو من قبيل عطف الجمل لا المفردات والا لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين والمراد بالعرف عرف العلماء مطلقا لا خصوص عرف علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعني بعرفهم (قوله من حيث انها ثمرته) الحيثية هنا للتقييد كالتي بعدها أى باعتبار أنها ثمرته لا باعتبار انها مرتبة على طرفه ولا باعتبار انها مطلوبة للفاعل بالفعل ولا باعتبار انها باعثة للفاعل على

(قوله وقيل اسم فاعل) رد بما يتوهم انها ليست اسم فاعل على الاول وليس كذلك بل حذف من الاول لدلالة الثاني كما حذف من الثانى لفظ مشتق لدلالة الاول ففيه من محسنات البديع الاحتباك وهى على الاول بمعنى اسم المفعول أى محصلة مستفادة وعلى الثاني اسم فاعل معنى أيضا اي مصيبة الفؤاد (قوله من فادته) أى من مصدره على مذهب البصريين او من نفسه على مذهب الكوفيين (قوله اذا أصبت فؤاده) والمعنى هذه العبارات مصيبة فؤاد المصنف وذهنه حيث رتبها فيه قبل الاداء أو مصيبة فؤاد السامع باعتبار ادالها او مصيبة فؤاد المعني كناية عن تمكنها منه وتناهيها فى بيانه والفؤاد مرادف للقلب على المشهور كما قاله ابن الصلاح وقيل عين القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه (قوله وفي العرف) أى عرف العلماء لا خصوص علماء الوضع كما قيل لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم (قوله من حيث هي ثمرته)

وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمي غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمي غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمي علة غائية فالفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان

القدوم على الفعل ولما أفاد الشارح بهذا الفيدان للمصلحة حيثيات اخر تمم الكلام عليها بعد ذلك بقوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ (قوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ) بفتح همزة ان وكسرها وعلى الاول فالخبر محذوف أى موجود أي من حيث ترتبها على طرف الفعل موجود والداعى لذلك وجوب اضافة حيث للجملة عند الجمهور وقوله مرتبة على طرف الفعل أى ملاصقة لطرفه وذلك كالماء مثلا فانه ملاصق لآخر الفعل لا انه فيه (قوله مطلوبة للفاعل) اى مقصودة له وقوله بالفعل اى من الفعل فالباء بمعني من متعلقة بمطلوبة (قوله تسمي غرضا) الغرض فى الاصل معناه القصد والمصلحة لما كانت مقصودة للفاعل من الفعل ناسب تسميتها به (قوله على الاقدام) هو جعل الشيء قادما وليس مرادا بل المراد القدوم وهو التوجه للفعل فالماء مثلا علة والتوجه للفعل وهو الحفر معلول لان الماء باعث عليه (قوله وصدور الفعل لاجلها) يحتمل جره عطفا على الاقدام ونصبه عطفا على اسم ان وفيه ان هذا الكلام يقتضى ان المعلول صدور الفعل فى الخارج لا نفس التوجه للفعل وهذا مناقض لما قبله على ان المعلول لا بد ان يكون امرا اختياريا كالتوجه للفعل والوجود فى الخارج ليس اختياريا وحينئذ فلا يصح جعله معلولا فكلامه مشكل من وجهين وحاصل الجواب عنهما ان فى الكلام حذف مضاف اى وسبب صدور الفعل وهو التوجه له لاجلها وحينئذ يكون هذا الكلام تاكيدا لما قبله لانه بتقدير المضاف صار عين ماقبله (قوله علة غائية) أي وعلة باعثة ايضا (قوله متحدان بالذات) أي متحدان بسبب اتحاد ذاتيهما ومختلفان بسبب اعتبار اختلاف مفهوميهما أو ان الباء بمعني فى أى متحدان في الذات أى الماصدق ومختلفان فى الاعتبار أى فى المفهوم المعتبر لكل واحد منهما * ان قلت الاربعة متحدة

هذه الحيثية كالتي بعدها للتقييد (قوله على الاقدام) فى الصحاح الاقدام الشجاعة اه والمراد هنا القدوم (قوله وصدور) يحتمل نصبه عطفا علي اسم ان وجره عطفا علي الاقدام ويحتمل رفعه بالابتداء والخبر محذوف أى حاصل والجملة معطوفة على الجملة المضاف اليها حيث (قوله تسمي علة غائية) وتسمي علة باعثة أيضا (قوله فالفائدة) تفريع على التعاريف المفهومة من التقسيم (قوله متحدان) ان قلت الاربعة متحدة لان مسماها واحد فما وجه فصل الاولين من الاخيرين قلت المراد بالاتحاد التساوى في الماصدق وان وجد الاختلاف فى

لان مسماها واحد وهو المصلحة المترتبة على الفعل فما وجه فصل الاولين من الاخرين قلت المراد باتحاد التساوى فى الماصدق والاختلاف فى المفهوم وهذا انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية واما كل من الاولين والاخرين فلما سياتي ان بينهما العموم والخصوص المطلق فان قلت دعوى اتحاد الاولين فى الماصدق ممنوعه لان المصلحة اذا ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست على طرفه فتتحقق الفائدة دون الغاية قلت بل تحقق الطرفية حينئذ لان المراد بالفعل الذي يكون على طرفه الفعل الذى ترتبت عليه لا جميع الفعل الذى اراده الفاعل (قوله كما ان الغرض والعلة الغائية

المفهوم وهوانما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية وأما كل من الاولين والاخيرين فلما سياتى من أن بينهما العموم والخصوص المطلق والى كون المراد بالاتحاد التساوى المذكور يصير قوله لان الحيثيتين الخ غير مسلم لان التلازم المذكور لا يستلزم الاتحاد بالذات وانما يستلزم المساواة فان قلت دعوى الاتحاد مشكلة بان المصلحة اذا ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست على طرفه فتتحقق الفائدة بدون الغاية * أجيب بتحقق الطرفية لان المراد بالفعل الذى تكون طرفه الفعل الذي ترتيب عليه لا جميع الفعل الذى أراده الفاعل تامل (قوله كما ان) انظر ماوجه جعل ذلك أصلا مشبها به وجعل ماقبله من الفائدة والغاية فرعا مشبها فان قيل وجهه وضوحه وظهوره باقامة الدليل عليه فى قول الشارح ودليل اعتبار الخ عورض بقول المحشي ما معناه وانما خص الشارح دليل الحيثيتين الاخيرتين بالذكر دون الاولين لان دليل الاولين واضح يعرف من معني الفائدة والغاية اللغويين اه فهذا يقتضى ان دليل الاولين واضح ودليل الاخريين خفى لا يتضح الا بالبيان اللهم ان يقال خفاء الدليل أو وضوحه لا يقتضى خفاء المدلول او وضوحه على انه قد لا يسلم وضوح دليل الاولين وقوله المحشى من معنى الفائدة والغاية اللغويين ان اراد معناهما فى كلام الشارح فممنوع لانه لم يذكر معني الغاية اللغوى تامل ثم ظهر انه كان الظاهر ان يجعل الشارح الغرض والعلة الغائية مشبها والفائدة والغاية مشبها بهما فكان يقول وان الغرض والعلة الغائية كذلك اى كالمذكور من الفائدة والغاية لان وجه الشبه وهو الاتحاد الذاتي والاختلاف الاعتبارى فيهما اقوى للاتفاق على وجوده ذا

بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية

ايضا كذلك) اى متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار والحاصل ان الغرض التشبيه فى الاتحاد بالذات والاختلاف بالاعتبار والمشبه الفائدة والغاية والمشبه به الغرض والعلة فان قلت ما وجه جعل الاولين مشبهين والاخيرين مشبها بهما والجواب ان الاخيرين لما كانا قريبين فى العبارة ناسب ان يلتفت لهما ويجعلهما مشبها بهما بقى شيء آخر وهو ان ايضا مقدمة من تاخير ومعناها عودا او رجوعا كذلك فالمعنى حينئذ وانرجع للاتحاد والاختلاف في الغرض والعلة الغائية اى نرجع للاخبار بذلك رجوعا كذلك اي مثل الفائدة والغاية وهذا يقضي عكس مامر وهو ان الغرض والعلة الغائية مشبه والفائدة والغاية مشبه به لا مشبه الا ان يجعل هذا التشبيه من جهة الرجوع لان الاتحاد والاختلاف فى الفائدة والغاية قد ذكر مقدما فى اللفظ والحاصل ان العلة والغرض لقربهما فى العبارة جعلا مشبها بهما من حيث الاتحاد والاختلاف في المفهوم والفائدة والغاية لتقدمهما فى الذكر اعتبرا مشبها به من جهة الرجوع (قوله لان الحيثيتين متلازمتان) تعليل للاتحاد ذاتا والاختلاف اعتبارا فى كل من الطرفين اي وانما كانت الفائدة والغاية متحدين ذاتا ومختلفين اعتبارا لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما متلازمتان وكذلك الغرض والعلة الغائية انما اتحدا ذاتا واختلفا إعتبارا لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما متلازمتان فالحيثيتان فى كل من القسم الاول والثانى متلازمتان ومتى كانت الحيثيتان المعتبرتان فى مفهومين متلازمتين لزم ان يكون بين المفهومين التساوي

ايضا كذلك لان الحيثيتين متلازمتان

الاتحاد فيهما دون الغرض والعلة الغائية فقد قيل بترادفهما كما سياتى فى بيان قوله ودليل اعتبار كل حيثية فتدبر (قوله ايضا) تاكيد للكاف في كما واما قوله كذلك فلم يظهر لى معناه لان مرجع اسم الاشارة ان كان الاتحاد الذاتى والاختلاف الاعتبارى المفهومين من متحدان ومختلفان لم يصح اذ الغرض جعلهما متحدين بالذات لا مثل الاتحاد الخ أذ لا محصل له وان كان الفائدة والغاية لم يصح أيضا لاقتضائه عكس ما اقتضاه ماقبله من جعل الفائدة والغاية مشبهين بما بعدها فكان حق التعبير ان يقول كالغرض والعلة الغائية بدل قوله كما الخ فتدبر (قوله لان الحيثيتين) اي فى كلا الموضعين من القسمين الاولين والاخيرين هذا بيان للاتحاد الذاتي والاختلاف الاعتبارى وذلك لان اطلاق اسمين على مسمى واحد اما من جهة واحدة او من جهتين متغايرتين متلازمتين او غير متلازمتين

أى الاتحاد فى الذات والاختلاف فى المفهوم وذلك لان الاسمين اذا أطلقا
على مسمى واحد فاما أن يكون اطلاقهما عليه من جهة واحدة واما من
جهتين متلازمتين أو متغايرتين فان كان الاول كان بين الاسمين الترادف
كانسان و بشر فانهما يصدقان على زيد من حيث انه حيوان ناطق وهو جهة
واحدة وأما اعتبار التناسب فى انسان و بدو البشرة اى الجلد فى بشر فمجرد
حكمة لا وجه اطلاق وان كان الثانى كان بين الاسمين التساوى أى الاتحاد فى
الذات والاختلاف فى المفهوم كناطق وضاحك وكذلك الفائدة والغاية
والعلة والغرض وان كان الثالث كان بين الاسمين اما العموم والخصوص المطلق
كالفائدة والغرض أو من وجه كالحيوان والابيض فان قلت لا نسلم ان التلازم
يقتضى التساوي اذ قد يكون فى المتباينين ألا ترى الاب والابوة فانهما
متلازمان ومع ذلك هما متباينان قلت ليس كلام الشارح فى مطلق تلازم بل فى
تلازم خاص وهو تلازم جهتى اطلاق اللفظين على مسمي واحد كما علمت
وتلازم الابوة للاب ليس كذلك فالمصلحة المترتبة على الفعل فى ذاتها شيء
واحد يطلق عليها اسمان باعتبار جهتين متلازمتين فبالضرورة يكون الاسمان
متساويين والابوة والاب لم يطلقا على مسمى واحد باعتبار جهتين متلازمتين
وان كان أحدهما لازما للآخر (قوله ودليل اعتبار الخ) جواب عما يقال
اذا كانت الحيثيتان متلازمتين فما وجه اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه
أي حيث اعتبروا في الغرض المقصودية للفاعل وفى العلة البعث على الفعل
وهلا عكس الامر * وحاصل الجواب ان العلماء لما أضافوا الغرض للفاعل
وقالوا غرض الفاعل كذا ناسب اعتبار المقصودية للفاعل فى مفهومه ولما

ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه

فالاول الترادف كانسان و بشر والثاني الاتحاد الذاتى أى التساوى فى الماصدق
مع الاختلاف فى المفهوم كناطق وضاحك والثالث العموم والخصوص
المطلق كالفائدة والغرض أو من وجه كالحيوان والابيض (قوله ودليل الخ)
جواب سؤال مقدر تقديره ان الحيثيتين اذا تلازمتا فما الدليل على اعتبار
كل حيثية فيما اعتبرت فيه فاجاب بقوله ودليل الخ (قوله كل حيثية) أى
من حيثيتي الغرض والعلة الغائية اذ لم يذكر دليل الحيثيتين الاوليين
ولعله رأى خفاء دليل الاخيرتين فاحتاج لبيانهما ولذا ذهب بعضهم
الى ترادفهما حيث قال الغرض ما يكون باعثا للفاعل على الاقدام على الفعل
ويسمي علة غائية وظهور دليل الاولين وبيان دليلهما ان الفائدة هي المحصلة

اضافوا العلة للفعل حيث قالوا العلة فى ذلك الفعل كذا ناسب اعتبار البعث على الفعل فى مفهومها حيث قالوا فيه المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه فظهر لك من هذا أن هذا الدليل انما هو لاعتبار الحيثيتين الاخيرتين وأما وجه اعتبار الحيثية المذكورة فى الفائدة والغاية فلم يتعرض له ولعله لظهوره وذلك لان الفائدة لما كانت هى المستفاد المحصل والمستفاد المذكور يقال له ثمرة ونتيجة ناسب اعتبار تلك حيثية فى مفهومها ولما كانت الغاية آخر الشيء وآخر الشيء طرفه ناسب اعتبار الحيثية الطرف فى مفهومه اذا علمت هذا فقول الشارح ودليل اعتبار كل حيثية اى من الاخيرتين لما علمت انه لم يذكر وجه اعتبار الاوليين قيل الاولى للشارح ان يقول ووجه اعتبار كل حيثية الخ لان الدليل انما يذكر فى مقام الانكار ولا منكر هنا اللهم الا ان يقال انه قد تخيل منكرا فلذا عبر بدليل اه وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم ذهب لترادف الغرض والعلة على أن الدليل بمعنى العلامة والامارة فمن أين أنه لا يستعمل الا فى مقام الانكار تامل (قوله اضافتهم) خبر دليل لا نائب فاعل اعتبرت والضمير للعلماء (قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدأ وخبر والجملة حالية اى والعلة الغائية ملتبسة بعكس الغرض

اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس

والمستفادة مما سبق وذلك ثمرة ونتيجة وان الغاية آخر الشيء وآخر الشيء طرفه تامل (قوله اضافتهم) خبر دليل لا نائب فاعل اعتبرت والضمير للعلماء الوضع أو لمطلق العلماء (قوله الى الفاعل) حيث قالوا غرض الفاعل كذا (قوله دون الفعل) قال السيد الشريف قدس سره دون فى الاصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دونه أي أحط منه قليلا ثم استعير لتفاوت الاحوال والرتب يقال بكر دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز وتخطى حكم الى آخر اه والمراد هنا الاخير اى حالة كون تلك الاضافة متجاوزة الفعل ومتخطية له وقد تاتي للتعليل كما فى قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد أى لاجل دينه (قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدأ وخبر والجملة حالية أو العلة معطوفة على الغرض وبالعكس متعلق بحال محذوفة أى واضافتهم العلة الغائية حال كونها ملتبسة بعكس الغرض اى أضافوها الى الفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا لكن قد يقال هذا الدليل انما يقتضى تسمية المصلحة الباعثة للفاعل على الاقدام على الفعل علة فقط لا علة غائية والوصف

أى أضافوها للفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا و يصح جعل العلة عطفا على الغرض و بالعكس متعلق بحال محذوفة أى واضافتهم العلة الغائية حالة كونها ملتبسة بعكس الغرض لاضافتهم لها للفعل دون الفاعل (قوله فالاولان الخ) الفاء فاء الفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه أى اذا عرفت النسبة بين الاولين والنسبة بين الاخيرين وأردت النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان الخ (قوله مطلقا) أى عموما مطلقا أى فى جميع الاستعمالات أي ان كل واحد من الاولين أعم من كل واحد من الاخيرين مطلقا وكل واحد من الاخيرين أخص من كل واحد من الاولين مطلقا وذلك لانه قد تحصل مصلحة مترتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة له عليه وذلك كالحفر لاجل الماء فيوجد كنز فقد تحقق فى ذلك الكنز الامران الاولان دون كل واحد من الاخيرين فان قلت بل بينهما العموم والخصوص الوجهى اذ قد يوجد الاخيران دون الاولين كما لو كان المقصود بالحفر الماء فحفر ولم يجد شيا فقد تحقق الاخيران فى هذا الماء دون الاولين قلت هذا الا ورود له لان مورد القسمة المصلحة الحاصلة بالفعل والماء فى هذه الصورة لا يطلق عليه واحد منها (قوله اذ ربما الخ) فيه ان هذا الدليل قاصر لا ينتج المدعى وذلك لان المدعى أربعة أمور كون الفائدة أعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان وكون الغاية أعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان أيضا والدليل قاصر على واحدة وهي كون الفائدة أعم من الغرض فلو قال الشارح اذ ربما يترتب على الفعل فائدة اوغاية لاتكون مقصودة لفاعله

فالاولان أعم من الاخيرين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لاتكون مقصودة لفاعله

بغائية ماخوذ من خارج تامل (قوله فالاولان) قال المحشى الفاء تفسيرية وهو بمعنى قول غيره الفاء للفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه أى اذا عرفت النسبة بين الاولين والنسبة بين الاخيرين وأردت النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان الخ (قوله مطلقا) أي عموما مطلقا لا يقال بل بينهما العموم والخصوص الوجهى اذ قد يوجد الاخيران بدون الاولين أيضا فى صورة الفعل لاجل شيء مع عدم ترتبه كان حفر لاجل تحصيل ماء فلم يحصل ماء ولا غيره لانا نقول مورد القسمة فى هذه الاقسام ماحصل من الفعل بالفعل اه كردى * وأقول هذا السؤال غير متوجه وغير صحيح حتي يحتاج الي الجواب المذكور فليته ماقيل تامل (قوله اذ ربما يترتب على الفعل فائدة) اى أو غاية لان المدعى عموم الاولين

ولا باعثة على الفعل كان أولى وقد يجاب بان الشارح اقتصر في الدليل نظر اللتلازم لانه يلزم من كون الفائدة أعم من الغرض أن تكون أعم من العلة الغائية لتلازم حيثيتهما فيلزم من كون المصلحة غير مقصودة للفاعل ان لا تكون باعثة على الفعل فقد وجدت الفائدة دون الغرض والعلة الغائية واذا كانت الفائدة أعم منهما فالغاية كذلك وذلك لما علمت من تلازم حيثيتهما فتامل (قوله وأما حمل الخ) عطف على مقدر اي اما حال الطرفين فقد عرف وأما حمل الخ وانما أخر الكلام على الحمل بعد الكلام على الموضوع والمحمول لانه لا يتحقق الا بهما معا فصار الحمل مع الموضوع والمحمول بمنزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعاً وكذا ما هو بمنزلة المركب فناسب ان يقدم الكلام عليه وضعا (قوله على ما أشير الخ) اي على العبارات الذهنية التي أشير اليها بذى من هذه (قوله فحقيقة) اى عقلية (قوله لغة وعرفا) فيه ان الاولى اسقاطهما وذلك لان الحقيقة اللغوية والعرفية انما يكونان فى المفرد لا فى الجمل والاسناد لان الذي يكون فيه انما هو الحقيقة العقلية * وأجيب بان هذا انما جاء من جعل قوله لغة وعرفا منصوبين على نزع الخافض اى فحقيقة فى اللغة وفى العرف ونحن نتخلص من هذا بجعلهما منصوبين على الحال من فائدة او على التمييز لها والاصل واما حمل الفائدة حال كون المراد بها المعنى اللغوى او العرفى او من جهة المعنى اللغوي او العرفى على الالفاظ الذهنية فحقيقة عقلية * والحاصل ان الحمل حقيقي سواء حملت الفائدة على المعنى اللغوي لها او المعني العرفى كما بينه بعد (قوله اذ العبارات فى انفسها فائدة) اى حقيقة واذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة لانه من اسناد الشيء لمن هو له فتم ما ادعاه من ان الحمل حقيقة عقلية * فان قلت المدعي ان الحمل حقيقة وقد اخذ ذلك المدعى جزأ

واما حمل الفائدة على ما اشير اليه بهذه فحقيقة لغة وعرفا اذ العبارات فى انفسها فائدة

وانما تركها للتلازم بينهما كما سبق وكذا يقال فى حذف العلة الغائية (قوله واما حمل الخ) عطف على مقدر اي اما الاشارة بهذه الى العبارات فمجاز او التقدير اما حال الطرفين فقد عرف واما حمل الخ (قوله على ما) اي عبارات ذهنية او العبارات الذهنية التي اشير الخ (قوله فحقيقة لغة وعرفا) اي من جهة المعني اللغوى والمعني العرفى لا ان ذلك يقال له حقيقة لغوية او عرفية لان الحقيقة فى الجمل لا تسمي بذلك وانما تسمي عقلية وكذا يقال فى المجاز بخلافهما فى المفرد فانهما يسميان بما ذكر كما هو مقرر فى فن البيان (قوله فى أنفسها) اي بسبب ذاتها لا بسبب ملاحظة

أما باعتبار اللغة فظاهر واما باعتبار العرف فلانها مصلحة تترتب على تصحيح حروفها واخراجها عن محالها

من الدليل حيث قيل اذ العبارات فى أنفسها فائدة حقيقة وأخذ المدعى جزأ من الدليل مصادرة على المطلوب وهي مبطلة للدليل والجواب أن المراد من الحقيقتين مختلف وذلك لان المراد بالحقيقة الاولى فى قوله اما حمل الفائدة على العبارات المشار اليها بهذه فحقيقة الحقيقة فى حكم المتكلم وقوله اذ العبارات فى أنفسها فائدة أي حقيقة يعنى باعتبار نفس الامر فليس الماخوذ فى الدليل نفس الدعوى بل غيرها (قوله اما باعتبار اللغة فظاهر) أي أما كون العبارات الذهنية فائدة حقيقة باعتبار المعنى اللغوى للفائدة فظاهر وذلك لان الفائدة فى اللغة ما استفيد من مال أو علم أو غيرهما والالفاظ الذهنية علم محصل ومستحدث وجعل العبارات علما مبني على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة الحاصلة فى الذهن والالفاظ الذهنية صورة للالفاظ الخارجية ضرورة ان صورة الشيء مثاله والالفاظ الذهنية على مثال الخارجية أما على مذهب المتكلمين من انه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل فليست من العلم (قوله وأما باعتبار العرف) أى وأما كون العبارات الذهنية فائدة باعتبار المعني العرفي للفائدة (قوله فلانها) أي العبارات الذهنية (قوله على تصحيح حروفها) المراد بتصحيح حروفها ترتيبها فى الذهن على وجه مماثل لترتيبها فى الخارج والمراد بحروفها الحروف الذهنية لان الكلمات الذهنية مركبة من حروف ذهنية أى ان العبارات الذهنية مصلحة مترتبة على ترتيب حروفها الذهنية فى الذهن ترتيبا لو ظهر فى الخارج أي فى اللفظ لافاد (قوله واخراجها) أي

معانيها (قوله أما باعتبار اللغة فظاهر) بيانه على اشتقاق الفائدة من الفيد ان العبارات الذهنية علم محصل وعلم مستحدث وجعل العبارات علما مبني على تعريفه بالصورة الحاصلة في الذهن وهو المختار فيكون من مقولة الكيف اما على تعريفه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء فيكون انفعالا وعليه فهو غير محصل ومستحدث وعلى أخذها من فادته بمعني أصبت فؤاده انها مصيبة الفؤاد على ماسبق (قوله فلانها) أى العبارات الذهنية مصلحة تترتب الخ قال شيخنا النمرسي فيه نظر لان العبارات الذهنية لاحروف لها حتى تصحح أو تحرر من محالها اهـ قلت قد يدعى ان لها حروفا وكلمات ذهنية اذ تسليم قيام العبارات بالذهن يقضى بقيام ماتركبت منه به والمراد بتصحيحها ترتيبها فى الذهن على وجه لو ظهر فى اللفظ لافاد ورأيت لبعض الفضلاء توجيها لقوله واخراجها

الحروف الذهنية عن محالها وهو الحافظة الى الذهن والحاصل أن الحروف الذهنية ترتب اولا في الحافظة ثم تخرج من ذلك المحل الى الذهن وهو القوة العاقلة ثم تخرج بعد ذلك الى الخارج أي الى خارج المشاعر الباطنة كالحافظة والعاقلة فان قلت ان المتكلم يتكلم قد يتكلم بالكلام ولا شعور له بهذا الترتيب والاخراج قلت هو قائم به وان لم يدركه ولم يشعر به ونازع بعضهم في هذا الترتيب والاخراج قائلا ان هذا الشيء لا أصل له (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله لحقيقة عطف جملة فعلية على اسمية وهذا الاحتمال مبني على ان المراد بالفائدة المعاني وحاصله أن الفائدة اسم المعاني فحقها ان تسند الى المعاني لان الخبر عين المبتدا في المعنى فاسنادها للالفاظ المشار اليها بهذه مجاز في الاسناد لانه من اسناد الشيء الى سببه لان الالفاظ الذهنية توصل المعاني لذهن السامع اذا برزت من الذهن للخارج واعلم أن ما تقدم من ان الحمل حقيقة عقلية مبني على ان المراد بالفائدة الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وما هنا من ان الحمل مجاز عقلي مبني على ان المراد بالفائدة المعاني كما مر وهما

ويجوز

الخ حيث قال والمراد باخراجها من محالها استخراجها من المخيلة الى الحافظة ومن الحافظة الى العقل اذ الامر المشهور به اذا تعقل يقال له خارجي بمعني انه خارج عن المشاعر الباطنية كالحافظة أي القوة الدراكة كما نبه السيد على نظيره في حاشية شرح الشمسية اه وقد يقال ان القوة العقلية انما تتعلق بالمعاني لا بالعبارات كما ذكروه في موضعه فليحرر (قوله ويجوز) عطف على قوله لحقيقة عطف جملة فعلية على اسمية أي ان اريد بالفائدة المعاني وحينئذ يكون في الكلام مجازان مجاز في النسبة حيث أسند الفائدة التي اريد بها المعاني الى اسم الاشارة المراد منه العبارات الذهنية من اسناد المدلول للدال ومجاز في الطرف من حيث اطلاق اسم الاشارة على غير المحسوس المشاهد وهو العبارات الذهنية كما سلف وحينئذ فكان عليه ان يختار في المشار اليه بهذه ما اختاره غيره من انه المعاني لا العبارات فيكون المجاز في الطرف فقط اللهم الا ان يقال نبه بذلك على ان الفائدة تحمل على العبارات حقيقة لغة وعرفا كما صرح به اه محشي مع ايضاح فان قلت على هذا في الكلام ثلاث مجازات لا اثنان لان اطلاق الفائدة على المعاني المخصوصة من اطلاق الكلي على بعض جزئياته وقد صرح الشارح قبيل المقدمة بان ذلك مجاز قلت ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار تحقق الماهية فيه وان كان اطلاق لفظ الكلي عليه

احتمالان

ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار ان لتلك العبارات مدخلا في حصول الفائدة (تشتمل) اما خبر بعد خبر

احتمالان من احتمالات سبعة في المسمى باسماء الكتب كما تقدم واذا علمت ذلك علمت أنه لا منافاة في كلام الشارح حيث جعل الحمل أولا حقيقة ثم جوز كونه مجازا (قوله أن يكون) أى الحمل والمراد به الاسناد فيصير المعنى ويجوز أن يكون الاسناد مجازا فى الاسناد ولا يحصل له ويجاب بان الاسناد فى كلامه جزء علم فكانه قال ويجوز أن يكون الاسناد هنا مسمى بهذا الاسم وهو المجاز فى الاسناد ويسمى مجازا عقليا وحكميا * فان قلت هذا المجاز عند الخطيب خاص باسناد الفعل أو معناه لملابس له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا فى معنى الفعل بل علم * قلت هو فى معنى الفعل بالنظر لاصله لانه اسم فاعل فى الاصل كما مر (قوله مدخلا في حصول الفائدة) أى فى حصول المعانى لان من وقف على تلك العبارات واستحضرها ترتب له على ذلك الوقوف على المعانى التى تضمنتها تلك العبارات (قوله تشتمل) أى تنحصر فى مقدمة (قوله اما خبر بعد خبر) أى سواء اعتبرت الفائدة اسم جنس كما هو أصلها أو علم جنس او علم شخص كما هو حالها الآن

باعتبار خصوصه وتشخصه مجازا وعليه يحمل كلام الشارح فيما سياتي والى هذا التفصيل ذهب السعد ومن تبعه ونقل الغنيمي عن الكمال بن الهمام أن اطلاق الكلى على الجزئى حقيقة مطلقا وان هذا التفصيل غلط نشأ من ظن أن اللام من له في تعريف الحقيقة بقولهم اللفظ المستعمل فيما وضع له صلة وضع انتهى أى وليس كذلك بل هي لام التعليل ولا شك ان الكلى انما وضع لاجل ان يستعمل فى جزئي قال الكمال وهذا مذهب المتقدمين لا يعرفون خلافه (قوله ان يكون) اى الحمل والمراد به الاسناد فيصير المعني ويجوز ان يكون الاسناد مجازا في الاسناد ولا يحصل له ويجاب بان الاسناد جزء علم فكانه قال ويجوز ان يكون الحمل مسمي بهذا الاسم وهو المجاز في الاسناد (قوله مجازا فى الاسناد) ويسمي مجازا عقليا ومجازا حكميا واسنادا مجازيا * فان قلت هذا المجاز عند صاحب التلخيص خاص باسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له والمسند الاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا في معنى الفعل بل هو علم جنس كما تقدم * قلت هو في معني الفعل بالنظر لاصله لانه اسم فاعل في الاصل (قوله باعتبار الخ) وذلك لان من وقف عليها اذا استحضرها ولاحظها ترتب له على ذلك ثمرة ومصاحبتها هي الوقوف

(قوله او حال) أي من فائدة بناء على انها علم جنس اذ علم الجنس معرفة والجمل بعد المعارف احوال امن المبتدا على رأى من جوز ذلك او من الضمير فى فائدة بالنظر لاصلها او انها اسم فاعل (قوله او صفة لفائدة) اى بالنظر لاصلها من انها اسم فاعل نكرة والا فهى الآن معرفة والجمل انما تكون صفات بعد النكرات (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال ان المقدمة والتقسيم والخاتمة عين الفائدة وحينئذ فاشمال الفائدة على الثلاثة من اشتمال الشيء على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية وحينئذ يكون اشتمالها على الثلاثة من اشتمال الكل على أجزائه اي على كل واحد من أجزائه لا على جملتها لئلا يعود المحذور وهو اشتمال الشيء على نفسه وماذكره الشارح مبنى على ماصدر به من أن المراد بالفائدة العبارات الذهنية وكذا المقدمة وأخويها اما على مانبه عليه بقوله ويجوز الخ من ان الفائدة اسم للمعانى فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعانى أيضا فان أريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعانى بالعبارات بحيث لا يعتريها حشو وان أريد عكس ذلك كان من اشتمال الدال على مدلوله (قوله وجه الترتيب) اعترض بان الاولى ان يقول وجه الاشتمال والحصر فى هذه الثلاثة لانه المدعي وأما الترتيب

او حال او صفة لفائدة والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء (على مقدمة وتقسيم وخاتمة) وجه الترتيب ان مايذكر

على المعانى التي تضمنتها (قوله او حال) أي من فائدة لانها علم جنس فهى معرفة والجمل بعد المعارف أحوال او من اسم الاشارة بناء على صحة مجيء الحال من المبتدا او من الضمير في فائدة بالنظر لاصلها كان جعلها صفة لها بالنظر لاصلها والا فهى الآن معرفة لا تتحمل ضميرا والجمل انما تكون صفات بعد النكرات (قوله والمراد الخ) جواب عما عساه يقال ان المقدمة واخويها عين الفائدة فيلزم اشتمال الشيء على نفسه (قوله اشتمال الكل على الاجزاء) اى على كل واحد من الاجزاء لا على جملتها لئلا يعود المحذور وماذكره مبني على ما صدر به من ان المراد بالفائدة العبارات الذهنية اما على مانبه عليه بقوله ويجوز ان يكون مجازا الخ من ان الفائدة اسم للمعاني فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعانى ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعانى بالعبارات بحيث لا يعتريها حشو واذا اريد عكس ذلك كان من اشتمال الدال على مدلوله (قوله وجه الترتيب) يريد به ضبط الرسالة على الترتيب

فقد علم من وضعه من حيث التقديم والتاخير وهذا ليس مقصودا * وأجيب بان مراد الشارح وجه الاشتمال مراعافيه الترتيب (قوله في هذه الرسالة) الملائم لقول المصنف هذه فائدة أن يقول في هذه الفائدة وسبق الاعتذار عنه (قوله من العبارات) بيان لما وفيه ان الرسالة عين العبارات الذهنية وحينئذ فما معنى الظرفية وما معني قوله يذكر مع ان الذكر لا يتعلق بها بل بالالفاظ الخارجية اللهم الا أن يقال انه أراد بالرسالة معناها في العرف وهو الكاغد وقوله من العبارات أي من دالها وهو الالفاظ الخارجية لانها كما تدل علي المعاني تدل على الالفاظ الذهنية والمعنى حينئذ أن ما يذكر من دال العبارات الذهنية في هذه الرسالة أي الكاغد اما أن يكون الخ (قوله أما ان يكون) أى اماذو أن يكون لان الكون المذكور ليس نفس العبارات بل صفة لها وقيل لا حاجة لذلك لانهم فرقوا

الذى أوما اليه في مقام الاجمال و بين وجه الضبط على النسخة التي لم يوجد فيها وتنبيه بناء على أنها ليست بصحيحة عنده كما يشير اليه ونحن نعول عليه اه محشي فقوله يريد به الخ اشارة الى اعتراض على الشارح بان بيانه ليس للترتيب فقط بل له وللحصر حيث قال فيه اذ الخارج عنهما لا يذكر فيها فكان علي الشارح ان يقول وجه الضبط الخ وقوله على الترتيب الذى أوما اليه الخ اشارة الى ان المراد الترتيب في الذكر لا الترتيب المستفاد من الاداة وقوله نعول عليه اى نعترض عليه في عدم تصحيح هذه النسخة وقد اشار المحشي الى صحتها بقوله بعد وأقول عملا الخ (قوله اما ان يذكر) فان قلت هذا يصدق على بعض كل من الثلاثة فان بعض التقسيم يذكر في هذه الرسالة لافادة المقصود وبعض كل من الاخيرين يذكر لافادة ما يتعلق بالمقصود وحينئذ فلا يستقيم قوله فان كان الاول فهو التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم وكذا يقال في الاخيرين ولذا قال الشارح في شرحه الكبير لان ما يذكر و يعد جزأ برأسه و يعنون عنه باسم فزاد ماذكر لاخراج بعض كل فانه لم يعد جزأ برأسه ولم يعنون عنه باسم ويمكن الجواب عن الشارح بان قوله لافادة المقصود او لافادة ما يتعلق به معناه لافادة جميع المقصود ولافادة جميع ما يتعلق به يعني بالنسبة لهذا المؤلف فلا يرد ماذكر (قوله في هذه الرسالة) الملائم للمتن الفائدة وقد سبق الاعتذار عنه (قوله اما ان يكون الخ) أى ذو ان يكون لان العبارات ليست الكون المذكور وانما هو صفة لها وكذا يقال في نظيره على انه لا حاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمصدر المؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثاني

في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون

بين المصدر الصريح والمؤول فمنعوا حمل الاول علي اسم الذات دون الثاني (قوله لافادة المقصود) أى لافادة المصنف المعانى المقصودة من الرسالة فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله والمعانى المقصودة من الرسالة بيان أوضاع الموصولات واسماء الاشارات والضمائر والحروف والفعل ومعانيها وقوله اما أن يكون لافادة المقصود اى لافادة جميع المقصود أو لافادة جميع ما يتعلق بالمقصود فاندفع الاعتراض بان بعض التفسير يذكر فى هذه الرسالة لافادة ما يتعلق بالمقصود وبعض كل من الاخيرين يذكر لافادة ما يتعلق بالمقصود مع ان الاول لا يسمى تقسيما والثانى لا يسمي مقدمة والثالث لا يسمي خاتمة (قوله اذ الخارج الخ) علة لحصر العبارات المذكورة فى هذه الرسالة فى الامرين أى وانما كانت منحصرة فى الامرين فقط لان الخ (قوله فان كان الاول الخ) اسم كان ضمير عائد على ما يذكر في الرسالة اى فان كان المذكور فيها الاول اى المفيد للمقصود منها فهو التقسيم وانما كان كذلك لان المقصود من الرسالة بيان أوضاع الموصولات واسماء الاشارة والضمائر والحروف والفعل وهذه انما بينت فى التقسيم (قوله وان كان الثاني) أي وان كان ما يذكر فى هذه الرسالة الثانى أي ما يكون لافادة ما يتعلق بالمقصود (قوله فان كان الخ) أى ففيه تفصيل فان كان ذلك التعلق الخ اى فان كان صاحب ذلك التعلق تعلقه تعلق السابق الخ (قوله من حيث الاعانة) اى لا من حيث التبرك كالبسملة اى من اجل الاعانة الخ فالحيثية للتقييد (قوله فى الشروع) فى بمعني على متعلقة بالاعانة لان الاستعانة والاعانة وما تصرف منهما انما تتعدي للمستعان عليه بعلى وانما لم يعبر بها دفعا لثقل التكرار مع على فى قوله على وجه البصيرة (قوله على وجه البصيرة فيه) علي وفى متعلقان بالشروع وضمير فيه للاحق والمراد بالبصيرة

لافادة المقصود أو لافادة ما يتعلق به اذ الخارج عنهما لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق اى التعلق من حيث الاعانة فى الشروع على وجه البصيرة فيه

تامل (قوله لافادة المقصود) من اضافة المصدر لمفعوله اي مقصود المصنف من الرسالة من بيان أوضاع الموصولات واسماء الاشارة والضمائر والحروف والفعل ومعانيها اه كردى نقلا عن الفاضل الايرانى (قوله فهو التقسيم) جعل التقسيم مقصودا لان المقصود من الرسالة تحقيق معني الحرف وغيره وهو لا يتحقق الا فيه اه كردى (قوله من حيث الاعانة) اي لا من حيث التبرك كالبسملة اي من اجل فالحيثية للتعليل وفى بمعني على اذ الاعانة والاستعانة وما تصرف منهما انما تتعدي للمستعان عليه بعلى قال تعالى واعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون (قوله على وجه البصيرة فيه) علي وفى متعلقان بالشروع وقد فسرت بمعرفة الحق

التبصر أى الادراك التام واضافة وجه للبصيرة للبيان أى على وجه هو التبصر أى الادراك التام (قوله وان كان تعلق اللاحق بالسابق) أى وان كان صاحب التعلق تعلقه تعلق اللاحق بالسابق وقوله فهو الخاتمة أى فصاحب ذلك التعلق هو الخاتمة (قوله أى من حيث زيادة التوضيح) أى من حيث التوضيح الزائد للسابق والتكميل له خرج مايذكر للتبرك كختم المؤلف بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمقدمة فى اللغة) أى وتفسير المقدمة أى تفسير هذا اللفظ وقوله من قدم أى ماخوذة من قدم الخ * ان قلت ان الكلام بصدد تفسير الكلمة وبيان معناها لا بصدد اشتقاقها وماذكر انما يفيد من أى شيء اشتقت والجواب انه يلزم من بيان الاشتقاق بيان المعني لان بيان الاشتقاق مفيد لبيان المعني بالدليل لانه حيث كانت المقدمة ماخوذة من قدم بمعني تقدم كانت المقدمة بمعني المتقدمة فما صنعه الشارح مفيد للامرين بيان ماخذها وبيان معناها بخلاف مالو تعرض لبيان المعنى

بالدليل و بعين فى القلب وبالتبصر أي الادراك التام وهو المناسب هنا (قوله فهو المقدمة) الضمير للتعلق ففى الكلام تقدير مضاف أى ذو التعلق هو المقدمة (قوله من حيث زيادة التوضيح) خرج مايذكر للتبرك كختم المؤلف بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله اما من قدم اللازم) أى ماخوذة منه وهو المختار قال حفيد السعد وانما اختاروا أخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر أن تضاف الصفة المتعدية الى المفعول كمقدمة المشتغل بها لا الى ماله نوع تعلق كالكتاب لان المقدم فى الحقيقة الطائفة لا الكتاب اه أى فكان يقال مقدمة النفس ان كان المراد أنها تقدم نفسها أو مقدمة الغير ان كان المراد انها تقدم غيرها وعلى أخذها من ذلك تكون بكسر الدال لا غير وعلى أخذها من المتعدى يصح كسر الدال وفتحها على معني انها مقدمة من فهمها على غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق ان الفتح قليل ولعله لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات فتامل واعلم ان المقدمة فى الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت للاسمية فاما أن تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم تنقل منها على وجه الحقيقة أو المجاز الى اسم أول كل شيء و يتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم واما أن تنقل من الوصفية الى اسم اول كل شيء و يتعين المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب او العلم بواسطة وعلى

فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق اى من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة فى اللغة ماخوذة اما من قدم اللازم

ابتداء فربما ينازع فيه اذلا دليل عليه (قوله بمعني تقدم) لم يقل اى تقدم لان المتبادر من لفظ قدم قدم غيره وتفسيره بتقدم فيه خفاء فلذا اتي بما ذكر وان كان وصف قدم باللزوم يدفع الخفاء لكن قد يغفل عن ذلك الوصف بقي شيء آخر وهو ان كلامه يوهم ان تقدم لا يكون الا لازما مع انه قد يجيء متعديا نحو زيد تقدمه عمرو * واجيب بان هذا من الحذف والايصال والاصل تقدم عليه عمرو (قوله او المتعدى) اى او من قدم المتعدى نحو قدم زيد عمرا اى جعله متقدما * واعلم انه علي اخذها من اللازم تكون بكسر الدال لا غير لان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى واسم المفعول لا يصاغ من اللازم بل من المتعدى وعلى اخذها من المتعدى يصح كسر الدال وفتحها علي معني انها مقدمة من فهمها على غيره أو مستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد أن يقدمها الغير وذكر بعضهم ان الفتح قليل لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات ولذا لم يتعرض له الشارح فيما ياتى (قوله وفى الاصطلاح) اى اصطلاح الادباء وهم علماء المعقول (قوله عبارة) أى معبر بها عن ما أي عن معان وذكر الضمير فى عليه باعتبار لفظ ما والمعانى التي يتوقف عليها الشروع فى العلم كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا فى كلام المصنف بل المراد مقدمة الكتاب وهى اسم لطائفة من الالفاظ قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المقدمتين التباين لان احداهما معان والاخرى الفاظ وانما جعلنا ما واقعة على معان لا على الفاظ لقوله يتوقف الخ فالتوقف فى الشروع انما يكون على مقدمة العلم وهى معان * ان قلت ان الشروع فى العلم لا يتوقف على المعانى المذكورة * قلت المراد بقوله ما يتوقف عليه الشروع اى تمام الشروع

بمعني تقدم او المتعدى وفى الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم

الثاني بلا واسطة اه حفيد السعد وبذلك تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بمعني ان اللفظ لما صار اسما بغلبة الاستعمال بعد ان كان وصفا وصارت اسميته فرع وصفيته جعلت التاء علامة لهذه الفرعية (قوله بمعنى تقدم) وقد جاء التفعيل بمعني التفعل فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا اى لا تتقدموا وقوله بفاحشة مبينة اي متبينة والمراد تقدم اللازم الذى هو مطاوع قدم والا فقد يكون متعديا كما فى زيد تقدمه عمرو (قوله عبارة) اى معبر بها عما اى معان وذكر الضمير فى عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع كتعريفه و بيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل المراد مقدمة

والمناسبة ظاهرة لتقدمها فى الذكر أو لتقديمها الطالب فى الشروع فى المقاصد بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة ههنا

لا اصله (قوله والمناسبة) أى بين المعني اللغوى والمعني الاصطلاحى (قوله ظاهرة) أي غير خفية بل فيها نوع ظهور فيحتاج معه للتعليل فلا يقال اذا كانت ظاهرة فلا حاجة للتعليل بقوله لتقدمها الخ أو يقال ان هذا تنبيه لا دليل والامور الضرورية قد ينبه عليها لما يلحقها من غفلة بعض الاذهان عنها (قوله لتقدمها) أى المعاني المدلولة لها وقوله فى الذكر بضم الذال أي التذكر والتعقل أو بالكسر بمعني التعبير أى بدلها وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من اللازم (قوله أو لتقديمها) أى المعاني المدلولة لها الطالب على غيره وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من المتعدي مكسورة الدال أما على أخذها منه مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات كما تقدم (قوله فى الشروع) متعلق بالتقديم وقوله بالذات أو بالواسطة متعلق بالمقاصد أي ان المعاني المدلولة للفظ مقدمة وهي مقدمة العلم تقدم الطالب على غيره في الشروع فى المقاصد كانت تلك المقاصد مقصودة بالذات كالتقسيم أو بالواسطة كالخاتمة فمحصله ان مقدمة العلم تعين فيها واعتراض شيخنا الحفنى على الشارح انما جاء من جعل قوله بالذات أو بالواسطة متعلقا بالتقديم لا بالمقاصد كما قلنا والا فلا اعتراض (قوله والمراد الخ) هذا اشارة الى أن ما ذكره من المعنيين للفائدة اللغوى

الكتاب وهى اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المقدمتين التباين كما هو ظاهر (قوله والمناسبة ظاهرة) أي بين المعني اللغوى والاصطلاحى (قوله لتقدمها) أى المعانى المدلولة لما وقوله فى الذكر بضم الذال بمعنى التذكر والتعقل او بالكسر بمعنى التعبير اى بدالها وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من اللازم (قوله أو لتقديمها الطالب الخ) توجيه للمناسبة بينهما على أخذها من المتعدى مكسورة الدال أما على أخذها منه مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره لعله نظرا لما تقدم من قلته وايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات (قوله بالذات أو بالواسطة) متعلقان بتقديم وتقديمها بالذات ان كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ أقول كان الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين المعنى اللغوى والمعني الاصطلاحي والمعني الاصطلاحي ليس الا المعانى كما علمت تامل (قوله والمراد) اشارة الى أن ما ذكر من المعنيين اللغوي والاصطلاحي عام والمراد

والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص وتوضيحه أن لفظ مقدمة كلي تحته
جزئيات سواء كانت بالمعني اللغوى او الاصطلاحي لان معناها لغة عبارات
تقدمت امام المقصود واصطلاحا معان يتوقف الشروع عليها في العلم
وكلاهما كلي وهذه المقدمة المذكورة في هذا الكتاب جزئية من جزئيات
المقدمة الكلية لان المذكور هنا اما عبارات معينة متقدمة امام المقصود او
معان معينة يتوقف عليها الشروع في العلم اذا علمت هذا فلنا احتمالات أربعة
وذلك لانه ان لوحظ ان المقدمة في الاصل الفاظ قدمت امام المقصود ولاحظنا
ان المقدمة هنا مراد بها الفاظ معينة قدمت امام المقصود كان اطلاق مقدمة
الذى هو كلي على هذا الجزئي من قبيل اطلاق اسم الكلى على بعض جزئياته
وكذا ان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في
العلم وقلنا المراد منها معان معينة فان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم للالفاظ
المقدمة على المقصود واريد منها هنا معان مخصوصة كان من قبيل اطلاق
اسم الدال على بعض المدلول اى على جزئى من جزئيات المدلول وذلك لان
لفظ مقدمة مدلوله الفاظ مطلقة مدلولها معان مطلقة فاطلاق لفظ مقدمة وهو اسم
الدال على جزئي من جزئيات المدلول وان لوحظ ان المقدمة في الاصل اسم
لمعان مطلقة يتوقف عليها الشروع في العلم واريد منها هنا الفاظ مخصوصة كان من
اطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات الدال واشار الشارح للاحتمالين الاولين
وهما تقدير ان يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة العبارات او المعاني بقوله
بان يكون من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئياته واشار بقوله او اطلاق اسم
المدلول الخ للاحتمال الرابع وهو تقدير ان يراد بمطلق المقدمة المعانى وبالمقدمة
هنا عبارات مخصوصة لاستعمال ماهو موضوع المطلق المعانى في عبارات
مخصوصة ولم يتعرض الشارح للاحتمال الثالث وهو ان يراد بمطلق

هنا خاص وتوهم المحشي ان المقدمة ههنا مقدمة علم فاورد عليه ان التقسيم
ليس علما وانما هو مقدمة علم لانه من مبادى علم العربية وذلك لان
معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة فيه ككون وضع اسم الاشارة
عاما لموضوع له خاص يستعان به على معاني جملة من الالفاظ هي مبادى
علم العربية ككون هذا للمفرد المذكر وقد يجاب بان المقصود وان
كان مقدمة علم لتوقف الشروع عليه هو علم في نفسه ايضا
كما قالوا بنظيره في المنطق على انك قد علمت مما تقدم ان المقدمة هنا

المقدمة العبارات وبالمقدمة هنا معانى مخصوصة وعليه فيكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله (قوله المعانى المخصوصة أو العبارات المعينة) وصف المعاني بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن وأنت خبير بان المناسب لما ذكره أولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية أن يكون المراد بالمقدمة هنا التى هى جزء ذلك المشار اليه العبارات المعينة فقط فكان الاولى للشارح ان يقول والمراد بالمقدمة هنا العبارات المعينة و يحذف المعاني المخصوصة ولعل الشارح أشار بهذا الترديد الى أن المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز أن يراد بها المعانى أيضا فيكون ماذكره أولا مبنيا على الرجحان لا على التعيين او أشار بالترديد الى ماذكره ثانيا من أنه يجوز ان يراد بالفائدة المعاني و يكون الحمل اسنادا

مقدمة كتاب لا مقدمة علم فتامل (قوله المعانى المخصوصة أو العبارات المعينة) وصف المعانى بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن والمناسب لما ذكره أولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية أن يكون المراد بالمقدمة هنا التى هى جزء ذلك المشار اليه تلك العبارات فقط و لعله أشار بهذا الترديد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعانى أيضا فيكون ماذكره أولا مبنيا على الرجحان لا على التعيين او اشار بالترديد الى ماذكره ثانيا من انه يجوز أن يراد بالفائدة المعانى و يكون الحمل اسنادا مجازيا (قوله من قبيل) لم يظهر لاقحامه معني ولذا حذفه من القابل (قوله اطلاق الكلى) أى اسمه على بعض جزئياته أي أن أريد به هنا المعانى المخصوصة لاستعمال ماهو موضوع لمطلق المعاني فى بعضها (قوله أو من اطلاق اسم المدلول) أى ان أريد بها هنا العبارات المعينة لاستعمال ماهو موضوع لمطلق المعانى فى عبارات مخصوصة فالمراد ببعض العبارات المعينة لا مطلق العبارات الدالة على مطلق المعاني المذكورة والضمير فى دل لما وفى عليه للمدلول وكتب بعض الافاضل مانصه قوله على بعض جزئياته أي على تقدير ان يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة هنا المعانى أو العبارات وقوله من اطلاق اسم المدلول أى على تقدير أن يراد بمطلقها المعانى و بمخصوصها العبارات ولم يتعرض الشارح لاحتمال أن يراد بمطلقها العبارات و بمخصوصها المعاني و بالقياس على عكسه يكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله فالصور المحتملة اربعة حاصلة من ضرب احتمالى مطلق المقدمة فى احتمالى مخصوصها

المعانى المخصوصة أو العبارات المعينة فلابد من اعتبار التجوز بان يكون من قبيل اطلاق الكلى على بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول علي بعض مادل عليه وما وقع فى بعض النسخ

مجازيا (قوله على مقدمة) بدل من ما او عطف بيان عليه (قوله فهو سهو) خبر عن ماوقرنه بالفاء لمشابهة الموصول الواقع مبتدأ لاسم الشرط فى العموم وفى الحكم على ماوقع فى بعض النسخ بالسهو تجوزاذهو ناشىء عن السهو لاان نفسه سهو (قوله من قلم الكاتب) نسب السهو للقلم الذي لاشعور له مبالغة فى بطلان ماوقع في بعض النسخ أي انه لظهور بطلانه لا ينبغي أن يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغي أن يصدر من غير العاقل الاعلى سبيل السهو (قوله اذالتنبيه الخ) هذا دليل من الشكل الاول مثبت للمطلوب وهو عدم صحة ما فى بعض النسخ وقد حذف الشارح من هذا الدليل موضوع الكبري والنتيجة والاصل التنبيه جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فلا معني لعده جزأ مستقلا ينتج التنبيه لا معني لعده جزأ مستقلا لكن لك ان تمنع هذا الدليل منعا تفصيليا وحاصله أن قوله فى الصغرى التنبيه جزء من المقدمة ان كان المراد أنه جزء منها من حيث انفهامه منها كانت الصغرى مسلمة لكن قوله فى الكبرى وكل ما كان كذلك فلا معني لعده جزأ مستقلا لا يسلم لان فهم الشيء من الشيء لا يمنع من عده جزأ مستقلا الا ترى ان الخاتمة مفهومة من التقسيم كما يأتي للشارح وقد عدها المصنف جزأ مستقلا وان اراد بقوله فى الصغرى التنبيه جزء من المقدمة اى انه جزء من حيث الالفاظ وان

على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذالتنبيه من المقدمة فلا معنى لعده جزأ مستقلا ﴿المقدمة﴾

(قوله فهو سهو) خبر ماو قرنه بالفاء لمشابهة الموصول لاسم الشرط فى العموم وفى الحكم عليه بالسهو تجوزا اذ الواقع المذكور ناشىء عن السهو لا نفسه فتامل (قوله من قلم الكاتب) نسب السهو للقلم الذى لا شعور له مبالغة فى بطلان ما وقع فى بعض النسخ اي انه لظهور بطلانه لا ينبغى ان يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغى ان يصدر من غير العاقل الا على سبيل السهو فقول المحشي نسب السهو الى طغيان القلم فيه نوع تساهل هذا وحكمه على ما وقع بالسهو ممنوع بمنع دليله وهو قوله اذ التنبيه الخ وحاصل المنع ان كون التنبيه من المقدمة لا يمنع عده جزأ مستقلا تابعا لها اذ عده منها من حيث انفهامه لكونه مذكورا فيها بالقوة وعده جزأ مستقلا تابعا لها من حيث الالفاظ المخصوصة كالخاتمة بالنسبة للتقسيم فقد صرح الشارح فيما سيأتي بانها معلومة من التقسيم فان قلت كان عليه حينئذ أن يعيده معرفة كالخاتمة اجيب بان متبوعه وهو المقدمة لما كان غير متبوع قصدا بخلاف متبوع الخاتمة انحطت رتبته عنها فاعيد نكرة على خلاف اصل الاستعمال المعتاد فترك هذا

المقدمة تشمله منعت الصغرى وسلمت الكبرى * فان قلت على التقدير الاول هلا عرف المصنف التنبيه كما عرف الخاتمة مع ان كل واحد منهما تابع لما قبله ومفهوم منه فالتنبيه مفهوم من المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم * قلت ان الخاتمة لما كانت تابعة للتقسيم الذي هو شريف لانه المقصود بالذات استحقت الشرف بتعريفها بخلاف التنبيه فانه تابع للمقدمة التي هي وضيعة لانها ليست مقصودة بالذات بل لتعين على الوصول للمقصود فلم تستحق التعريف لعدم شرفها (قوله مبتدأ) لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف أي اقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية (قوله أي هذا الذى نشرع فيه) أي من الاحكام وما يتعلق بها من بيان الوضع العام لخاص بقوله وذلك بان يتعقل الخ ان كانت المقدمة اسما للمعانى أو من الالفاظ الدالة على الاحكام ان كانت اسما للالفاظ (قوله أو بالعكس الخ) اعلم انه اذا احتمل المقام حذف المبتدأ او الخبر فاختلف في الاولى بجعله محذوفا فذهب بعضهم

الاصل فيه للاشعار بهذه النكتة وهي انحطاط رتبة كما أفاده المحشي (قوله مبتدأ الخ) لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف أي اقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية (قوله هذا الذى نشرع فيه) أي من الاحكام وما يتعلق بها ان أريد بالمقدمة المعاني أو الالفاظ الدالة عليها ان اريد بها الالفاظ والعبارات اه محشي ويصح أن يراد بهذا الذي نشرع فيه الاحكام وما يتعلق بها مع ارادة العبارات من المقدمة والعكس وعليهما فالحمل اسناد مجازى من اسناد المدلول للدال أو العكس وانما قصر المحشى البيان على ماذكره ليكون الحمل حقيقيا والمراد بما يتعلق بالاحكام البيان للوضع العام لخاص بقوله وذلك بان يعقل الخ والتمثيل بقوله وذلك مثل اسم الاشارة تدبر (قوله فغير مناسب الخ) اى لان المقدمة ترجمة وشان التراجم انقطاعها عما بعدها وما بعد التراجم أحكام مقصودة في انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شيء تابعة له أولان ما بعدها قد يطول فيسام انتظار تمام الفائدة وأما ماذكره المحشى فى توجيه عدم المناسبة فغير ظاهر وحصله ان المدعى حينئذ يكون خصوص العبارات دون المعانى وهذا وان كان صحيحا فى نفسه لا يستقيم ههنا لانه يلزم عليه أن لا تكون المقدمة مستعانا بها ولا التقسيم مستعانا عليه واللازم باطل فكذا الملزوم وحينئذ فالاولى ان يقول الشارح نحطا بدل قوله فغير مناسب ووجه عدم ظهور ماذكره انا لا نسلم ان العصام المجوز لجعل هذه العبارات

مبتدأ خبره محذوف اي هذا الذى نشرع فيه أو بالعكس واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها الى قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب فى أمثال هـذا المقام

الى ان الاولى جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لان المبتدأ هو الركن الاعظم من ركني الاسناد فلا ينبغي حذفه وذهب بعضهم الى ان الاولى جعل المحذوف هو المبتدأ وابقاء الخبر لانه هو المقصود بالافادة وذكر المبتدا عند علمه يشبه ان يكون عبثا (قوله فتامل) اى تامل وجه عدم المناسبة وحاصله ان قوله المقدمة ترجمة وشان الترجمة ان تكون مقطوعة عن المترجم له لان المترجم له احكام مقصودة فى انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شيء مقطوعة عنه أو ان ما بعد الترجمة قد يطول فيسام انتظار تمام الفائدة (قوله واما جعل الخ) هذا رد على العصام المجوز لذلك وقوله الى قوله التقسيم اى باخراج الغاية (قوله باعتبار خصوص الوضع الخ) أى باعتبار كون وضعه خاصا وكونه عاما أى لا باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته (قوله وتعقل الموضوع له) أى وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أي عاما وخاصا (قوله مما يتوقف) خبر كان وقوله بدأ جواب لما وأورد على قوله بدأ فى المقدمة بتقسيم الخ بان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء فى نفسه * وأجيب بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله بذلك الاعتبار) أى اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه أنه لم يذكر فى ابتداء المقدمة الاقسمين كما سياتى للشارح

فتامل ولما كان معرفة أقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك بعد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال (اللفظ قد يوضع لشخص بعينه)

خبرا يريد بها خصوص العبارات بل يريد بها من حيث دلالتها على المعانى ولا يقدح فى صحته كون المعانى مستفادة بطريق التبع لان المقدمة هنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ والمعنى تبع فتشنيع المحشى عليه ليس فى محله وعلى تسليم ماذكره انما لم يقل خطا لامكان التصحيح بتقدير مضاف أى معاني اللفظ على انه على مازعم كان الظاهر ان يقول فالواجب بدل قوله فالاولى تامل (قوله باعتبار خصوص الخ) أى لا بالاعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وقسيمها (قوله وتعقل) أى وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أى عموما وخصوصا (قوله بدأ فى المقدمة الخ) أورد عليه ان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء فى نفسه وأجيب بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله بذلك الاعتبار) أى اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر

الاعتذار

الاعتذار عن ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه بدأ في المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بان في الكلام حذف مضاف أى بدأ في المقدمة ببعض تقسيم اللفظ بذلك الاعتبار (قوله اعلم ان اللفظ الخ) أخر الشارح الكلام على ال عن الكلام على اللفظ مع أن ال متقدمة فى الذكر عن اللفظ فكان الاولى أن يقدم الكلام عليها وكان الشارح نظر لكون اللفظ هو الجزء الاعظم المقصود بالذات فلذا قدم الكلام عليه وكان على الشارح أن يتعرض لبيان معني الوضع كما فعل بعض الشراح حيث قال الوضع لغة جعل الشيء في موضع واصطلاحا تعيين الشيء بازاء المعني للدلالة عليه بفاعل ان قلنا ان اللفظ المجازي موضوع أو تعيين الشيء بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه (قوله فى أصل اللغة) اي وأما معناه فى عرف أهل اللغة وفي عرف النحاة فياتى الكلام عليه (قوله بمعنى الرمى) الاضافة للبيان والمراد انه بمعني الرمى مطلقا سواء كان بالفم او بغيره كان الرمى لحذف أو بغيره كما يدل له قول الشارح

اعلم ان اللفظ فى اصل اللغة مصدر بمعني الرمى

فى ابتداء المقدمة الاقسمين كما سياتى للشارح معتذرا عنه فى ترك القسمين الاخرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه بدأ فى المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بان المراد بمجموع تقسيم اللفظ الخ تامل (قوله اعلم ان اللفظ الخ) كان عليه أن يبين معني الوضع لغة واصطلاحا أيضا قال العصام الوضع لغة جعل الشيء فى حيز واصطلاحا مشترك بين معنين أحدهما تعيين الشيء بازاء المعني وعلى هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازى وثانيهما تعيين الشيء بازاء معناه للدلالة عليه بنفسه وعلى هذا لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة التفتازاني وعلى ماذهب اليه الجامى من عدم اختصاص الوضع باللفظ يعرف بانه تعيين الشيء بازاء المعني بحيث يفهم منه اذا أطلق اواحس فزاد القيد الاخير ليشمل الخطوط ونحوها أى شمولا بطريق التصريح والا فالتعريفان السابقان يشملان ماذكر أيضا بدون هذه الزيادة تامل (قوله بمعنى الرمي) الاضافة بيانية والمراد مطلق الرمى كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن خص الخ قال المعتصم بلطف الحق هو الرمي من الفم لا الرمى مطلقا كما قد يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به فى الاساس اه كلامه أقول يفهم ماذكر فى الصحاح خلافه حيث قال فيه قولهم بل هي أسمح من لافظة يقال هى العنز ويقال هى الرحي ويقال

بعد صادرا من الفم اولا (قوله فهو بمعنى المفعول) المناسب حذف هذا لانه لم
يتقدم له ما يتفرع عليه هذا اذ لا يتسبب عن كون اللفظ مصدرا بمعني الرمي ان
يكون اللفظ بمعني اسم المفعول حتي انه يفرعه عليه بالفاء وأيضا لم يكن هذا مرادا
في أصل اللغة بل المراد باللفظ في اصل اللغة نفس المصدر ولم ينقل عنه لاسم المفعول
اتفاقا فكان على الشارح ان يفرعه على احد المعنيين الآتيين ويحذفه من هنا (قوله
فيتناول الخ) تفريع على كون اللفظ في اصل اللغة بمعني الرمي فالضمير في يتناول
عائد على اللفظ في اصل اللغة وقوله مالم يكن صوتا اى رميا او الرمي الذى لم
يكن صوتا ولا حرفا كرمى النواة ولا بد من تقدير في الكلام اى فيتناول
رميا لم يكن مسببه الذى ينشا عنه صوتا ولا حرفا كرمي النواة وما كان مسببه
حرفا واحدا الخ وانما احتجنا لهذا التقدير لان كلا من الصوت والحرف ليس

البحر لانه يلفظ بالعنبر والجواهر اه ولا يخفى ان هذه الاحتمالات تفيد أن
اللفظ عندهم مطلق الرمى لا الرمي من الفم اه محشي اى قوله لكن خص الخ
لا يدل على مدعاه لانه خص بشيء مخصوص صدر من الفم وهو الصوت
المعتمد علي المخرج وهذا لا يمنع تخصيص الاول بكونه من الفم مع عمومه
لشموله للصوت المذكور ورمى النواة منه ونحو ذلك وان قوله ولا يخفى الخ
غير ظاهر لان صاحب الصحاح لا يميز الحقيقة من المجاز فيحتمل أن قوله
ويقال هى الرحى الخ أي مجازا وأما صاحب الاساس فقد وضعه للتمييز بين
الحقيقة والمجاز وقول وهى العنز أي لانها عند حلبها تلفظ جرتها كثيرا فرحا
بالحلب وقوله ويقال البحر ويقال أيضا هي الديك وعليهما تكون التاء للمبالغة
(قوله فهو بمعنى المفعول) هذا لا يتسبب على كون اللفظ بمعنى الرمى ولا يصح
أن يراد فهو المرمى لانه في اصل اللغة لم ينقل عن معناه المصدري اتفاقا فكان
على الشارح أن يفرعه على احد المعنيين الآتيين واياك ان تغتر بما وقع للحلبي
في شرح الازهرية فانه نقل عبارة الشارح وأبقاها على ظاهرها واستظهر
على ذلك بنقل عبارات عن الرضى وغيره لا تابى ما ذكرناه عند التامل
الصادق (قوله فيتناول الخ) تفريع علي كون اللفظ في أصل اللغة وقوله
بمعنى الرمى فالضمير فيه عائد على اللفظ في اصل اللغة ما أى رميا او الرمي
الذى لم يكن صوتا او حرفا أى سبب ذلك لان كلا من الصوت والحرف ليس
نفس الرمي وكذا يقال فى قوله وما هو حرف تامل وكان الظاهر حذف قوله
وحرفا او تقديمه لان الصوت أعم وذكر الخاص بعده يحتاج لنكتة وقوله وما

فهو بمعني المفعول فيتناول مالم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او اكثر

مهملااومستعملا صادرامن الفم أولا لكن خص فى عرف اللغة ثا نيا

نفس الرمي حتي يخبربه عنه وانما هو مسبب عن الرمي وكان الاولى حذف قوله وحرفا من قوله مالم يكن صوتا وحرفا لان الحرف أخص من الصوت ونفى الاعم يستلزم نفى الاخص أو يقدم الحرف على الصوت ويكون من ذكر العام بعد الخاص (قوله مهملا أو مستعملا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى كان ذلك الاكثر مهملا أو مستعملا فهو تعميم فى الاكثر (قوله صادرا من الفم) أى كالحروف وقوله أولا كطرح النواة وهذا تعميم مالم يكن صوتا وحرفا وما كان حرفا أو أكثر وكان الاولى حذف التعميم أعني قوله صادرا من الفم أولا لانه مكرر مع ماقبله وذلك لان قوله صادرا من الفم هو نفس قوله وماهو حرف واحد أو أكثر مهملا او مستعملا وقوله أولا هو نفس قوله مالم يكن صوتا ولا حرفا كذا قيل وقد يقال لا تكرار أصلا بل هذا أعم مما قبله لان الصادر من الفم ليس قاصرا على الحرف الواحد فا كثر بل هو أعم منه لشموله رمي النواة ونحوها الصادر من الفم والذي ليس صادرا من الفم ليس قاصرا على غير الصوت والحرف بل يشمل الصوت كالصوت الحاصل عند وقع جسم على آخر فتامل (قوله لكن خص ثانيا) هذا استدراك على مايتوهم من أن هذا الاصل وهو كون اللفظ مصدرا بمعني الرمي مستمر وقوله خص اي بعد التجوز فيه بجعله بمعني اسم المفعول فالواقع من اللغويين النقل ثم التخصيص وهذا مذهب الرضى حيث قال اللفظ فى أصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعني الملفوظ ثم خص بالملفوظ من الحرف وقيل انه خص قبل التجوز المذكور وهو مذهب السيد فذهب الى ان اللفظ في أصل اللغة الرمي ثم استعمل فى رمي مايصدر من الفم من الحروف والاصوات والمعنيان مصدران ثم تجوز فى المعني الثانى بجعله بمعني اسم المفعول (قوله ثانيا) منصوب على الظرفية اى خص زمنا ثانيا أى فى زمن ثان ولا يصح جعل ثانيا مفعولا مطلقا اي خص

هو حرف اي سبب حرف اذ الحرف ليس نفس الرمي (قوله مهملا الخ) حال او خبر لكان المحذوفة مع اسمها (قوله صادرا من الفم الخ) كان الاولى حذفه لانه مكرر مع ماقبله اذ الشق الاول هو الثانى من الترديد الاول والثانى هو الاول منه تامل (قوله لكن) استدراك على مايتوهم من استمرار معني اللفظ فى اصل اللغة (قوله خص) اى بعد التجوز فيه بجعله بمعني اسم المفعول او قبله قولان فى الجامى وفى بعض النسخ ثانيا والظاهر حذفه لاقتضائه انه خص اولا فى عرف اللغة بشيء

تخصيصا ثانيا لاقتضائه انه خص اولا في عرف اللغة بشيء آخر مع انه ليس كذلك (قوله بما هو صادر من الفم الخ) ان مررت على قول السيد المتقدم من ان التخصيص لم يسبقه تجوز فلابد من تقدير مضاف اي برمى ما هو صادر بالفعل من الفم (قوله من الفم من الصوت الخ) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية وقوله بما هو صادر من الفم اي بما هو صادر من الفم بالفعل سواء كان فم انسان او غيره وليس المراد بما شانه ان يصدر من الفم لان هذا اصطلاح نحوى كما يأتى (قوله على المخارج) أي على جنسها لاجل ان يشمل الحرف لانه يعتمد على مخرج واحد (قوله حرفا واحدا اوا كثر) خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير كان ذلك الصوت المعتمد على جنس المخارج حرفا واحدا أو أكثر ويصح جعله حالا من الصوت لكن الاول اولى لان الحرف ليس وصفا مشتقا كما هو الغالب في الحال (قوله مهملا او مستعملا) اى كان الاكثر مهملا او مستعملا (قوله فلا يقال الخ) هذا مفرع على محذوف والاصل والصدور ومن الفم محال على الله وحينئذ فلا يقال في لفظة من الفاظ القرآن اوغيره من الكتب المنزلة التي خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه لايهامها الجارحة وهو منزه عنها (قوله بل كلمة الله) اي بل يقال فيها

بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخارج حرفا واحدا او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة الله

آخر وان صح بجعله ظرفا اى فى زمن ثان (قوله بما هو الخ) هذا مع قوله الآتى وهذا المعنى اعم يقتضي انه منقول ايضا الى اسم المفعول لانه بين بما بالصوت المعتمد على المخرج لا بالرمى وحينئذ فالواقع من اللغو بين النقل ثم التخصيص وهو مذهب شيخ المحققين حيث قال اللفظ فى اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ كما يقال الدنيا رضرب الاميراى مضروبه ان اريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ من خصوص الحروف كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى ان اللفظ فى اصل اللغة الرمى ثم استعمل فى الرمي من الفم والمعنيان مصدريان فافادان اللفظ فى اللغة لم ينقل عنده الى الملفوظ بل هو باق على معناه المصدرى وكلام الشارح لا يتمشى عليه فانه يقضى بالتباين لا الاعمية التى ادعاها الشارح لان الفعل غير المفعول تامل (قوله صادر من الفم) اى بالفعل من فم انسان اوغيره لا مطلقا بان يكون المراد ما من شانه لانه اصطلاح نحوي كما سيأتي (قوله فلا يقال الخ) متفرع علي كلا المعنيين السابقين اما على عرفها فظاهر واما على اصلها فلايهام ارادة عرفها الذى هو بعض متعلقات معني اللفظ فى اصلها تامل اى لا يجوز ان يقال فى لفظ

كلمة

كلمة الله وفيه ان الكلمة قول مفرد والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة
الكلمة الى الله يوهم الجارحة والله منزه عنها والجواب ان اضافة الكلمة لله
وان كان موهما لكن ورد الاذن الشرعى باسنادها اليه فمحل منع اطلاق اللفظ
على الله أو اطلاق اسناده اذا كان موهما مالم يرد إذن باطلاقه أو اسناده والا
جاز (قوله وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى أصل اللغة لا على قوله فى
عرف اللغة والا لقال بما من شانه بادخال الباء على ما والنحاة جمع ناح كقضاة
مع قاض (قوله مامن شانه أن يصدر الخ) ما نكرة موصوفة أو انها موصولة
وقوله من شانه خبر مقدم وان يصدر من الفم فى تاويل مصدر مبتدا مؤخر
والجملة صفة لما أو صلة لها أى وفى عرف النحاة شيء أو الشيء الذي الصدور
من الفم شانه (قوله واحدا كان أو أكثر) فيه ان هذا لا يناسب التعبير بالجمع
في قوله الحروف أما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع فظاهر وأما
عدم مناسبة قوله أو أكثر فباعتبار ان الاكثر من الحرف صادق بحرفين
والحروف جمع كثرة والجواب ان أل فى الحروف جنسية فتبطل

وفى اصطلاح النحاة
مامن شانه ان يصدر
من الفم من الحروف
واحدا كان او اكثر

من الفاظ القرآن أو غيره من الكتب المنزلة أو الاحاديث القدسية التى خلقها
الله لفظة الله لانها وان أضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه لايهامها الجارحة وهو
منزه عنها وعلى قياسه المنع من اسناد الكلمة لله لكن لما ورد الاذن الشرعى
باطلاقها جاز لنا ذلك اذ محل امتناع اللفظ الموهم مالم يرد قال المحشي والحق ان
عدم قول لفظة الله لعدم الاذن الشرعى اذ اسماء الله تعالى توقيفية والا فكما
تطلق الكلمة لا باعتبار اشتمالها على اللفظ فيطلق اللفظ كذلك ولم يطلق أصلا
اهـ قال العلامة الخلوتى على قوله اذ أسماء الله الخ هذا الدليل أخص من
المدعى فكان الانسب أن يقول اذ لا ينسب اليه الا ما أذن الشارع فيه والا
فما هنا ليس من قبيل الاسماء اهـ (قوله وفى اصطلاح النحاة) عطف على
قوله في الاصل لا على قوله فى عرف اللغة والا لقال بما من شانه بادخال
الباء على ما فتامل (قوله من الحروف) قال المحشي الاولى ان يقول من
الحرف بلفظ المفرد اهـ وفيه نظر اذ قوله من الحرف لا يلائم قوله أو أكثر
وان لاءم قوله واحدا فان صححه بجعل أل فى الحرف للجنس قلنا لفظ
الحروف كذلك هذا وكان الاولى للشارح أن يقول من حرف واحد أو أكثر
لان التعبير بالجمع لا يلائم قوله واحدا فان أراد أن أل فى الحروف جنسية
فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا كان أو أكثر قيل عليه ان الاتيان بلفظ

معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا كان أو أكثر (قوله او تجرى عليه احكام اللفظ) عطف على قوله مامن شأنه ان يصدر أى او ما ليس شانه الصدور من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم (قوله فيندرج) أى فيدخل وقوله فيه أى فى تعريف اللفظ على اصطلاح النحاة وقوله حينئذ أى حين اذ فسر بالامرين بما من شانه ان يصدر من الفم وما ليس شانه أن يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكامه وقوله كلمات الله والضمائر الخ لف ونشر مرتب فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضمائر المستترة مندرجة فيه بالنظر للطرف الثاني منه (قوله كلمات الله) اى فيقال لها الفاظ واعترض انه ان اريد بكلمات الله الالفاظ القرآنية فغير ظاهر لانها حادثة وهي صادرة من الفم بالفعل فلا يتوهم عدم دخولها حتي ينص عليه وان اريد بكلمات الله المعنى القديم القائم بذاته تعالى فليس من شانه الصدور المذكور بل من شانه عدمه * واجيب باختيار الثاني لكن فى الكلام حذف مضاف والاصل وفى اصطلاح النحاة مامن شان نوعه ان يصدر من الفم وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام اى كليه الذى يحمل عليه فالمراد النوع اللغوي لا المنطقي الذي هو تمام الماهية لان هذا لا يقال في ذات الله ولا فى صفاته وشان هذا النوع الصدور من الفم باعتبار بعض أفراده لا جميعها لان القديم ليس شانه الصدور منه هذا غاية ما أجيب به وفيه نظر من وجهين الاول ان مقتضى

او تجرى عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله تعالى

الجمع وارادة ابطاله مع الغنية عنه بالتعبير المذكور تعسف تامل (قوله او تجرى) عطف علي من شانه كما قاله الكردى وأبو البقاء اي ما ليس من شانه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم وعطفه على يصدر خلاف الاولى اذ يصير المعني اومن شانه ان تجرى الخ فيوهم عدم جريان الاحكام بالفعل وليس كذلك (قوله فيندرج فيه) اي فى تعريف اللفظ فى اصطلاح النحاة (قوله حينئذ) اي حين اعتبار مامن شانه ان يصدر من الفم الخ وفى كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله كلمات الله) قال بعض الافاضل ما معناه ان اراد بكلمات الله كلامه القديم القائم بذاته فليس لفظا وليس من شانه الصدور المذكور بل من شانه عدمه وان اراد به حروفا قائمة بذاته تعالى منزهة عن الترتيب والحدوث والزوال فهو قول ضعيف وان جرى عليه صاحب المواقف وقال انه حقيق بالاعتماد ولو سلم فليس من شانه ان يصدر من الفم بالفعل وان اراد الفاظ القرآن

هذا الجواب ان الكلام القديم يقال له لفظ وليس كذلك الثاني ان مالزم النوع وكان شانه فهو لازم لجميع الافراد ضرورة ان النوع موجود فى كل الافراد فيعود الاشكال ولزوم ان القديم شانه الصدور من الفم وأجيب عن الاول بانه ان أريد بكون القديم لا يقال له لفظ يعني شرعا فسلم لكن كلام الشارح فى مجرد الاندراج فى التعريف والجواز الشرعى وعدمه شيء آخر وان أراد انه لا يقال له لكونه لم يندرج فهو بعد فهم المقام مكابرة وعن الثاني بان المراد شان النوع لولا المانع وقد قام المانع فى القديم على أنهم كثيرا ما يطلقون الشان على الكثير الغالب فلا يلزم فى جميع الافراد وان لم يكن مرادهم بالشان ماذكر لم يكن للعدول عن الفعل الى الشأن فائدة (قوله التي يجب استتارها) قيد لا بد منه لاخراج جائزة الاستتار لان شانها الصدور من الفم وكلامنا فى ادخال الضمائر فى قوله أو تجري الخ اذ معناه كما علمت أو ليس شانها الصدور من الفم ولكن تجرى الخ وهذا لا يكون الا فى واجب الاستتار * والحاصل ان الضمائر المستترة جوازا او ماحذف من مبتدأ أو خبر او نعت أو غير ذلك داخلة فى التعريف بالنظر للطرف الاول وكذا كلمات الله لا فرق بين القديمة والحادثة والضمائر المستترة الواجبة الاستتار داخلة بالنظر للطرف الثاني

وكذا الضمائر التي يجب استتارها

ونحوه فهى صادرة من الفم بالفعل و يبعد أن يكون لاحظها قبل تكلمنا بها لان سائر الالفاظ كذلك أو حال نزول جبريل بها وهى حينئذ ليست صادرة من الفم بل من شانها الصدور منه لانها قد صارت تصدر من الفم بالفعل فاي حاجة داعية الى اعتبار حال النزول اه واختار بعض مشايخنا أن المراد ألفاظ القرآن وأجاب عما سبق بان مامن شانه الصدور لا ينافى الصدور بالفعل لكن اعتبار مامن شانه حينئذ يصير ضائعا بالنسبة لما ذكر تامل ثم رأيت لبعض المحققين اختيار أن المراد الكلام النفسى وأجاب عن كونه ليس من شانه الصدور من الفم بتقدير مضاف أى شان نوعه وهو كلام أى نوع لغوى لا منطقي ورتب على ذلك عدم الاحتياج لقول الشارح او تجرى الخ لادخال ماذكره من الضمائر لانه داخل بما دخل به كلمات الله على ان النحاة صرحوا بان الضمائر ليست لفظا كما سيأتى قريبا فلا يصح ادخالها فحرر (قوله وكذا الضمائر الخ) أي وماحذف من مبتدا اوخبر او نعت اوغير ذلك وليس الغرض من قوله يجب استتارها الاحتراز عن جائز الاستتار لانه بالاولى أو هو جار على القول بوجوب الاستتار

(قوله وهذا المعنى) أي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة أعم من المعنى الاول أي الاول الاضافي وهو معناه في عرف أهل اللغة لا الاول الحقيقي الذى هو معناه في أصل اللغة لان بينهما التباين لان معناه في اصل اللغة الرمى مطلقا وهو مصدر وما من شانه أن يصدر من الفم مرعي فهو اسم مفعول وقوله أعم أي عموما مطلقا فيجتمعان في نحو ز يد قائم فهو لفظ في عرف أهل اللغة لانه صوت صادر من الفم معتمد على مخارج وكذا في عرف النحاة لانه حروف شانها تصدر من الفم وما شانه الصدور لا ينافي الصدور بالفعل و ينفرد اللفظ في اصطلاح النحويين عنه في عرف اللغة بكلمات الله القديمة والضمائر الواجبة الاستتار فلا يقال لها لفظ في عرف أهل اللغة لانها ليست أصواتا صادرة من الفم معتمدة على مخارج (قوله وهو) أي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة المراد هنا أي في كلام المصنف لا يقال اللفظ في اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لا تصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهملات لا وضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل (قوله واللام فيه اما للجنس الخ) اعلم أن ال اما ان يشار بها للحقيقة واما ان يشار بها للافراد والتي يشار بها للحقيقة اما أن يشار بها للحقيقة من حيث

وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد هنا واللام فيه اما للجنس من حيث حصوله

في الضمائر كلها وظاهره انها ألفاظ حقيقة وفي شرح الكافية وحواشيه التصريح بانها في حكم الالفاظ وليست ألفاظا حقيقة وان كانت كلمات حقيقة قالوا فكل لفظة كلمة وليس كل كلمة لفظة فليحرر اه كردى (قوله وهذا المعنى) أى معنى اللفظ في اصطلاح النحاة أعم مطلقا من المعنى الاول أي الاول الاضافي وهو معناه في عرف اللغة لان بينه و بين الاول الحقيقي الذي هو معناه في أصل اللغة التباين وذكر أبو البقاء ان معنى اللفظ في اصل اللغة اعم من معنييه باعتبار عرفها واصطلاح النحاة اما كونه اعم من الاول فظاهر على مذهب السيد المتقدم لا على مذهب الشارح اذ بينهما التباين كما هو ظاهر واما كونه اعم من الثاني فغير صحيح لما عرفت (قوله وهو) أى معنى اللفظ في اصطلاح النحاة لا يقال اللفظ في اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لا تصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهملات لا وضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل فتامل (قوله اما للجنس) قال أبو البقاء هكذا في النسخ التى رأيناها والظاهر أن لفظة اما وقعت سهوا من قلم الناسخ اذ لا أخت لها هنا اه وفيه نظر لان او في

هي

هى وتسمى لام الجنس واما أن يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق اذا كان فى البلد أسواق متعددة واشترا اللحم وأخاف ان يا كله الذئب والتى يشار بها للافراد اما أن يشار بها لكل أفراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر بدليل قوله بعد الا الذين آمنوا الخ لان الاستثناء يدل على العموم والاستغراق فى المستثنى منه واما ان يشار بها الى حصة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فالاقسام أربعة ومحصل كلام الشارح أنه يصح هنا ارادة اثنين منها وهى لام العهد الذهنى ولام العهد الخارجى ولا يصح أن تكون هنا للاستغراق ولا للجنس لانه على ارادة الاستغراق يكون المعنى كل لفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وكل لفظ صادق بالمهمل مع انه غير موضوع ويمكن أن يجاب عن هذا بان المراد كل لفظ قد يوضع اى كل لفظ من الالفاظ الموضوعة بقرينة الخبر وحينئذ يكون الاستغراق ظاهرا نعم يفسد الاستغراق من جهة انه يصير المعنى عليه كل لفظ موضوع قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وظاهر ان كل لفظ اخذ فهو واحد من القسمين لا انه منقسم للقسمين كما هو مقتضى الاستغراق واما عدم صحة جعلها للجنس فلانه على ارادته يصير المعنى جنس اللفظ قد يوضع الخ مع ان

قوله أو لحصة تغني عن أختها على حد قولهم العدد اما زوج أو فرد * وحاصل ما ذكره الشارح ان أل اما للعهد الذهنى بان أشير بها الى حصة غير معينة من أفراد مطلق اللفظ أى الى الحقيقة فى ضمنها او للعهد الخارجى بان اشير بها الى حصة معينة منها وهى أفراد اللفظ الموضوع ولا يصح ان تكون للحقيقة من حيث هى ولا للاستغراق لشمول اللفظ حينئذ لغير الموضوع من المقصود المبحوث عنه فى الرسالة اللفظ الموضوع ويفسد الاول ايضا ان الحقائق موضوع لها لا موضوعة فلا يصح قوله قد يوضع ويرد على ان ذلك اللفظ على جعلها للعهد الذهنى يشمل غير الموضوع فليمنع أيضا كما منع القسمان قبله وقد ناقش المحشى الشارح فى جعل البحث فى المقدمة عن اللفظ الموضوع بان موضوع المقصود الذى هو التقسيم اللفظ الموضوع وموضوع المقصود يجب ان يعلم خارجه بالبداهة او الكسب ثم يبحث عنه فيه واللفظ الموضوع ليس كذلك فالواجب ان يكون البحث هنا

الجنس موضوع له لا انه موضوع لجنس اللفظ وحقيقته وضع لها كلمة لفظ ولم توضع لشيء • (قوله اما للجنس) اي اي اما ان يكون مشارا بها للجنس (قوله فى بعض افراده) اى بعض غير معين (قوله اعني للعهد الذهني) اي أعني بالجنس المتحقق فى بعض الافراد العهد الذهني اى الماهية المعهودة فى الذهن فالمعهود فى الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم * ان قلت ان البعض الغير المعين الذى يتحقق فيه الجنس صادق بالمهمل وحينئذ فجعلها للعهد الذهني لا تصح ارادته لذلك * وأجيب بان هذا البعض الذى تحقق فيه الجنس غير معين باعتبار ظاهر اللفظ والاحتمال العقلي لكنه معين فى نفس الامر فتامل (قوله أو لحصة) أي واما ان يكون مشارا بها أي باللام لحصة معينة أى لفرد معين وقوله من جنس اى من أفراد جنس واضافة جنس لمطلق اللفظ اضافة بيانية لان مطلق اللفظ هو نفس الجنس واضافة مطلق اللفظ من اضافة الصفة للموصوف اى واما ان يكون مشارا بها لفرد من افراد الجنس الذى هو اللفظ المطلق اى الذى لم يقيد بكونه موضوعا اومهملا وكلام الشارح جار على ان لام العهد الخارجي قسيمة للام الجنس والا لقال أو للجنس فى ضمن حصة (قوله وهي الموضوع منه) اى وتلك الحصة المعينة اي الفرد المعين هو الموضوع من افراد اللفظ فالضمير فى منه للجنس وفي الكلام حذف مضاف اى وهى الموضوع من افراده (قوله اعني به العهد الخارجي)

في بعض افراده
اعني العهد الذهني
أو لحصة معينة من
جنس مطلق اللفظ
وهى الموضوع منه
اعنى به العهد الخارجي

عما يترتب عليه العلم باللفظ الموضوع وهو تعلق الوضع على وجه مخصوص بجنس اللفظ وناقش العصام فى جعله البحث فى المقدمة عن الوضع بان المذكور صريحا من أقسامه القسم الثانى فقط واما اللفظ الموضوع فصرح من اقسامه بقسمين فلزم على ماذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وبانه لوكان كما زعم لعنون البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل بوضع يجعل مع عدم الضرورة اليه غير معول عليه وما ذكره المصنف فى التنبيه يؤدى ماذهب اليه بالنسبة لما ذهب اليه العصام لا بالنسبة لما ذهب اليه المحشي لتاييد كلامه أيضا بما تقدم بناء على تساوى المؤيدين اوقوة مؤيد مذهب المحشى والا فمذهب الشارح مؤيد على مذهبه ايضا (قوله فى بعض افراده) اى بعض غير معين نحو واخاف ان يأكله الذئب (قوله اولحصة) هذا جار على ان لام العهد الخارجي قسيم للام الجنس والا لقال اوللجنس في ضمن حصة (قوله من جنس مطلق اللفظ)

اى

وحينئذ يجب ان يحمل قوله بوضع على العدول عن الماضي الى المضارع امالاستحضار الصورة

أى أعني بالحصة المعينة المشار اليها الحصة المعهودة فى الخارج * ان قلت قد ظهر لك ان المراد من اللفظ سواء أريد العهد الذهنى أو الخارجي اللفظ الموضوع وحينئذ فليكن الاخبار بقوله بعد قد يوضع ملغى لا صحة له اذ لا فائدة فيه * وأجيب بان محط الفائدة القيد أعني قوله لمشخص بعينه وكان الاولى للمصنف أن يقول اللفظ قد يكون لمشخص الخ لاجل أن يرد ماذكر * ان قلت العهد الخارجى عهده امامن حيث تقدمه صريحا أو كناية أو علما فما هنا من أى قبيل * قلت من القبيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ الثابت لمشخص اولامر كلى انما هو الموضوع فتامل (قوله وحينئذ) أى وحين اذ جعلت أل للعهد الخارجي وأريد اللفظ الموضوع فيجب أن يحمل الخ أما على جعلها للعهد الذهني فالفرد الغير المعين الذي تحقق فيه الجنس صادق بالموضوع وغيره فيحسن التعبير بقوله يوضع فى الجملة من غير تاويل وقد يقال لا بد من التاويل أيضا حتى على جعلها للعهد الذهني لان الحصة التي تحقق فيها الجنس عدم تعيينها باعتبار الاحتمال العقلى وظاهر اللفظ فلا ينافى انها متعينة فى نفس الامر فتامل (قوله على العدول) متعلق بيحمل (قوله امالاستحضار الصورة) اى على تقدير ان يكون المضارع للحال فكانه يستحضر بالمضارع تلك الصورة اى صورة وضع اللفظ لمشخص لامر كلى ليشاهدها السامعون لاجل غرابتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام أو بدونها ثم وضع اللفظ له امر غريب واعلم ان هذه الغرابة لم تكن لكل الناس بل لبعض الافراد والمتبادر من الشارح خلافه

اى من أفراده ففى الكلام مضاف محذوف واضافة جنس الى مطلق بيانية واضافة مطلق لما بعده من اضافة الصفة للموصوف (قوله وحينئذ) اى حين اذ جعل أل للعهد الخارجى وأريد اللفظ الموضوع اما على جعلها للعهد الذهني فالفرد الغير المعين صادق بالموضوع وغيره فيحسن قوله يوضع فى الجملة من غير تاويل وفى بعض الحواشي مايقتضى ان الحمل محتاج اليه على كلا التوجيهين وهو مردود كما أفاده الكردى (قوله امالاستحضار الخ) اى على تقدير ان يكون المضارع للحال فكانه يستحضر بالمضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون لغرابتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونها ثم وضع اللفظ له أمر غريب بديع وهذا نظير قوله تعالى فتثير سحابا بعد قوله الله الذى أرسل الرياح فقد عبر بالمضارع استحضارا لصورة اثارة السحاب المسخر بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات

اللهم الا أن يقال قوله لنوع غرابة أي ولو ادعاء وهذا عام في كل الناس فتامل (قوله أو لتاخر الوضع عن اللفظ) أى عن ذات اللفظ أى على تقدير كون المضارع للاستقبال فيكتفى فى كونه مستقبلا تاخر الوضع عن ذات اللفظ وهذا الجواب يقتضى صحة ان يقال جاء الذى يضرب لشخص ضرب من مدة طويلة نظرا لكون ذاته متقدمة علي ضربه قبيل وهو فى غاية البعد وقد يقال لا مانع من صحته نعم ان ورد نقل بمنعه فالامر ظاهر فتامل (قوله اذا تمهد هذا) اى اذا تقرر وثبت هذا أى ماذكر من كون المراد باللفظ فى كلام المصنف اللفظ الموضوع والتمهيد فى الاصل وضع الطفل في المهد اي فى فراشه الذى ينام فيه ومعلوم ان وضع الطفل فى فراشه يكون بطمانينة وثبات فاستعمل فى مطلق اثبات الشيء علي وجه تام فان قلت ان ماذكر معني للتمهيد والواقع فى الشارح تمهد ومصدره التمهد وحينئذ فلا يكون معناه ثبت علي وجه تام قلت ان التمهد مطاوع للتمهيد فكانه مصدر له فصح حينئذ تفسيره بالثبوت المذكور فتامل (قوله من حيث تشخص الخ) اى لا من حيث افراده وتركيبه ولا من اسميته وفعليته وحرفيته (قوله وعمومه) هو والخصوص من عواض الالفاظ فوصف المعني بهما تجوز من وصف المدلول بوصف الدال واما وصف المعني بالكلية والجزئية فهو حقيقة ووصف اللفظ بهما

لنوع غرابة او لتاخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تمهد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعني وعمومه وخصوص الوضع وعمومه

المتفاوتة لكون تلك الصورة عجيبة بديعة دالة على كمال القدرة الباهرة (قوله او لتاخر الوضع) اى تقدير كون المضارع للاستقبال اى فيكتفى فى كونه مستقبلا بتاخر الوضع عن ذات اللفظ قال بعض الافاضل وفيه نظر لاقتضائه صحة قولك مثلا جاء الذى يضرب لمن وقع منه الضرب فى الماضي بالنظر لتقدم الذات على الحدث وهو فى غاية البعد تامل (قوله اذا تمهد) التمهد مطاوع التمهيد قال يوسف الاصم والتمهيد فى أصل اللغة وضع الطفل في المهد ثم نقل الى اثبات الشيء كمال الاثبات (قوله هذا) أي كون المراد باللفظ فى كلامه اللفظ الموضوع نصا أو احتمالا (قوله من حيث تشخص الخ) أي لا من افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وقسيماها (قوله وعمومه) هو والخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعني بهما تجوز واما وصفه بالكلية والجزئية فحقيقة وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعانى فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك اشتراكا لفظيا وقيل يقال اصطلاحا للمعنى أعم وأخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص

مجاز (قوله على ما يقتضيه) متعلق بمحذوف اى والحكم على اقسام اللفظ بانها اربعة جرى على انقسام أو على الانقسام الذي يقتضيه التقسم العقلى وأما على مايقتضيه التقسيم الخارجي فثلاثة فقط كما سيأتى (قوله التقسيم العقلى) أي الحاصل بواسطة العقل فنسبته للعقل من حيث انه آلة فيه وليس العقل هو المقسم له بل المقسم لذلك التقسيم النفس بواسطة العقل (قوله ابتداء) متعلق بيقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلى ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثانى الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كما يأتي بسط ذلك في التقسيم (قوله أربعة) فيه انه يرد على حصر الاقسام فى الاربعة المذكورة أقسام أربعة أيضا الاول أن يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلى أعم منها والثانى ان يوضع الجزئيات باعتبار جزئي آخر

على ما يقتضيه التقسيم العقلى ابتداء اربعة لان المعني

المعني بافعل التفضيل لانه أعم من اللفظ اه كردي (قوله على ما يقتضيه) أى بناء على انقسام اوالانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي وأما على مايقتضيه التقسيم الخارجي فثلاثة فقط كما سيأتى (قوله ابتداء) متعلق بيقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلى ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثاني الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل وسيأتي بسط ذلك فى التقسيم قوله أربعة أقسام) قال ابو البقاء وبقي قسمان عقليان أحدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معني كلي أعم منها والثاني أن يوضع لجزئيات باعتبار جزئي آخر والاول مما لا وجود له وان كان ممكنا والثاني أشد استحالة من الوجه الرابع المذكور في الشرح اه وأقول بقى أقسام أخر عقلية منها أن يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بامر مباين ومنها ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مباين وهما مستحيلان أيضا فان قلت يرد أيضا على الحصر فى الاربعة المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين كزيد انسان وهذا انسان والمركب من مفردين موضوعين بوضعين متفقين كالانسان حيوان المركب من مفردات موضوعة باوضاع متفقة كالذي هو هذا فان هذه الاقسام ليست داخلة فى الاربعة لان وضع المركب مخالف لوضع مفرداته فلم يدخل بوضع المركبات فى قسم منها أجيب بان قيد الوحدة معتبر فى القسمة بقرينة السياق فكانه قال أقسام اللفظ المفرد الموضوع الخ فان قلت المشتق من أى قسم قلت سيأتى فى

والثالث أن يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بامر مباين له والرابع ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مباين قلت الكلام في الاقسام التي يقتضيها العقل الواقعة بالفعل وحينئذ فلا يرد الاول لانه وان كان العقل يقتضيه لامكانه لكنه لا وجود له بالفعل ولا ترد الثلاثة الباقية لانها مستحيلة وحينئذ فلا يجوزها العقل ولا يقتضيها (قوله اما مشخص) اى معين وقوله اولا اي اولا يكون مشخصا بل هو عام هذا هو المراد وان كان غير المشخص صادقا بصورتين الاولى ان يكون عاما والثانية ان يكون غير عام وغير خاص وهذه ليست مرادة اذلا وجود لها وكذا يقال في قوله اولا الآتية بعد ذلك (قوله وعلى كلا التقديرين) أي من كون الموضوع له مشخصا او عاما (قوله فالوضع اما خاص اولا) أي او عام فاذا كان المعنى مشخصا فالوضع اما خاص او عام واذا كان المعنى عاما فالوضع اما خاص او عام فتحصل ان الاقسام اربعة لكن لا يخفى عليك ان مقتضى هذا ان يكون القسم الرابع الذي ذكره الشارح ثالثا والثالث رابعا و يمكن ان يجاب بان القصد من قوله فالاول كذا والثاني كذا والثالث كذا الى آخره ذكر الاقسام لا بقيد كون هذا اولا وهذا ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا أى ان المقصود بيان كون الاقسام اربعة وأما كون هذا أولا او ثانيا الخ فليس ملتفتا اليه فان قلت ان الوضع هو جعل اللفظ بازاء المعني فهو فعل الواضع وحينئذ فلا يكون الا خاصا لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم فما وجه جعله عاما او خاصا قلت اطلاق الخصوص والعموم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التي يستحضر بها المعني الموضوع له اللفظ وعمومها وتارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ وهذا لا ينافى انه في حد ذاته دائما خاص فتامل (قوله باعتبار تعقله بخصوصه) أى ملتبسا

اما مشخص اولا وعلى كلا التقديرين فالوضع اما خاص اولا فالاول ما يكون موضوعا لمشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمي هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له خاص

التقسيم انه من القسم الثالث لكن ينبغى أن يكون ذلك باعتبار مادتها فانها موضوعة بالوضع العام لموضوع له عام بان يقول الواضع وضعت مواد المشتقات لمبادى الاشتقاق أي لمدلولات مبادي الاشتقاق فالمشتقات باعتبار مادتها موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها فانها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص بان يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والزمان الماضى وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا تكون موضوعة باوضاع متعددة وهي بالنسبة لكل وضع داخلة فى القسم الثاني كما يؤخذ ذلك من كلام المولى عصام فى شرحه (قوله باعتبار تعقله بخصوصه)

بخصوصه

بخصوصه لا باعتبار تعقله بامر عام فآلة الوضع فى هذا القسم التعقل بالخصوص لا امر كلى صادق على جزئيات والموضوع له المتعقل المشخص (قوله كما اذا تصورت) أى كتصورك فما مصدرية واذا زائدة وفيه ان القصد التمثيل للوضع الخاص وهو غير التصور وقد يجاب بان فى العبارة حذفا أى كعاقبة تصورك الخ اذ لا شك ان الوضع ينشأ عن ذلك ويعقبه (قوله ذات زيد) كان الاولى ان يقول كما اذا تصورت ذاتا ويحذف زيد الا انه فى حال تصوره للذات التى يريد وضع زيد لها لم تكن ذات زيد وأجيب بان المراد كما اذا تصورت ذاتا يكون دالها بحسب المآل لفظ زيد (قوله لفظة زيد) بالاضافة البيانية وفى نسخة لفظه بالضمير العائد على زيد المضاف اليه وهو خلاف الاصل لان المحدث عنه المضاف (قوله بازائه) أى فى مقابلته أى الذات وذكر الضمير باعتبار ان الذات شىء من الاشياء أو لاكتسابها التذكير من المضاف اليه (قوله ما وضع لشخص) أي لجنسه الصادق بالمتعدد والا فهو موضوع لمشخصات بقرينة قول الشارح وهذا

كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظة زيد بازائه والثاني ما وضع لشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه

أى لا باعتبار تعقله بامر عام فآلة وضعه العقل لا أمر مشترك بين جزئيات هذا وقد قال الشارح فى شرحه الكبير ما نصه اقول الظاهر انه لا لا يجب فى الوضع الخاص لموضوع له خاص تعقله بعينه بل يكفى تعقله بمفهوم كلى منحصر فيه كما اذا سمي رجل ولده اذا بلغه تولده قبل ان يره باسم بل كما اذا سمي ما فى بطن امرأته باسم فانه لا شبهة انه علم وان وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بشخصه وفى كلام الشريف اشارة الى ما ذكرناه حيث قال يجوز ان يعقل ذات ما بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصيته ويقصد تفهيمها باعتبار ما لا بكنهها ويكون ذلك الوجه مصححا للوضع وخارجا عن مفهوم الاسم اه والظاهر ان وضع اسم الجلالة للذات العلية من هذا القبيل تأمل (قوله كما اذا تصورت) أى كتصورك فما مصدرية واذا زائدة (قوله ذات زيد) قيل كان الظاهر أن يقول ذاتا ولعل المراد اذا تصورت ذاتا دالها بحسب المآل لفظ زيد كما افاد ذلك الكردى والا فهو فى حال تصوره للذات التى يريد وضع زيد لها لم تكن ذاته (قوله بازائه) أى مقابل الذات وذكر الضمير لاكتساب مرجعه التذكير من المضاف اليه وهو قليل بالنسبة لا كتساب المضاف التانيث من المضاف اليه (قوله لشخص) أى جنسه والا فهو موضوع لمشخصات بقرينة قول الشارح وهذا

القسم يجب ان يكون معناه متعددا ولا يقدر لفظ كل فى كلام الشارح بان يقال ماوضع لكل مشخص والاصار قوله الآتى ويجب ان يكون معنى هذا القسم متعددا ضائعا لا فائدة فيه بل الذى يقدر فيه الجنس فيكون مجملا فيصير قوله الآتي ويجب الخ مبينا لاجماله (قوله بل بامر عام) أى بل باعتبار تعقله بامر عام وهو آلة الوضع (قوله ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآلته واما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعقلها سبب للوضع المذكور (قوله مما يجب ان يكون معناه متعددا الخ) لاجل ان يتحقق معني عموم الآلة التى استحضر بها المعنى أى ومما يجب فيه ان يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بآلة وضع كلية بخلاف القسم الاول فانه لا يجب فيه شيء من الامرين المذكورين وقوله ان يكون متعددا أى وان يكون موجودا فى الخارج لان الكلام فى اقسام تحققت في الخارج وقوله ان يكون متعددا أى تعددا كثيرا كما صرحوا به فى سبب الاحتياج للآلة الكلية من ان الافراد الكثيرة لما كان لا يمكن استحضارها بذاتها فى العقل ليوضع لها اللفظ استحضرت فيه بالامر العام الذي هو آلة الوضع ووضع لها فهذا يدل على انه ليس المراد مطلق التعدد الصادق بما يمكن حصره (قوله باعتبار تعقله كذلك) ظاهره باعتبار تعقله بامر كلى فيقتضى ان الحيوان الناطق استحضر بكلى آخر وان عندنا كليين الموضوع له والآلة وهذا غير صحيح اذ ليس هنا آلة كلية وقد اشار الشارح لدفع هذا بقوله أي على عمومه وحينئذ فقوله باعتبار تعقله كذلك معناه باعتبار تعقله

بل باعتبار أمر عام و يسمى ذلك الوضع وضعا عاما لموضوع له خاص كاسماء الاشارة على ما سيجيء وهذا القسم مما يجب ان يكون معناه متعددا والثالث ماوضع لامر كلى باعتبار تعقله كذلك أى على عمومه

القسم يجب ان يكون معناه متعددا (قوله ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآلته واما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعقلها سبب للوضع المذكور قال الفاضل الارد بيلي لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم اه قال يوسف الاصم أي فالوضع الواحد الواقع من واضع واحد لا يكون الافراد خاصا من مطلق الوضع اه وحينئذ فيفارق الاول بان الموضوع له هنا مستحضر بآلة وضع كلية و بانه متعدد المعنى بخلاف الاول ومذهب السعد ان الموضوع له فى هذا القسم الامر العام كما سياتى (قوله وهذا القسم) أى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار تعقله بامر عام (قوله يجب ان يكون معناه متعددا) قال المحشي تحقيقا لمعني

بعمومه فآلة الوضع فى هذا القسم التعقل بالعموم والموضوع له المتعقل العام (قوله ويسمى هذا الوضع عاما لموضوع له عام) جعل الوضع هنا عاما بالنظر للمعنى الذي وضع له اللفظ بخلاف القسم الذى مر قبل هذا فانه جعل الوضع فيه عاما باعتبار آلة الوضع * والحاصل ان خصوص الوضع وعمومه منظور فيه لمتعلق التصور فان كان متعلقا بعام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له أو كان آلة للملاحظة الموضوع له (قوله معني الحيوان الناطق) الاضافة للبيان (قوله بخصوصية بعض افراده) الاضافة للبيان أي باعتبار تعقله بخصوصية هي بعض افراده (قوله مما لا وجود له) أى فى الخارج ولما كان هذا

العموم والاشتراك اه وليس المراد بالاشتراك فى كلامه الاشتراك الاصطلاحى لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك بل المراد به تساوى المعنى فى افراده وقوله متعددا أى وجودا أو تقديرا لئلا يرد الاعتراض بالمشخص الذى نوعه منحصر فيه كما أفاده البهوتي ومثل له بالشمس وهو ممنوع لان الشمس موضوعة للمعني الكلي لا للافراد المستحضرة به كما صرحوا به فى فن المنطق ويمكن دفع الايراد بان الكلام فى اقسام تحققت فى الخارج وهذا وان كان ممكنا لم يوجد (قوله ويسمي هذا الوضع وضعا عاما لموضوع له عام) هذا ماذهب اليه السيد قدس الله سره ناظرا الى خصوص الوضع وعمومه الى متعلق التصور فان كان متعلقا بامر عام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له أو آلة للملاحظة الموضوع له واستشكل الشيخ النجاري في شرحه للمتن كون وضع مثل الانسان لمفهومه الكلي من قبيل الوضع العام لكون العموم هنا انما هو فى الموضوع له وعموم الوضع شيء آخر اذ الظاهر شموله فى نفسه ولا يرى أحدهما فى الآخر ثم قسم تقسيما أفاد به أن وضع نحو الانسان من قبيل الوضع الخاص وان الوضع العام لموضوع له عام هو الوضع النوعى حيث قال ان الموضوع له حالة الوضع اما متصور بخصوصه أو بامر صادق عليه فالاول هو الجزئى الخاص لعدم شمول فيه والثانى الوضع الكلى العام لاعتبار شمول فيه بحيث يغنى عن مؤنة الاوضاع فعلي الاول ان كان الموضوع له خاصا يكن حينئذ الوضع خاصا والموضوع له خاصا وان كان عاما يكن الوضع خاصا لعدم شمول فيه والموضوع له عاما وهو ظاهر وعلى الثانى فان كان الموضوع له

ويسمي هذا الوضع وضعا عاما لموضوع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظة الانسان بازائه والرابع ماوضع لامر كلى باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته

صادقا بامكانه أضرب عنه بقوله بل حكموا باستحالته (قوله لان الخصوصيات) أى المخصوصات اي الجزئيات المخصوصة المعينة (قوله لا يعقل كونها مرآة) أى كالمرآة للاحظة كلياتها وانما كان كذلك لان الكلي يعتبر ممتدا مستطيلا بحسب كثرة افراده والجزئى يعتبر لا امتداد فيه وحينئذ فلا يمكن ادراك الممتد منه لعدم مساواته له فى الامتداد والاستطالة وشاهد ذلك من الحس مالو كان فى حائط ثقب و بعرضها حائط آخر مساولها فى الامتداد من المشرق للمغرب مثلا اذا نظر من هذا الثقب الى تلك الحائط فلا يري منها الا ما كان

خاصا يكن الوضع عاما لشموله والموضوع له خاصا مثل اسم الاشارة وان كان عاما لكن الوضع عاما والموضوع له عاما ولا يخفى ان هذا من الاوضاع النوعية كما فى المشتقات فان المعاني الموضوع لها متصورة بامر عام وهي كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع فى جانب اللفظ ايضا اه قال سم والظاهر ان فاعلا مثلا وضع للامر الكلي الشامل للامثلة لأنه وضع لكل واحد مشخص لوحظ بامر عام اه ففى جعله وضع المشتقات نوعيا ملحوظة معانيها بامر عام نظر وان اردت بيان ذلك فعليك بماذكرناه سابقا عن العصام (قوله لان الخصوصيات لا يعقل الخ) هذا الدليل مطابق للمدعي كما لايخفى لان معنى عدم تعقل الشيء استحالته وأما تعليل السيد السند فقد قيل بعدم مطابقته للمدعي حيث قال وأما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فيستحيل لان الكليات تدل على مشخصاتها اجمالا وذلك كما فى وضع اللفظ للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى الكليات كما لايخفى اه و بيان ذلك ان عدم دلالة المشخصات على كلياتها معناه عدم وجود الدلالة الصادق بالامكان والاستحالة مع ان المدعي الاستحالة ويمكن ان يقال مراده الاستحالة وحينئذ فيكون مطابقا لمدعاه فان قلت قد جوز السيد ومن حذا حذوه التعريف بالاخص فلم لايجوز كون الاخص مرآة قياسا على ذلك * أجيب بان التعريف لما كان الغرض منه تصور المعرف ولو بوجه اكتفى فيه بالتعريف بالاخص لافادة ذلك بخلاف الوضع فان القصد منه تمايز الموضوعات بان يتميز كل معنى عن صاحبه تامل وكثيرا ما كنت أتوقف فى الحكم بالاستحالة لان دليله قد يمنع بان الكليات موجودة في ضمن جزئياتها على ماهو المشهور فيمكن أن يلاحظ الجزئى باعتبار كون الكلي فى ضمنه وجزأ منه ويجعل مرآة لما فى

لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة للاحظة كلياتها بخلاف العكس

بلصق

بلصق ذلك الثقب فقط ولا يمكن رؤية غيره (قوله واكتفى بذكر القسمين) أى فى المقدمة فلا ينافى ذكره الثالث في التقسيم تبعا للمقصود (قوله لعدم تحقق الرابع) الاولى ان يقول لاستحالة الرابع لان عدم تحققه اى عدم وجوده فى الخارج يصدق بامكانه (قوله لظهور الثالث) أى والتكلم على الظاهر كالعبث وانما كان الثالث ظاهرا لعدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلى (قوله وهو تحقيق الخ) انما كان تحقيق ماذكر هو المقصود الاصلى من الرسالة دون بيان معني المصدر والمشتق والفعل والعلم واسم الجنس لان ماذكر محل الخلاف بين العلامتين المصنف والسعد وأما معني المصدر ومامعه فليس فيه خلاف بينهما فهو مقصود تبعا ولذا ذكره فى التقسيم الموضوع لبيان ذكر المقصود من الرسالة أعم من كونه مقصودا أصليا او تبعيا (قوله والاول وان كان كذلك) أى مثل الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به لانه ليس من المقصود الاصلى من تلك الرسالة الا انه الخ وقوله والاول مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان زائدة وقوله الا انه استدراك على محذوف خبر المبتدأ والاصل والاول والحال

ضمنه فيتعقل ذلك الكلي بالجزئي المتضمن له ويوضع اللفظ بازائه ثم ظهر ان الحكم بالاستحالة بالنظر لمصطلحهم لانهم قد صرحوا بان المرآة والآلة أمر كلي تستحضر به الجزئيات وذكروا فى موضع آخر أن المرآة والآلة مايتوقف عليه وضع اللفظ وهو لا يتوقف الاعلى ماذكر على ان منع الدليل بما تقدم لا يتم الا على مذهب السعد ومن تبعه اما على مذهب السيد ومن تبعه من ان الكلي لا وجود له فى الجزئي وهو الحق الصحيح فلا يتم تامل (قوله واكتفى بذكر القسمين) يعنى في المقدمة والا فقد ذكر الثالث فى التقسيم تبعا للمقصود الذى هو تحقيق معنى الحرف ونحوه والى كون ذكره بالتبعية للمقصود اشار فيما بعد بقوله فيما هو المقصود الاصلى كما أفاده المحشى (قوله وظهور الثالث) وجه ظهوره عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلى (قوله وهو تحقيق الخ) انما كان تحقيق ماذكر هو المقصود لانه محل الخلاف بين العلامتين المصنف والسعد فى انها موضوعة لجزئي او لكلي كما سيأتى واما بيان معنى المصدر والعلم واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر فى التقسيم فهو مقصود تبعا لعدم خلاف بينهما فيه (قوله والاول وان كان كذلك) اى مثل الثالث في الظهور وعدم تعلق الغرض به فيما ذكر وان خالفه من جهة

واكتفى بذكر القسمين الاولين من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة وهو تحقيق معني الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك

أنه كذلك امره ظاهر الا انه الخ وبهذا اندفع مايقال الاول مبتدا واين خبره وان شرطية فماجوابها وقوله الا انه استدراك على اى شيء (قوله الا انه لما شارك الثانى) اى الذي هو المقصود من الرسالة (قوله ليزيد توضيح صاحبه) اى توضيح المصاحب له اى للاول والمصاحب للاول هو الثاني وحاصله انه انما تعرض للقسم الاول في المقدمة مع انه مثل القسم الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به لان التعرض له يزيد القسم الثاني الذى هو المقصود توضيحا وذلك لانه لو اقتصر على القسم الثانى الذى هو المقصود لقال اللفظ موضون لمشخص باعتبار امر عام فيكون زيد ونحوه من الاعلام المشخصة من القسم الثاني مع انه ليس كذلك فلما بين ان الموضوع لمشخص قسمان الاول كذا والثاني كذا زال الالباس عن الثانى وحصل فيه توضيح زائد اى قوى (قوله صفة كاشفة) يعني موضحة غير مخصصة وذلك لان المشخص هو المعني فان قلت هذا الاحتمال غير صحيح وذلك لانه عليه يكون قول المصنف وقد يوضع له باعتبار امر عام ضائعا اذلا تحسن المقابلة به لهذا الصدقة به وذلك لان المعنى اللفظ قد يوضع لمشخص متلبس بالتعيين وهذا صادق بان يكون ذلك المعني متعقلا باعتبار امر عام اولا وحينئذ فجعله صفة كاشفة لا يصح وأجيب بانه على احتمال جعله صفة كاشفة يقيد قول المصنف قد يوضع لمشخص بقولنا

الا انه لما شارك الثانى فى تشخص المعني تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله يعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة

أخرى كامر (قوله لما شارك الثانى الخ) فان قيل قد شارك الثالث ايضا الثانى فى وجود امر عام فان آلة الوضع فى الثاني والموضوع له فى الثالث كل منهما عام فكان مقتضى هذه المشاركة ذكره فى المقدمة ايضا أجيب بان مشاركة الاول للثانى فى امر مقصود وهو تشخص المعنى اذ المقصود بالذات هو المعانى الموضوع لها ومشاركة الثالث للثاني انما هو بالنظر لآلته وهى غير مقصودة بل وسيلة لاستحضار المعانى المقصودة ليوضع اللفظ لها والمشاركة في المقصود أولى فرجحت الاعتبار بذكر الاول (قوله ليزيد توضيح صاحبه) الذي هو القسم الثانى فانه اذا علم ان تشخص المعني على وجهين انكشف صاحب كل من الوجهين زيادة انكشاف ولاشك ان توضيح الثاني مطلوب لان فيه نوع خفاء اه كردى (قوله صفة كاشفة) اى موضحة والمعني لمشخص ملتبس بالتعيين سواء كان متعقلا باعتبار امر عام اولا وحينئذ تفوت مقابلته بما يأتي لكون ما يأتى فردا من افراده فلا تحسن المقابلة اللهم الا أن يقيد المتن بقولنا وضعا شخصيا وعليه فتظهر المقابلة

وضعا

وضعا شخصيا وحينئذ فتظهر المقابلة (قوله ويحتمل الخ) هذا أحسن مما قبله لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما علمت (قوله باعتبار تعقله بعينه وشخصه) أى لا باعتبار تعقله بامر آخر (قوله وقد يوضع له) أى للمشخص لا بقيده السابق لان المراد جنس الشخص لان الموضوع له فى هذا القسم افراد كثيرة (قوله أي الوضع) أى المفهوم من قوله يوضع فالمشار اليه متقدم معني لا لفظا على حد اعدلوا هو أقرب للتقوى (قوله مشترك) أى اشتراكا معنويا بان يكون كليا مستويا معناه في افراده وليس المراد المشترك الاصطلاحي لانه يشترط فيه تعدد الوضع وماهنا ليس كذلك (قوله ثم يقال هذا اللفظ) انما عبر عن اللفظ بالموضوع بهذا اللفظ ايماء الى انه يجب ان يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له (قوله لكل واحد) متعلق بموضوع (قوله اى يعين الخ) هذا تفسير لحاصل معني قول المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد الخ وليس قوله اي يعين تفسيرا لقول المصنف يقال والالزم على هذا ان قول المصنف

(قوله ويحتمل الخ) هذا أحسن لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما عرفت (قوله باعتبار تعقله بعينه) أي لا باعتبار أمر آخر فليس المراد ان شخصه وعينه مرآة لوضع اللفظ له اذ لا يعقل كون الشيء مرآة لنفسه (قوله وقد يوضع له) الضمير المجرور لشخص بقطع النظر عن قيده فالمراد جنس الشخص والا فالموضوع له فى هذا القسم أفراد كثيرة (قوله اى الوضع) اى المفهوم من يوضع على حد اعدلوا هو أقرب للتقوي وكان الاولى ان يقول اى اللفظ الذى يوضع لشخص الخ لان الكلام فى تقسيم اللفظ الموضوع لا فى تقسيم الوضع كما تقدم (قوله ثم يقال هذا اللفظ) انما عبر عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ ايماء الى انه يجب ان يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له كما افاده المحشي (قوله موضوع) مستدرك بناء علي تفسير الشارح القول بالتعيين بل مضر لان أخذ الوضع فى اثناء بيان معني الوضع لا يصح وذلك ان ماذكره المتن في قوة قولك الوضع تعيين اللفظ الموضوع لكل واحد من المشخصات اما اذا جعل القول باقيا على حقيقته وهذا اللفظ الخ انشاء للوضع او اخبار عن وضع متعقل فى النفس كما أفاده المحشي فلا استدراك تامل (قوله لكل واحد من هذه المشخصات) أى الملاحظة بالامر الكلى اعترضه الحفيد بانه يلزم عليه الالتفات

لشخص ويحتمل ان يكون فى مقابلة قوله باعتبار أمر عام اي قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه (وقد يوضع له باعتبار أمر عام) اى باعتبار تعقله بامر عام (وذلك) أى الوضع لشخص باعتبار امر عام يتحقق (بان يتعقل امر) عام (مشترك بين مشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه) اي يعين اللفظ بازاء كل واحد من أفراده المشخصة

موضوع زائد كذا قيل وقد يقال ان قول الشارح الآتي وانما عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع بالقول الخ يقتضي ان قوله اى يعين تفسير ليقال فتامل (قوله سواء كان ذلك الامر العام) هذا تعميم فى الامر المشترك فى قول المصنف بان يعقل امر مشترك وانما لم يقل سواء كان ذلك الامر المشترك وان كان هو المناسب لكلام المصنف اشارة الى ان مراد المصنف بالمشترك الامر العام الذى استوى معناه فى افراده (قوله كما فى معاني الحروف) اى كالامر العام الكائن فى معاني الحروف فانه جزء منها بيان ذلك ان الواضع وضع لفظة من مثلا لكل ابتداء خاص وتلك الابتدا آت تعلقت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء أعني الابتداء الكلى وهو ذاتي للابتدا آت الخاصة لانه جزئي من ماهيتها لان ماهية الابتدا آت الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور فماهية الابتداء من البصرة

عند سماع اللفظ الى أفراد معينة كثيرة مع أنه اذا سمع انا مثلا لم يلاحظ الا فرد معين لا يقال تعين الفرد بالقرينة لانا نقول القرينة انما تعين المراد ولا تدفع الالتفات الى الموضوع له بعد العلم بالوضع و يمكن ان يمنع لزوم الالتفات عند سماع اللفظ الى جميع الافراد التي لاحظها الواضع وانما اللازم الالتفات الى ماهو المراد ألا ترى ان المشترك اللفظى عند وجود قرينة المراد لا يلزم فيه الالتفات الى جميع المعانى الموضوع هو لها بل كثيرا ما يجهل السامع أكثرها ولا فرق بين الموضوع لافراد باعتبار امر عام وبينه الا بتعدد الوضع ووحدته (قوله سواء كان ذلك الامر الخ) بيان ذلك ان المشترك فى وضع من مثلا مطلق الابتداء وهو ذاتي لانه داخل فى ماهيات افراده التي هي الابتدا آت الخاصة اذ هي مطلق مع قيد الاضافة للمجرور بخلاف المشترك فى وضع الضمير والموصول واسم الاشارة فانه عارض مثلا انا المتعقل بمفهوم المفرد المتكلم كل واحد من أفراده الصادق عليها هذا المفهوم وذاتيات هذه الافراد الحيوانية والناطقية واما التكلم والافراد فوصفان عارضان كالضحك بالنسبة للانسان وباعتبار كون المشترك ذاتيا لمعنى الحرف يكون غير مستقل ككله وباعتبار كونه ذاتيا لمعنى الاسم كالابتداء يكون مستقلا ككله فقولهم المشترك مستقل ليس على اطلاقه وكذا قولهم الذاتي يحمل على ماهو ذاتي له اذ محل ذلك اذا كان ماهو ذاتي له مستقلا كما أشار الى ذلك المحشى (قوله كما فى معانى الحروف) ما واقعة على الامر العام والظرفية من ظرفية الجزء فى الكل والكاف استقصائية اذ

سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما فى معانى الحروف أو من عوارضها

كما فى المضمرات واسماء الاشارة وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة للاحظة تلك الافراد التى هى المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه بعض الافاضل فى الضمائر والموصولات غيرها وانما عبر عن ذلك التعيين الذى هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين

مثلا الا بتداء المفيد بالكون من البصرة وهكذا (قوله كما فى المضمرات) وذلك لان لفظة أنا مثلا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بامر كلى وهو مفرد مذكر متكلم ولا شك أن الافراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضحك بالنسبة للانسان وأدخل بالكاف الموصولات (قوله وأسماء الاشارة) أى فلفظة اذا موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو الخ استحضرت عند الوضع بامر كلى وهو مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها (قوله الموضوع) بالرفع صفة للمسميات وقوله لكل منها أى لكل فرد من أفرادها أى المسميات أو انه خبر بعد خبر وعليه فضمير منها للافراد ويصح قراءته بالجر صفة للافراد وعليه فضمير منها راجع اليها (قوله كما توهمه بعضهم) أى وهو العلامة التفتازانى ودليله ان لفظ هذا مثلا ان كان موضوعا لكل واحد من المشخصات لزم تعدد الوضع والاصل خلافه وان كان موضوعا لبعض المشخصات دون بعض كان ترجيحا من غير مرجح فتعين أن يكون الموضوع له الامر الكلى لكن شرط الواضع أن يستعمل فى جزئى والحاصل ان الامر العام يلاحظ على كل من القولين لكن ملاحظته على الاول من حيث انه آلة للوضع وعلى الثانى من حيث انه الموضوع له واجاب الجمهور عن ترداد السعد بانا نلتزم الاول أعنى كونه موضوعا لكل واحد لكن لا نسلم انه يلزم عليه تعداد الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع الامر الكلى الصادق على كل واحد من

لم يبق غيره معانى الحروف فيكون الامر العام ذاتياله (قوله كما فى المضمرات) دخل تحت الكاف الموصولات (قوله الموضوع لكل منها) ان جعل صفة للمسميات وهو الظاهر فضمير منها لها وان جعل خبرا بعد خبر لهى فضمير منها للافراد كما افاده الكردى (قوله كما توهمه بعضهم) من المتوهمين العلامة التفتازانى فانه ذكر فى شرح الشمسية أن الموضوع له هذه الالفاظ الامر الكلى الا ان الواضع شرط أن تستعمل فى جزئى ويلزم على ما ذهب اليه أن لا يكون شىء من المضمرات ونحوها مستعملا فى حقيقته بل دائما استعمالها مجازى كذا قيل ولعله باعتبار الغالب والا فقد تستعمل فى الامر الكلى بان يقال بعد ذكر المشار اليه المفرد المذكر هذا معنى كلى على انه لو سلمت الكلية لا يكون الاستعمال دائما مجازيا لما علمت مما تقدم من ان استعمال الكلى فى جزئيه من حيث

الجزئيات ولا يلزم تعدد الوضع الا لو قلنا ان لفظ هذا موضوع لكل جزئي بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك هذا وقد الزم بعضهم السعد أن لا يكون شئ من المضمرات والموصولات وأسماء الاشارات مستعملا في حقيقته بل دائما استعمالها مجازي وهو بعيد ورد بان استعمال الكلي في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه وأما استعمال الكلي في جزئيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وحينئذ فلا نسلم تلك الكلية (قوله غالبا) قيد لحصول التعيين بغيره ندورا كالكتابة والاشارة (قوله وانما قيد الخ) حاصله ان قول المصنف سابقا ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات لا بد فيه من حذف فيحتمل أن يكون الاصل موضوع لمفهوم كل واحد من هذه المشخصات ويحتمل ان الاصل موضوع لذات كل واحد من هذه المشخصات وهذا الثاني هو المراد في المصنف بقوله بحيث الخ دفعا لما يتوهم ان المراد الاحتمال الاول هذا حاصل كلام الشارح والحق ان هذا الاحتمال بعيد من كلام المصنف وحينئذ فالحيثية المذكورة انما هي تتمة لما تقدم وتوضيح له اذ لو كان المقصود بها دفع التوهم المذكور لقيل عليه ان دفع التوهم انما حصل بقوله دون القدر المشترك والحيثية المذكورة لا مدخل لها في دفعه اللهم الا ان يقال أنه أتى بها توطئة لما يندفع به التوهم او يقال معنى قوله بحيث لا يفاد الخ أي بحسب الوضع وحينئذ فالحيثية المذكورة دافعة للتوهم وقوله بعد دون القدر المشترك تصريح بما علم (قوله بقوله) بدل اشتمال من الحيثية ان اريد بالقول الحدث أعني المعنى المصدري وعلى هذا فالباء للسببية فان اريد بالقول المقول كان بدل كل او عطف بيان وعليه فالباء للتصوير ولا يصح على الاول جعله بدل كل لان القول بمعنى الحدث غير الحيثية وبجعل بقوله بدلا من الحيثية ينتفي تعلق حرفي جر متحدي المعنى بعامل اذ كل

غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله

اشتماله عليه حقيقة تامل (قوله غالبا) قيد بذلك لامكان التعين بغيره ندورا كالكتابة والاشارة (قوله بقوله) بدل من قوله بالحيثية اه محشى والمحكوم عليه بالبدلية في الحقيقة المجرور فقط لا المجموع لما صرحوا به من ان البدل لا يأتي في الجمل وشبهها ويصح جعل الباء ظرفية بل هو الاولى ويكون من ظرفية الجزء في الكل لان الحيثية بعض المقول اذ من جملته دون القدر المشترك وليس من الحيثية كما يرشد الى ذلك قول المحشى قيد الحيثية بهذا القيد

(بحيث لا يفهم و لا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك) لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتي يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو منه

واحد متعلق بعامل لان البدل على نية تكرار العامل و يحتمل ان كلا من الحرفين متعلق بقيد المذكور لكن الحرف الثاني للظرفية والاول للتعدية ولا يقال انه يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه لان الحيثية هي القول لانا نقول بل القول أعم من الحيثية اذ الحيثية بعض القول فهو من ظرفية الجزء في الكل (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) أي بدون القرينة أما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا (قوله لئلا يتوهم) أى يقع في الوهم أى الذهن (قوله ههنا) أى في هذا القسم (قوله مفهوم كل واحد) الاضافة على معنى اللام أى المفهوم لكل واحد أي المفهوم الصادق علي كل واحد من صدق الكلى على جزئياته (قوله من افراد ذلك المشترك) فيه ان الامر المشترك هو المفهوم وحينئذ فالمحل للضمير وأجيب بانه أظهر في محل الاضمار دفعا لتوهم عود الضمير على كل واحد وان المراد افراد كل واحد وذلك باطل لان كل واحد لا افراد له (قوله حتى يستعمل الخ) غاية للتوهم المنفى وضمير يستعمل

اذ القيد غير المقيد (قوله لا يفهم ولا يفاد منه) أي بدون القرينة أما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا وفى نسخة به بدل منه والمراد انه لا يفاد ولا يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فيظهر دفع التوهم الذى ذكره الشارح بهذه الحيثية ولا يحتاج لما تكلفه المحشى (قوله لئلا يتوهم الخ) فيه انه يكفى فى دفع هذا التوهم قيد دون القدر المشترك فيبقى قيد الحيثية ضائعا بل مخلا بالمراد اذ لم يقل أحد أن المفاد غير الشخص حتي يرد عليه بالحيثية وقد يقال نزل المصنف القائل بالوضع للقدر المشترك منزلة القائل بالاستعمال فيه اذ كان من حقه ان يستعمل فيه جريا على ماهو الاصل من أن الموضوع لشيء حقه ان يستعمل فيه ثم رفعه بالحيثية أفاده المحشي وتقدم لك مافيه غنية على هذا لا يقال كلام المحشي مخالف للقاعدة من ان المحكوم عليه بالزيادة مما يوهم التكرار هو الثانى دون الاول لانا نقول كلامه جار على قاعدة اخرى وهى انه اذا اجتمع فى كلام يوهم التكرار بين ماهو صحيح قطعا وماهو موهم خللا فالاولى اسقاط ما يوهم الخلل سواء تقدم أو تاخر وقد اشار الى ذلك بقوله مخلا اه خلوتي (قوله مفهوم كل) أي المفهوم الصادق على كل واحد فاضافة مفهوم من اضافة الجزء لكله أو الكلى لجزئياته فقول ابى البقاء الاضافة بيانية فيه نظر وذلك المفهوم هو القدر المشترك وحينئذ فكان الظاهر أن يقول من افراده بالضمير (قوله و يفهم هو منه) انظر ماوجه أبراز الضمير ولعله للتنبيه على ان مرجعه

للفظ وضمير فيه و يفاد و يفهم للامر الكلي ولاجل اختلاف الضمائر في المرجع أبرز الضمير في قوله ويفهم للاشارة الى ان مرجعه مخالف لمرجع ضمير يستعمل (قوله فان ذلك) أي وضعه للقدر المشترك المترتب عليه ماسبق باطل لما يلزم عليه من ان استعمال الحروف والضمائر والموصولات واسماء الاشارة مجاز دائما لا حقيقة له ورد بمنع ذلك اللزوم بان استعمال الكلي في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه أما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وقوله فان ذلك باطل علة لمحذوف أي وانما قيد المصنف لدفع هذا التوهم لان ذلك باطل (قوله ان الموضوع له والمستعمل فيه) الجار والمجرور نائب فاعل الموضوع والمستعمل وحينئذ فلا يرد ان الواجب ابراز الضمير لان الصلة جرت علي غير من هي له فتامل (قوله دون القدر المشترك) اى الذى هو مفهوم كل واحد (قوله فانه غير مفاد وغير موضوع له) الاولى ان يقدم قوله غير موضوع على قوله غير مفاد لان عدم الافادة يترتب على عدم الوضع بل المناسب لصدر العبارة ان يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه (قوله أى متجاوز الخ) أتي الشارح بهذا جوابا عما يقال ان دون معرفة لاضافتها لمعرفة والحال واجبة التنكير وحاصل الجواب ان دون وان كان مضافا لمعرفة هو نكرة لانه بمعني اسم الفاعل وهو

ليس مرجع ضمير يستعمل تامل (قوله فان ذلك باطل) تعليل لمقدر اى انما قيد لدفع هذا التوهم لان ذاك التوهم باطل (قوله ان الموضوع له) صفة جرت على غير من هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين اذ لا لبس وكذا يقال في المستعمل فيه (قوله المشخص) بدل من اسم الاشارة الواقع خبر ان وعطف بيان عليه وذلك أولى من جعل المراد بهذا لفظه ويكون نائب فاعل الموضوع والمستعمل والمشخص خبر ان لانه يوجب القصور اذ الكلام ليس في خصوص اسم الاشارة مع انه غير محتاج اليه مع قوله وذلك مثل اسم الاشارة نحو (قوله حال) وصح جعله حالا وان كان مضافا لمعرفة لانه بمعنى مجاوز وهو لا يتعرف بالاضافة وهى حال مؤكدة ان كان الحصر في قوله الا واحد بخصوصه حقيقيا أى بالنسبة لجميع ماعداه او مقيدة أن جعل اضافيا اي بالنسبة الى جملة الآحاد و بالنسبة اليها والى الاثنين والجماعة وحينئذ فيكون الغرض من هذه الحال افادة ان المراد بواحد بخصوصه المشخص المعين واحدا كان او ثنين أو جماعة فيدخل

فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا المشخص من افراده على حدته وهذا الآخر كذلك دون القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر المشترك حال من قوله واحد بخصوصه اى متجاوزا عن القدر

متجاوز

متجاوز واسم الفاعل اضافته لفظية لا تفيده تعريفا (قوله فانه غير مفاد) أى فان القدر المشترك غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ وكان الاولى أن يقول فانه غير مفاد وغير مفهم من اللفظ للمناسبة وذلك لان مفاد فعله أفاد وهو يسند للمستعمل لان الافادة من صفاته وكذلك مفهم فعله أفهم المسند للمستعمل أيضا بخلاف مفهوم فان فعله فهم وهو يسند للسامع فتعبيره بمفاد يقتضى انه التفت الى صفة المتكلم أعني المستعمل فكان المناسب أن ياتى بالكلام على سنن واحد فتأمل (قوله بحسب الوضع) هذا محط الفائدة وهو متعلق باستعمال وقد أشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب اللفظ بل مجازا كما فى قول المصنف الآتى وذلك مثل اسم الاشارة على ما يأتى للشارح (قوله فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام) الاولى أن يزيد بعد قوله ويراد به الامر العام ارادة مفيدة للوضع لاجل تمام التفريع (قوله الذى هو مفهوم الخ) اضافة مفهوم الى المشار اليه للبيان ان أريد من المشار اليه المعنى أما لو أريد هذا اللفظ كان من اضافة المدلول للدال لان لفظ مشار اليه مدلوله المفهوم الكلي وهو مفرد مذكر ثبتت الاشارة اليه واذا كان كذلك فكان تامة بمعنى ثبت وكاف التشبيه زائدة والاشارة لما ذكر اي واذا ثبت ماذكر من ان اللفظ موضوع لكل فرد مشخص متعقل ومن كون الموضوع له كل فرد متعقل بقدر مشترك (قوله فتعقل) مبتدأ وقوله آلة خبره وتعقل مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل اوعطف بيان من اسم

القدر المشترك فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك (فتعقل) الواضع (ذلك المشترك

نحو هذان وهؤلاء فى اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع الآحاد ولا ما قابل الاثنين والجماعة كما يؤخذ من حاشيتى الهروى والكردي (قوله وغير مفهوم) قال المحشى الاولى ان يقول وغير مفهم من التفهيم اه ولعل المحوج لذلك مشاكلته لمفاد فى ان كلا من الرباعى والا فلا ضرورة لذلك (قوله بحسب الوضع) متعلق باستعمال وقد أشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب الوضع بل مجازا (قوله مفهوم المشار اليه الخ) اضافة مفهوم لما بعده على معنى اللام من اضافة المدلول للدال فالمفهوم والمدلول الثابت للفظ المشار اليه مفرد مذكر ذات ثبت لها الاشارة والافراد والتذكير (قوله واذا كان كذلك) الظاهر حذف كاف التمثيل وفى هذا اشارة الى ان الفاء فى فتعقل للتفريع على ما علم

الاشارة فهو مجرور (قوله آلة للوضع) اى للوضع المعهود وهو وضع اللفظ لكل فرد بخصوصه من المشخصات (قوله فقوله الى آخره) لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ماذكر بل هى فاء الفصيحة اي ان أردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ كذا قيل ولك ان تجعله مفرعا على رجوع الضمير للامر المشترك لان رجوعه له دون التعقل مع ان التعقل هو المحدث عنه سابقا يشير الى ان المتنازع فى كونه آلة اوموضوعا له القدر المشترك لا التعقل (قوله بتقدير اللام) اى قبل انه وقوله معطوف على الخبر ظاهره ان لا جزء من المعطوف مع انها عاطفة ففيه تساهل واوا جب لتقدير اللام فى المعطوف الاشارة الى تصحيح الاخبار فى كلام المصنف وحاصله ان الاخبار بقوله آلة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الآلة لانها عندهم الامر الكلي الذى تلاحظ به الجزئيات ليوضع لها اللفظ * وأجيب بان فى الكلام حذف اللام من المعطوف المشيرة الى ان آلة وان كانت خبرا فى الظاهر علة فى المعني للخبر الحقيقى والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل

آلة للوضع) ووسيلة الى حصوله (لانه) اى المشترك (الموضوع له) فقوله لانه بتقدير اللام معطوف على الخبر

من كون الموضوع له كل فرد مشخص متعقل بقدر مشترك (قوله للوضع) اى المعهود وهو وضع اللفظ لكل من المشخصات (قوله فقوله) لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ماذكر بل هي الفاء الفصيحة اي ان أردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ وفى عبارة تساهل اذ لا عاطفة لا جزء من المعطوف (قوله بتقدير اللام) أى قبل انه هذا يوهم ان العطف على الخبر متوقف على هذا التقدير وليس كذلك اذ مع كسر ان تصح خبريته ولعل وجه ذلك التقدير الاشارة الى ان آلة وان كان خبرا فى الظاهر هو فى المعني علة للخبر الحقيقى اذ المعني فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع والا فنفس التعقل ليس آلة ومرآة فى الاصطلاح اذ هي عندهم معنى كلى يلاحظ به جزئياته ليوضع اللفظ لها ولذا قال المحشي لا يخفى ما فى جعل آلة خبرا للتعقل من المساحة ويظهر لك وجهها بالتامل فى المعطوف عليها اه أى حيث أعيد الضمير فيه للمشترك لا للتعقل فيفيد ان الشيء المتنازع فى كونه آلة اوموضوعا له هو القدر المشترك لا التعقل واشار بالتعبير بالمسامحة الى امكان صحة الحمل نظرا للظاهر اما بجعل المراد بالآلة معناها اللغوى اى السبب لا الاصطلاحى الذى هو المعني المتقدم وربما يرشح ذلك قول الشارح ووسيلة فانه عطف تفسير لآلة ولا شك ان التعقل وسيلة وسبب لما ذكر حقيقة

كون ذلك المشترك آلة للوضع لا لانه الموضوع له (قوله ان قرىء فتعقل مصدرا) أى مضافا لمفعوله بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم على هذا التقدير الذى قدره تغيير اعراب المتن فان تابع اسم الاشارة كان قبل التقدير مجرورا وصار بعده منصوبا (قوله من الثلاثي المجرد) اى وهو عقل وقوله منصوب على الحال أى من نائب الفاعل وهو اسم الاشارة وقوله عطف عليه أى بدون تقدير لام لانه حال لا علة حتي يحتاج لها أى فتعقل ذلك المشترك آلة لا موضوعا له ثم لا يخفى انه على جعله مصدرا يكون مصدر المزيد وهو تعقل فتكون قراءته مصدرا بالتاء الفوقية وبالقاف المشددة وأما جعله مضارعا مبنيا للمفعول فيقتضى قراءته بالياء التحتية وعدم تشديد القاف بقدر مشترك فتعقل الخ وأشار الشارح بتقدير ماذكره الى ان الفاء فى قوله فتعقل للتفريع على ما علم فهذه اللفظة بعيدة من تلك فحيث كانت نسخة المصنف بالتاء الفوقية لم يتات احتمال قراءته فعلا وان كانت بالتحتية فلا يتاتي احتمال المصدرية اللهم الا ان يقال ان نسخة المؤلف خالية من نقط الحرف الاول او يقال ان هذين

لكن يبقي العطف غير ملائم واما يجعل تعقل مصدرا بمعنى اسم المفعول وجعل الاضافة بيانية وذلك ملائم للعطف تامل (قوله ان قرىء فتعقل مصدرا) أى مضافا المفعول بعد حذف الفاعل وعلي هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم علي هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما لا يخفى فلو قال فتعقل ذلك المشترك للواضع لسلم من ذلك لا يقال اعراب اسم الاشارة محلى والمعيب انما هو تغيير الاعراب اللفظي لانا نقول يمنع ذلك وعلى تسليمه فتغيير الاعراب اللفظي حاصل ايضا فى تابع اسم الاشارة (قوله وان قرىء على صيغة المضارع الخ) لا يخفى انه لا يستقيم الا على قراءة يعقل بالياء التحتية مع ان صحة جعله مصدرا تقضى بانه بالتاء المثناة وحينئذ فكان عليه ان يقول على صيغة الماضي المجهول اللهم الا ان يقال ان الحرف الاول من الفعل غير منقوط فى خط المصنف فاحتمل كلا من الضبطين وبقي احتمال آخر وهو قراءته على صيغة الماضي المعلوم وفاعله ضمير يعود الى الواضع المعلوم من يوضع (قوله ولأنه عطف عليه) فيه ماسبق ولا بد من تقدير اللام على هذا الاعراب ايضا ليكون متعلقها ظاهر العطف على الحال ولذا قال بعض ارباب الحواشي المناسب

ان قرىء فتعقل مصدرا وان قرى على صيغة المضارع المجهول من الثلاثى المجرد فآلة منصوب على الحالية ولانه عطف عليه

الاحتمالين بالنظر للالتفات لنفس الكلمة مع قطع النظر عن لفظها (قوله فالوضع كلي) وصفه بالكلية من باب وصف الشيء بوصف آلته التي هي سبب فيه لان آلته كلية وأما هو باعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع فجزئي كما انه كذلك باعتبار الموضوع له (قوله كما قررناه) اى حيث قال سابقا والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق الذى ذكره المصنف هنا أشار الشارح بقوله سابقا على ماسيجيء (قوله اي اللفظ الخ) جعل اسم الاشارة لما ذكر من اللفظ اولى من جعله للواضع اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الاشارة عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان صحح بتقدير مضاف اي مثل وضع اسم الاشارة حصل التكلف المستغني عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور (قوله نزل الخ) هذا جواب عما يقال كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر الكلى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام * وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلى بمشخص بجامع التميز والتبيين واستعير اللفظ الموضوع للثاني للاول والنكتة فى ارتكاب التجوز مع انه كان يكفيه أن يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع فى مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام لتوضيح هذا القسم (قوله نزل ذلك

(فالوضع كلي والموضوع له مشخص) كما قررناه (وذلك) اي اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام (مثل اسم الاشارة) نحو هذا نزل ذلك

ان يقال لا موضوعاله بدل لا انه تأمل (قوله فالوضع كلي) اى باعتبار آلته فهو من تسمية السبب باسم المسبب كما قاله الكردي والا فهو باعتبار الموضوع له وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع جزئي كما سبق أما بالنظر لما تضمنه مما ذكر فكلى ايضا (قوله كما قررناه) اى حيث قال سابقا والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق أشار بقوله على ماسيجيء (قوله اى اللفظ الخ) جعل اسم الاشارة لما ذكر اولى من جعله للوضع كما قال العصام اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الاشارة عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان ادعى تصحيحه بتقدير مضاف اى مثل وضع اسم الاشارة لزم التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور (قوله نزل الخ) جواب عن سؤال تقديره كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر الكلى وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلى بالمشخص بجامع التميز والتعيين واستعار اللفظ الموضوع للثانى للاول والنكتة فى ارتكاب التجوز مع انه ذلك

الامر السكلى منزلة المشار اليه المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص (فان هذا مثلا موضوعة ومسماه) أى معناه (المشار اليه المشخص) أي كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا و المشخص

الامر الكلى) أى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف (قوله منزلة المشار اليه المعين) أى نزله منزلته بواسطة تشبهه به وكان عليه أن يزيد بعد قوله المعين المشاهد المحسوس لان المعين صادق بالمعين فى الذهن فقط و بالمعين فى الخارج واسم الاشارة انما وضع للثانى الا ان يقال انه أسقط ذلك من هنا اتكالا علي ما مر له فى قوله هذه فائدة (قوله الحاصل بالبيان السابق) أي بالتبيين السابق فى قوله وقد يوضع له باعتبار أمر عام والحاصل ان اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام قد تبين بقوله سابقا وقد يوضع الخ (قوله فاستعمل فيه ذلك) أى لفظ ذلك وكان علي الشارح ان يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد قوله الكلى لاجل ان يتفرع عليه استعمال اسم الاشارة الذى للبعيد فيه لان لفظ ذلك موضوع للمشار اليه البعيد فلابد من تنزيل المعني المجازى منزلة البعيد حتى يصح استعمالها فيه الا ان يقال انما لم يزد وصف البعد مع المعني المجازى وهو الكلى لان بعده حقيقي لتقدمه قبل جمل فلو زاده لاوهم ان بعده تنزيلى مع أنه حقيقي (قوله أى كل واحد الى آخره) أشار بذلك الى ان ال في المشار اليه لاستغراق الافراد أي مسماه كل فرد من افراد المشار اليه والقرينة على ان المراد بالمشار اليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالمشخص واضافة مفهوم المشار اليه للبيان (قوله مطلقا) حال من المشار اليه

كان يكفيه أن يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع فى مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم (قوله الامر الكلى) أي اللفظ الموضوع لمشخص الخ وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر (قوله منزلة المشار اليه المعين) لم يقل البعيد لان ذلك الكلى بعيد حقيقة لا تنزيلا والانسب بالواقع وبقوله الموضوع للاشخاص أن يقول المشخص بدل المعين لان المعين يشمل الذهني والخارجي مع ان موضوع اسم الاشارة المشاهد المحسوس كذا قيل وفيه ان المشخص يشمل الذهني أيضا فالظاهر التعبير بالمشاهد المحسوس (قوله بالبيان السابق) هو قوله وقد يوضع الخ (قوله أى كل واحد) تفسير للمشار اليه مشيرا الى ان ال فيه للاستغراق والقرينة على ان المراد بالمشار اليه ما ذكر لا المفهوم الكلى وصفه بالمشخص (قوله مطلقا) أى غير مقيد بانه فى ضمن فرد دون فرد

أى حالة كون المشار اليه ملحوظا مطلقا أي ملحوظا على اطلاقه من غير نظر لتحققه فى فرد دون فرد (قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب وأصلها صفة للمشار اليه باعتبار أن المراد به كل واحد لان قوله المشخص انما هو تابع للمشار اليه لا لكل واحد (قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه) أي من حيث مفهومه لانه من حيث مفهومه كلي والمشخص جزئي ولا يصح وصف الكلي بوصف الجزئي ان قلت بل يصح و يكون من وصف الجزئي بوصف الكل لان الكلي جزء للجزئي قلت غرض الشارح نفي التوصيف الحقيقي وماذكره السائل توصيف على ضرب من التأويل والتجوز (قوله على ذى مسكة) المسكة فى الاصل البقية من الخير والمراد هنا البقية من الطبع السليم (قوله على انه خبر هذا) أى خبر ذامن هذا (قوله بتاويل الخ) علة لمحذوف أي وهذا الاخبار صحيح بسبب تأويل هذا باللفظة اذ المعني فان لفظة هذا موضوعة واحتاج لهذا التأويل لوجوب تطابق المبتدا والخبر فى التذكير والتانيث فلما كان الخبر مؤنثا احتيج للتأويل بالمذكور وهو ارادة اللفظة من المبتدا ليحصل التطابق بينهما فى التانيث واعاد الضمير على ذلك المبتدا مذكرا بعد ذلك فى قوله ومسماه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعني فانث وجهة اللفظ فذكر ثم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسماه الخ

صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذى مسكة وقوله موضوعة في بعض النسخ بتاء التانيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظة أو الكلمة وفى بعض آخر

(قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب واصلها صفة للمشار اليه من حيث ان المراد به ههنا كل واحد (قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه) أى من حيث ذاته قال أبو البقاء فيه انه يجوز ان يكون صفة له كما لا يخفى على ذي مسكة على ماوجهه بعض الشارحين اه ولعل وجهه كونه من باب وصف الجزء بوصف كله اذ الكلي جزء للجزئي و يجاب عنه بان غرض الشارح نفي التوصيف الحقيقي وما أشار اليه أبو البقاء من توجيه الجواز فعلي ضرب من التاويل (قوله مسكة) قال فى الديوان يقال فيه مسكة من الخير أى بقية والمعني هنا على من له بقية من الطبع المستقيم اه كردى (قوله بتاء التانيث الخ) وعود الضمير اليه مذكرا في قوله ومسماه باعتبار اللفظ فقد تضمن التركيب الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعني فانث وجهة اللفظ فذكر ونظيره قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فذكر يقنت نظرا للفظ وأنث تعمل نظرا للمعني كما افاده المحشى (قوله بتاويل اللفظة) احتاج لهذا

جملة مستأنفة أو أنها خبر معطوفة على الخبر قبلها من عطف الجملة على المفرد لكن فيه انه على كل حال الاخبار بموضوعة لاثمرة فيه اذ من المعلوم ان لفظة هذا موضوعة والنزاع انما هو فيما وضعت له فلعل الاحسن انه على هذه النسخة يجعل جملة ومسماه حالية لامعطوفة فهي قيد ومعلوم أن القيد محط الفائدة (قوله باضافته الى الضمير) أي باضافة موضوعة للضمير وفي نسخة باضافة الضمير وهي من باب الحذف والايصال وأصلها باضافته للضمير (قوله على انه) أي لفظ موضوع من قبيل الاسماء يعني الجامدة لا المشتقة ودفع بهذا ما يقال ان موضوعة اسم مفعول معناه ذات لها الموضوعية واضافته لا تفيده تعريفا وهو على هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار اليه المشخص وهو نكرة ولا يصح الابتداء بها الامع الاعتماد ولا اعتماد هنا * وحاصل الجواب انه وان كان في الاصل اسم مفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه الا مجرد الذات فيكون من الجوامد واضافتها تفيد تعريفها (قوله ومسماه حينئذ) أى حين اذ أضيف موضوع للضمير (قوله بيان له) أى ذو بيان

باضافته الى الضمير على انه من قبيل الاسماء ومسماه حينئذ بيان له وقوله (بحيث لا يقبل الشركة) تأكيد لما يستفاد من المشخص

التأويل لوجوب التطابق بين المبتدا والخبر فى التذكير والتانيث وعلى هذا يكون ما بعده جملة مستأنفة لبيان الموضوع له لكن فيه انه لا نزاع لاحد فى أن هذا ونحوه موضوع وانما النزاع فى الموضوع له كما سبق ويجاب بان معمول موضوعة محذوف تقديره له أى للمشار اليه لان المشار اليه تنازعه الوصفان قبله فاعمل الثاني فيه والاول فى ضميره فحذف مع جاره المقتضي للعامل لكونه فضلة و بسط ذلك يعلم من فنه (قوله باضافة الضمير) الاصل باضافته للضمير فيكون من قبيل الحذف والايصال وفى بعض النسخ باضافته الى الضمير وهو واضح (قوله من قبيل الاسماء) أى الجامدة التى المراد بها مجرد الذات لكونه مبتدأ محكوما عليه واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفاضل قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوم عليها بالقيام قال المحشي وانما قال من قبيل الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء لانه فى صورة الصفة و يجوز أن يكون باقيا على وصفيته خبرا لهذا اه أى ومسماه تفسير له والمشار اليه معمول للخبر فهو مثل زيد مضروب أبوه (قوله ومسماه حينئذ) أى حين اذ أضيف موضوع للضمير (قوله بيان له) أي ذو بيان أو مبين فعطفه عليه عطف تفسير قال المحشي والمشار اليه المشخص خبر له أو فاعل اه وفيه

أو مبين له أى انه معطوف عليه تفسير (قوله يعني ان مفهوم هذا) المراد بمفهومه مدلوله ومعناه الذى يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فالمعنى يعني أن مدلول لفظ هذا وما يفهم منه بحسب الوضع وقوله ماصدق عليه المشار اليه اي الافراد التى يحمل عليها مفهوم المشار اليه وهو ذات ثبت لها الاشارة والحاصل أن مدلول لفظ هذا الافراد التي يحمل عليها ذلك الكلى كزيد وعمرو وهذا الجسم الخ لان كل واحد يحمل عليه مشار اليه (قوله المشخص) صفة لما من قوله ماصدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة أو خبر بعد خبر وأل فى المشخص للاستغراق وقوله الذي لا يقبل أى واحد منها الشركة (قوله لا مفهومه) أي لا أن مدلوله هذا ومعناه الذي يفهم منه بحسب الوضع مفهوم المشار اليه أعني ذات ثبت لها الاشارة وهذا محط الرد علي المخالف بالنظر الى أن من حق اسم الاشارة ان يستعمل فى المفهوم جريا على الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال لا بالنظر الى أن المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلى اذ لم يقل احد ان المعنى الكلي مفهوم منه ومدلول له حالة الاستعمال سواء قلنا بوضعه له أو بوضعه لجزئياته (قوله الذي يقبل الشركة) وصف كاشف لمفهوم المشار اليه (قوله كل مشار اليه) أى كل فرد معين مشار اليه (قوله وهو مفهوم الخ) اى وذلك الامر العام هو مفهوم لفظ المشار اليه أى مدلوله (قوله كما اذا حكمت الخ) أي بان

نظرا ذ مرفوع اسم المفعول نائب فاعل لا فاعل (قوله ان مفهوم هذا) اى مثلا والمراد بمفهومه معناه الذى يفهم منه بحسب الوضع (قوله ماصدق عليه الخ) اى كل فرد مشخص صدق عليه مفهوم المشار اليه اى ذات ثبت لها الاشارة (قوله المشخص) صفة لما من قوله ماصدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة او خبر بعد خبر لان وقوله الذى لا يقبل صفة كاشفة للمشخص (قوله لا مفهومه الخ) هذا محط الرد على المخالف بالنظر الى ان من حقه ان يستعمله فيه جريا على ماهو الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال والا فليس المعني المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعني الكلي سواء قلنا بالوضع له او لجزئياته كما سبق (قوله كما اذا حكمت الخ) تنظير لملاحظة الافراد المشخصة باعتبار تعقلها بامر عام لا تمثيل اهـ محشى اذ المفاد مما بعد الكاف حكم لا وضع وايضا رومى المحكوم عليه وضعه وضع اسماء الاجناس والجامع بين ماهنا وما نظر به ملاحظة الافراد الشخصية فى كل

يعني ان مفهوم هذا ماصدق عليه المشار اليه المشخص الذى لا يقبل الشركة لا مفهومه الذى يقبل الشركة والحاصل ان معني لفظ هـذا كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر الصادق على هذا المشار اليه المشخص وعلى ذلك الآخر كما اذا حكمت على كل رومى بانه ابيض

قلت كل رومي أبيض فالحكم بالابيض انما هو على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الملاحظة وهذه الافراد استحضرت عند الحكم عليها بامر كلى وهو رومي وهذا تنظير لملاحظة الافراد الشخصية باعتبار تعقلها بامر عام لا أنه تمثيل لان المفاد مما بعد الكاف حكم لا وضع بخلاف ما الكلام فيه اولا والجامع بين ما هنا وما نظر به ملاحظة الافراد الشخصية فى كل لكن ملاحظتها هنا فى حالة الوضع وفيما نظر به في حالة الحكم (قوله بهذا العنوان) الباء للملابسة أى حكما ملتبسا وملاحظا فيه عنوان الرومية لا عنوان الانسانية مثلا أو المعني بمعونة ملاحظة كل واحد بهذا العنوان وليست الباء للتعدية متعلقة بحكم لاقتضائه ان المحكوم به رومي مع ان المحكوم به أبيض والمراد بالعنوان الحقيقة والطبيعة (قوله فقد لاحظت الخ) يحتمل أن يكون تعليلا للتنظير فالفاء للتعليل أى وانما الحقنا باب الوضع بباب الحكم لانك قد لاحظت الخ ويحتمل ان يكون تفسيرا للحكم على الكلي بانه أبيض بهذا العنوان (قوله المشخصات الروميين) فيه انه لا مطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف جمع مؤنث والصفة جمع مذكر فالاولى أن يجعل قوله الروميين مفعولا لمحذوف أى اعني الروميين (قوله يستعمل) أى اصطلاحا وأما معناه لغة فهو الايقاظ وقيل الدلالة على ما غفل عنه المخاطب وهذا المعني لازم للاول وهو الايقاظ (قوله بديهيا أوليا) اعلم ان الحكم البديهي يطلق على ما لا يتوقف

لكن ملاحظتها هنا فى حالة الوضع وفى ما نظر به فى حالة الحكم (قوله بهذا العنوان) أى لا بعنوان الانسانية والحيوانية والجسمية اعلم ان الوصف والعنوان والمفهوم والحقيقة والطبيعة ألفاظ مترادفة كما صرح به شراح الشمسية وقوله بهذا العنوان متعلق بالملاحظة المقدرة أى بمعونة ملاحظة كل بهذا العنوان أى الوصف العنواني من الموضوع وهو الرومي اه كردى (قوله فقد لاحظت) قال يوسف الاصم يحتمل ان تكون الفاء تعليلية للتشبيه وان تكون تفسيرا للحكم على الكلي بانه ابيض بهذا العنوان فافهم اه كردي (قوله تنبيه يستعمل فى مقامين) أى اصطلاحا واما معناه لغة فالدلالة على ما غفل عنه المخاطب (قوله بعده) أى بعد لفظ التنبيه (قوله بديهيا) يطلق على معنيين احدهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب وهو بهذا المعني مرادف للضروري بهذا المعني وحينئذ فيقابلان النظرى أما اذا

بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات الروميين من زيد وعمرو وغيرهما بامر عام وهو الرومى وحكمت عليه بانه ابيض ﴿تنبيه﴾ لفظ التنبيه يستعمل فى مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده بديهيا اوليا والثاني

على نظر واستدلال سواء توقف على تجربة اوحدس اولم يتوقف على شيء اصلا بان كان اوليا اي حاصلا بمجرد التفات النفس له كثبوت نصفية الاثنين للواحد وعلى هذا الاطلاق يكون البديهي مرادفا للضروري ويكون قول الشارح اوليا صفة مخصصة ويطلق البديهي ايضا على الحكم الحاصل بالبداهة اى بمجرد التفات النفس ولا يتوقف على شيء أصلا وعلى هذا يكون قوله اوليا صفة كاشفة اى لم يقصد بها الاحتراز عن شيء بل هي لمجرد التوضيح ويكون البديهي أخص من الضرورى (قوله ان يكون معلوما من الكلام السابق) اى سواء كان ضروريا او نظريا فبين المعنيين عموم وخصوص وجهى لاجتماعهما فى حكم بديهي استفيد من الكلام السابق وينفرد الاول فى البديهي الغير المعلوم من الكلام السابق وينفرد الثاني فى الحكم النظرى المعلوم من الكلام السابق والمراد بكونه معلوما من الكلام السابق علمه منه بطريق اللزوم بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر فى الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا كان تاكيدا لا تنبيها (قوله وههنا الحكم بديهي اولى) ظاهره انه غير معلوم من الكلام السابق بطريق اللزوم مع انه اذا علم ان اللفظ موضوع للجزئيات يعلم استواء الجزئيات فى نسبة الوضع اليها ويعلم من هذا ان اللفظ لا يفيد التعيين الا بقرينة فلعل فى كلام الشارح حذف الواو مع ما عطفت أى وههنا الحكم بديهى اولى ومعلوم من الكلام السابق فتامل (قوله اذ تصور طرفيه) أي الموضوع والمحول وهما اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار

ان يكون معلوما من الكلام السابق وههنا الحكم بديهي أولى اذ تصور طرفيه

فسر الضرورى بما لا بد منه ومنه قولهم هذا ضرورى اى لا بد منه كان كل من البديهى والنظري اعم منه من وجه ثانيهما المقدمات الاولية التي يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا فى حكم العقل وهو بهذا المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى الاول فانه يعمها والتصورات فقول الشارح اوليا صفة مخصصة على المعني الاول مؤكدة على الثانى اذ من ماصدقات الاول الحدسيات والوجدانيات والمجربات تامل (قوله معلوما من الكلام السابق) أى التزاما لا صريحا بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر فى ذلك الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا فيكون تاكيدا لا تنبيها اه محشى (قوله وههنا الحكم بديهى) ظاهر كلامه انه غير معلوم من الكلام السابق اجمالا ويقل البهوتى انه لا يبعد ان يكون

امر

أمر عام لا يفيد التشخص (قوله مع الاسناد) أراد به النسبة الحكمية وهي ثبوت المحمول للموضوع لان الاسناد بمعنى ضم المحمول للموضوع الذي هو فعل الفاعل لا يتعلق به التصور في هذا المقام ولو عبر الشارح بالنسبة بدل الاسناد لكان أوضح (قوله كاف في الجزم بالنسبة) أي بوقوع النسبة أي كاف في الجزم بادراك انها واقعة أي مطابقة للواقع واذا كان ماذكر من تصور هذه الامور الثلاثة كافيا في الجزم بالحكم فلم يتوقف الحكم حينئذ على واسطة فتم ماذكره من كون الحكم هنا بديهيا اذ لو كان نظريا او ضروريا غير بديهي لما كفى تصور هذه الامور الثلاثة في الجزم به بل لا بد من الاحتياج لواسطة اما دليل أو حدس او تجربة (قوله وليس ماذكر) اى وليس ماذكره المصنف من قوله لاستواء نسبة الوضع الخ وهذا جواب عما يقال لا نسلم ان الحكم هنا بديهي اذ لو كان بديهيا لما صح اقامة الدليل عليه لان الدليل انما يذكر لاثبات أمر غير معلوم (قوله ماهو من هذا القبيل) مبتدأ وقوله لا يفيد خبر وما واقعة على كل من الجزئيات كهذا والذي وأنت ومن والمراد بهذا القبيل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام والكلام على حذف مضاف أى ماهو من ما صدق هذا القبيل كما أشار لذلك الشارح (قوله لا يفيد التشخص) أى التعيين عن بقية الافراد الموضوع لها (قوله الا بقرينة معينة) اى كالاشارة الحسية والعلم بالصلة

مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة وليس ماذكره استدلالا بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال والبديهيات قد ينبه عليها إزالة لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة من الخفاء (ماهو من هذا القبيل) أى ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها تحت أمر عام (لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة)

مراده ومعلوم من السابق فان بين البداهة والعلم من السابق العموم والخصوص الوجهي ويؤيده مانقله العصام عن شيخه مسعود الشيرواني حيث قال وأفيد أن لحمل التنبيه على المعنى الثاني مساغا (قوله مع الاسناد يكفي الخ) العبارة مقلوبة او المراد كما قال الكردي بالاسناد النسبة الحكمية وبالنسبة وقوعها (قوله وليس ماذكره الخ) جواب سؤال تقديره كيف يكون الحكم بديهيا مع استدلال المصنف عليه بقوله لاستواء الخ المقتضي انه نظري اذ هو المحتاج لنصب الدليل بخلاف البديهي (قوله ماهو من هذا القبيل) ما واقعة على كل من الجزئيات كهذا والذى وأنا ومن والمراد من هذا القبيل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام على تقدير مضاف اي مما صدق هذا القبيل كما اشار الى ذلك الشارح فعلمت انه ليس المراد بالما صدق المعني اى الذوات كما سبق الى بعض الاوهام تامل (قوله لا يفيد التشخص) اي التعين عن بقية المشخصات (قوله الا بقرينة معينة) كالاشارة

والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب وتقدم المرجع (قوله لان وجه افادته) أى ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام والمراد بالوجه الطريق والمراد بالافادة الدلالة (قوله وهو لايختص به) أي وذلك الماصدق لايختص بالواحد من تلك المشخصات بعينه وتوضيحه ان هذا مثلا من ماصدق اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام لا يدل على زيد بعينه لان طريق دلالته عليه الوضع له وهو غير مختص بالوضع له وحينئذ فلابد فى دلالته عليه من القرينة كالاشارة الحسية (قوله لاستواء الخ) فيه ان الاستواء من الامور النسبية التي لا تعقل الا بين أمرين فلا يضاف لواحد فلعل فى كلام المصنف قلبا * والاصل لاستواء المسميات فى نسبة الوضع اليها والى هذا يشير قول الشارح اذ مع اشتراك الكل فى تلك الخ (قوله اذ مع اشتراك الكل) اى كل المسميات وقوله فى تلك اى فى تلك النسبة أعني نسبة الوضع للمسميات وهذا تتميم لتعليل المصنف فكانه قال وحيث كانت جميع المسميات مشتركة فى نسبة الوضع لها فلابد الخ (قوله فى افادة التعيين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اى فى افادة ماهو من هذا القبيل التعيين وقوله ينضم اليه اى لماهو من هذا القبيل وقوله به اي بسببه له أى ذلك الامر وقوله وهو أى ذلك الامر الذي يحصل بسبب التعيين وقوله المعني اى المقصود بالقرينة (قوله سيان) اى مستويان وقوله فى عدم افادة المعنى الموضوع له بدون قرينة فيه انهما يفيدان الموضوع له بدون القرينة بالنسبة للعالم بالوضع لكن لا يفيد ان تعيين المراد الابها ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف أي سيان

الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب وتقدم المرجع (قوله لاستواء نسبة الوضع الخ) فى العبارة قلب والاصل لاستواء المسميات فى نسبة الوضع لان الاستواء وما شابهه انما يكون فى متعدد والى ذلك أشار الشارح بقوله اذ مع اشتراك الكل اى المسميات فى تلك أى نسبة الوضع (قوله فى افادة التعيين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة ماهو من هذا القبيل التعين (قوله فى عدم افادة ماهو من هذا القبيل التعيين (قوله فى عدم افادة المعنى الموضوع له) فيه انهما يفيدان المعنى الموضوع له بدونها بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لا يفيدان تعيين المراد الابها اه أبو البقاء وقد يجاب بتقدير المضاف أى افادة تشخيص المعنى

لان وجه افادته لواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهو لايختص به (لاستواء نسبة الوضع الى المسميات) اذ مع اشتراك الكل فى تلك لابد فى افادة التعيين من أمر ينضم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعني بالقرينة فان قيل ماهو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان فى عدم افادة المعني الموضوع له بدون القرينة وفى تعدد مثى الموضوع له فما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما

فى عدم افادة تشخص المعنى الموضوع له (قوله لزوم التعيين) أى لزوم التعين والتشخص فى المعنى أى فيما هو من هذا القبيل وقوله وعدمه أى وعدم لزوم تعيين المعنى اي فى المشترك اللفظى فانه لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعيين لمعنى الموضوع له كما فى الاعلام كزيد المشترك فانه موضوع باوضاع متعددة والموضوع له بكل وضع معين وتارة لا يحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كما فى الكليات كعين فانه موضوع للباصرة والجارية والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمرو وغيرهما وكذا الجارية (قوله ووحدة الوضع) أي ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل ولزوم تعدده فى الالفاظ المشتركة (قوله فان قلت اللفظ الخ) هذا منع لقوله ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة وهذا المنع الذى ذكره الشارح محصله قياس من الشكل الاول حذفت صغراه لسهولة حصولها وحذفت نتيجته أيضا وتقريره هكذا ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة مستعمل فى معناه الحقيقي وكل ما هو مستعمل فى معناه الحقيقى لا يحتاج لقرينة ينتج كل ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة لا يحتاج لقرينة فقول الشارح اللفظ الخ أل فيه للاستغراق لانها كبرى القياس وهي يجب ان

لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فانْ قلت اللفظ بحسب استعماله فى معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازى على ما هو المقرر فكيف حكمت عليه بالاحتياج

بقرينة ما سبق (قوله لزوم التعيين) بمعني التعين والتشخيص فى المعني أي فيما هو من هذا القبيل (قوله وعدمه) أي فى الالفاظ المشتركة واعلم ان قوله وعدمه يحتمل عطفه على التعيين اى ولزوم عدم التعيين وعليه يكون الفرق اضافيا أي بالنسبة لما مدلوله كلى من المشترك لا لما مدلوله جزئى كالاعلام المشتركة كما هو ظاهر وحينئذ يتجه اولوية تقديم الفرق الثاني على الاول ويحتمل عطفه على لزوم اي وعدم لزوم التعيين وعليه يكون الفرق حقيقيا بالنسبة للقسمين وبذلك تعلم ان ماذكره المحشي من كون الفرق اضافيا مع عدم افادة عبارته العطف على لزوم غير ظاهر وان تكلف البهوتى في تصحيحه اه تامل

(قوله ووحدة الوضع) أي ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل ولزوم تعدده في الالفاظ المشتركة (قوله اللفظ بحسب الخ) كبرى قياس من الشكل الاول حذفت صغراه لسهولة حصولها نظمه أن يقال كل ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة مستعمل فى معناه الحقيقي وكل مستعمل فى معناه الحقيقى لا يحتاج الى قرينة فكل ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة لا يحتاج الى

تكون كلية فى الشكل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان قوله فى الكبرى وكل ماهو مستعمل فى معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ان أراد القرينة المصححة للاستعمال فسلم لكن هذا خلاف الموضوع لان الموضوع القرينة المعينة وان أراد القرينة المعينة فالكبري ممنوعة اذلا بد من القرينة المعينة هنا وفى المشترك لاجل دفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد (قوله بما ذكروه) اى من قولهم فى كبرى القياس وكل لفظ مستعمل فى معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة (قوله لمجرد الاستعمال) اي للاستعمال المجرد عن التعيين وأما تعيين المراد فيحتاج اليها (قوله بخلاف المجاز) اى فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذهى التى يتوقف عليها تحقق المجاز كما أشار لذلك الشارح بقوله لينصرف الخ وأما القرينة المعينة المراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه الا تري انه اذا قيل لك رأيت بحرا ماشيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقي ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم أو كرم (قوله للاستعمال فيه) ظاهره ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فتجعل اللام للتعليل وصلة الوضع محذوفة اى الذى وضع اللفظ له لاجل الاستعمال

قرينة (قوله قلت المراد الخ) حاصله النظر فى قولهم فى الكبرى لا يحتاج الى قرينة بانهم ان ارادوا القرينة المصححة لاستعمال ماذكر فيما وضع له فمسلم لكن ليست بمرادة هنا وان ارادوا القرينة المعينة فممنوع كما هو ظاهر (قوله بما ذكروه) اى من قولهم اللفظ بحسب استعماله الخ (قوله لمجرد الاستعمال) اي الاستعمال المجرد وأما التعيين المراد فيحتاج اليها (قوله بخلاف المجاز) اي فانه يحتاج الى قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذهى التى يتوقف عليها تحقق المجاز والى ذلك أشار بقوله لينصرف الخ وأما القرينة المعينة للمراد من المعانى المجازية فلا يتوقف عليها تحققه ألا ترى انه لو قيل لك رأيت بحرا ماشيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقي ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم أو كرم قال عصام الدين في الرسالة الفارسية اعلم ان المجاز يكفى فى تحققه القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وأما القرينة المعينة للمراد منه فليست شرطا فى التحقيق بل فى قبوله عند البلغاء فان فقدت كان مردودا الا ان يتعلق بعدم ذكر المعينة غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فيكون مقبولا حسنا اه (قوله للاستعمال فيه) ظاهره ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فاللام لام العاقبة وصلة وضع محذوفة اي الذى وضع اللفظ له لاجل

قلت المراد بما ذكروه هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفى فى صحة استعماله فى معناه كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك لينصرف عن ارادة المعني الحقيقى الذى وضع فاللفظ للاستعمال فيه فالاحتياج للقرينة فيما نحن فيه وفى المشترك لدفع

فيه

مزاحمة المعانى الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال وللفراغ من المقدمة شرع فى المقصود فقال (التقسيم) مبتدأ أو خبر على مامر والمحذوف هو المذكور

فيه (قوله وفهم المراد) عطف على دفع عطف لازم على ملزوم لانه يلزم من دفع مزاحمة المعانى فهم المراد (قوله فى المقصود) أى الاصلى والتبعى فالاصلى تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والتبعى بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معني الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيما وضعت له بخلاف الآخر فان معنى العلم الشخصي منها جزئى ومعنى البقية كلى اتفاقا (قوله على مامر) أى وهذا الاعراب جار على طبق الاعراب الذى مر فى المقدمة وأتي الشارح بهذا اشارة الى ان هذا الاعراب ليس خاصا بالتقسيم بل قد مر له نظيره فى المقدمة فان قلت ان كلا من المقدمة والتقسيم ترجمة فيعلم من جريان هذا الاعراب في المقدمة جريانه فى التقسيم وحينئذ فلا فائدة في ذكره هنا * وأجيب بانه انما اعاده خوفا من نسيان مامر لطول العهد (قوله هو المذكور) اى هو المذكور فيما سبق وهذا هو الذى شرع فيه ويحتمل ان المراد ان المحذوف هنا الذي يقدر هذا اللفظ أى لفظ المذكور والتقدير حينئذ المذكور فيما يأتى التقسيم أو التقسيم هو المذكور فيما يأتى * فان قلت ان جعل التقسيم خبرا مشكل بان ما يأتى تقسيمات متعددة لا تقسيم واحد فكان الواجب أن يقول تقسيمات * وأجيب بان التقسيم مصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والمتعدد وذلك لان مدلوله الماهية

الاستعمال فيه (قوله مزاحمة) أى مشاركة (قوله فى المقصود) أى الاصلى والتبعى فالاصلي تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والتبعى بيان معني العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيما وضعت له بخلاف الآخر فان معنى العلم الشخصى منها جزئي اتفاقا ومعنى البقية كلى اتفاقا تامل (قوله التقسيم) فان قلت المذكور تقسيمات فلم عبر عنها بالمفرد *أجيب بان المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما أفاده العصام (قوله على مامر) أي وذلك جار على الاعراب الذي مر فى المقدمة (قوله والمحذوف هو المذكور) يحتمل ان المراد لفظ المذكور وفى اطلاق الخبرية علي التقسيم حينئذ تساهل ويحتمل ان يكون أشار به الى ماقدره سابقا أي هذا الذي شرع فيه ومعنى المذكور على الاول الذى يذكر وعلى الثانى الذى ذكر وربما يرجح الاحتمال الاول قوله على مامر وان كان غنيا عن التصريح بما بعده

وهى كما تتحقق فى الواحد تتحقق فى المتعدد (قوله ومعني التقسيم) أى فى الاصطلاح واما معناه في اللغة فهو جعل للشيء اقساما وانما تعرض الشارح لبيان معناه لان الحكم على الشيء وبه فرع عن تصوره (قوله هوضم قيدين الخ) انما أتى بضمير هو دفعا لما يتوهم ان قوله ضم قيدين بدل من التقسيم وان الخبر شيء آخر وقوله قيدين احترازمن ضم قيد واحد للعام فلا يسمي تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان لتقسيم الكلى وأما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى أجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثاني ثم ان قوله قيدين أعم من ان يكونا متباينين أو متخالفين والاول كضم ناطق وصاهل للحيوان فاذا ضممت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضممت له صاهل حصل فرس والثانى كضم الضحك والكتابة للانسان فاذا ضممت الضحك اليه حصل ضحك وان ضممت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من القسمين غير مباين للآخر لامكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم تنافى القيود فى الضاحك والكاتب وتنافيهما فى الانسان والفرس فتنافى الجزء يستلزم تنافى الكل (قوله ليصير ذلك العام الخ) المحل للضمير وانظر ما النكتة فى الاتيان بالظاهر بدله ثم ان ظاهره ان الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطقية مع ان الانسان مجموع الامرين العام والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء فى انضمام للسببية أما لو جعلت بمعنى مع لاقتضى كلامه ان الانضمام جزء من النون وهو لا يصح والحاصل ان ظاهره لا يصح سواء جعلت الباء للسببية أو للمصاحبة اللهم الا ان تجعل بمعني مع وتجعل اضافة بانضمام لكل من اضافة الصفة للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعني حينئذ ليصير ذلك العام قسما مع كل قيد منضم اليه فتامل (قوله باعتبار تنافى الخ) الباء للسببية أي ان تباين الاقسام وعدم تباينها

(قوله ومعنى التقسيم) أى اصطلاحا وأما لغة فجعل الشيء أقساما (قوله هو ضم) الظاهر انه لا محل لهذا الضمير (قوله قيدين الخ) ظاهره ان ضم قيد واحد لا يسمى تقسيما وهذا بيان تقسيم الكلى وأما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى أجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من أقسامه فالاول والا فالثانى (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله تنافى القيود أو تخالفها) الاول كضم الناطق الى الحيوان فيصير انسانا وضم الصاهل اليه فيصير فرسا وهكذا والثانى كضم

ومعني التقسيم هو ضم قيدين أو أكثر الى عام ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم الآخر أو غير مباين له باعتبار تنافى القيود أو تخالفها فقط

بسبب اعتبار تنافى القيود وعدم تنافيها والاول وهو ما كانت أقسامه متباينة يسمي تقسيما حقيقيا والثاني وهوما كانت أقسامه غير متباينة يسمي تقسيما اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثانى صحته (قوله والمتبادر) أي عند اطلاق التقسيم وقوله بحسب العرف أى عرف العلماء مطلقا اعتبار التباين أى وأما بحسب اللغة فالظاهر اعتبار كل من التباين والتخالف (قوله مجملا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه أى حالة كون التقسيم مجملا أو أنه تمييز أى وحاصله من جهة الاجمال (قوله أولا) ظرف للتقسيم فهو منصوب على الظرفية أي تقسيم اللفظ فى الاول أو أنه منصوب على المصدرية أي تقسيما أولا أي اوليا (قوله وتقسيم الاول منه) أي وتقسيم الاول وهو مامدلوله كلي حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ وكان المناسب لقوله أولا ان يقول وتقسيم الاول ثانيا لان هذا اشارة للتقسيم الثانوى فهو مقابل لقوله أولا (قوله وتقسيم الثانى) أي وهو مامدلوله مشخص حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ (قوله على وجه) أى طريق وهو متعلق بتقسيم اللفظ اى وحاصل ذلك التقسيم تقسيم اللفظ على طريق سهل وقوله منضبطة أى منحصر به تلك الاقسام أي منحصر به المقصود منها على

الضاحك والكاتب للانسان ويسمي الاول تقسيما حقيقيا والثاني اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثانى صحته (قوله والمتبادر) أي عند اطلاق التقسيم (قوله من هذا القبيل) يعني ما اعتبر فيه تنافى القيود قال المحشى وفيه ان تغلب ويزيد وشمر فيه العلم والفعل اه ولذلك قال العصام ومانحن فيه تقسيم اعتبارى لاجتماع العلم والفعل فى يزيد وليس حقيقيا اه أى والاقسام الحقيقية لا تجتمع لتنافيها وأقول لم تجتمع الفعلية مع العلمية فى الامثلة المذكورة لانها نقلت عن الفعلية الى مجرد الاسمية فهى قبل النقل أفعال وبعده اسماء فاين الاجتماع (قوله مجملا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه اي حال كون التقسيم مجملا (قوله أولا) ظرف تقسيم (قوله الاول) أي مامدلوله كلى حال كونه كائنا من مطلق اللفظ (قوله والى مشتق وفعل) لعل السرفى اعادة الى هنا دون بقية المعطوفات الاشارة الى مخالفة الاولين للاخيرين فى المدلول فان مدلول الاولين بسيط والاخيرين مركب (قوله على وجه) متعلق بتقسيم أى على طريق سهل

والمتبادر بحسب العرف هو اعتبار التباين ومانحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملا تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله أولا الى قسمين مامدلوله كلى وما مدلوله مشخص وتقسيم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك الاقسام

الوجه الآتى (قوله فان تحقيقها) المناسب ان يقول فان ضبطها و لعل في كلامه حذف مضاف أي فان تحقيق ضبطها والمراد فان تحقيقها على هذا الوجه وهذا علة لكيفية التقسيم على هذا الوجه أى وانما قسم على هذا الوجه أى الضابط لهذه الاقسام لان تحقيقها الخ (قوله من مزال) جمع مزل بمعنى موضع الزلل بمعني الخطا فليس فى الكلام حذف والاقدام مستعار للاذهان على طريق الاستعارة التصريحية بجامع الجولان فى كل والمزال ترشيح امابق على معناه قصديه تقوية الاستعارة أو مستعار للامور الصعبة والمعني فان تحقيقها من الامور الصعبة التى تخطيء فيها الاذهان (قوله اى الموضوع) أشار بذلك الى ان أل فى اللفظ للعهد (قوله اي المعنى الموضوع له) هذا بيان للمدلول وربما أفاد هذا ان المدلول والمعني الموضوع له من قبيل المترادفين ولكن كلامه بعد يقتضى انهما من قبيل المتساويين اى فهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وكان الاولى ان يزيد الحاصل فى العقل بعد قوله اى المعني بدليل قوله فان الحاصل الخ (قوله فان الحاصل فى العقل) أى فان المعني الحاصل فى العقل اى المدرك بالعقل والمتصور فيه من حيث الخ وهذا علة لتفسير المدلول بالمعني الموضوع له مع توجيه تسميته باسماء أخر باعتبارات (قوله يعبر عنه بهذه العبارة) اى يعبر عنه بالمعنى الحاصل فى العقل ويسمي من هذه الحيثية معلوما ايضا (قوله ومن حيث انفهامه مطلقا) اى ومن حيث انفهامه

فان تحقيقها من مزال الاقدام (اللفظ) أى الموضوع (مدلوله) اى المعني الموضوع له فان الحاصل فى العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفهامه مطلقا يسمي مفهوما ومن حيث انفهامه

(قوله فان تحقيقها) علة لكيفية التقسيم اي انما قسم على هذا الوجه لان تحقيقها اه كردى (قوله من مزال الاقدام) اى من محال خطا الاذهان لقوة الخلاف فى الموضوع له اولصعوبة المدرك ففى الكلام مضاف محذوف واستعارة امافي مزال أو اقدام ولا يخفى تقريرها على من عرف البيان وفى نسخة مزالق بالقاف وعليها كتب الكردى ثم قال شبه الذهن بالقدم فى الزلق لان الزلق كما يثبت للقدم يثبت للذهن اه (قوله فان الحاصل) علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته باسماء أخر باعتبارات (قوله بهذه العبارة) اى المعني الحاصل فى العقل ويسمي من هذه الحيثية معلوما أيضا (قوله مطلقا اى انفهاما غير مقيد بملاحظة الدال لا يقال يعارض هذا ما نقله بعض أرباب الحواشى عن السعد من أنه يقال له من حيث حصوله عند العقل من اللفظ مفهوم لانا نقول لا معارضة لان المفهوم قسمان مفهوم مطلق ومفهوم مقيد بكونه مفهوما من اللفظ والذي في كلام الشارح هو الاول و المنقول عن السعد

انفهاما

انفهامامطلقاغير مقيد بملاحظة دال أى انه لوحظ انفهامه فقط (قوله بانفهام غيره) أى بسبب انفهام غيره وهو الدال عليه (قوله بازائه) أي بازاء ذلك المعنى الحاصل فى العقل أى من حيث وضع اللفظ فى مقابلته (قوله ومن حيث القصد اليه) أى لذلك المعنى الحاصل فى العقل من اللفظ الذي أفاده يسمي معنى وكان المناسب لما تقدم ان يقول ومن حيث انه عنى من اللفظ الدال عليه يقال له معنى فيلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية كما فعل فيما قبل هذه الحيثية الا ان يقال ان الشارح فعل ذلك اشارة الى انه كما يجوز ان يلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية يجوز ان يلاحظ في التسمية مرادف مدخول الحيثية ثم ان ظاهر الشارح ان المعنى اسم للحاصل فى العقل بقيد كونه قصد من اللفظ الذي أفاده فعلى هذا لو خطر بالبال معنى ولم يكن مدركا من عبارة لا يقال له معنى لفقد قيد القصد وليس كذلك بل يقال له معني نعم اطلاق المعني عليه قليل فلعله لقلته نزله الشارح منزلة العدم ولم يلتفت له ثم ان المحصل من كلام الشارح ان هذه الامور الخمسة وهى الحاصلة فى العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعني متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وأورد عليه ان المعني الالتزامى والتضمني يقال لكل منهما معني ومدلول ولا يقال له موضوع له وحينئذ فلا يتم ماذكره الشارح من التساوى بين الامور الخمسة وأجيب بان اعتبار التساوي بين هذه الامور الخمسة بالنظر للمعنى المطابقى أى المدلول الذى يدل عليه اللفظ مطابقة وعدم اعتبار التساوي بين هذه الامور الخمسة بالنظر لمدلول اللفظ مطلقا الشامل للمدلول الالتزامى وكلام هو الثانى اه بهوتى (قوله بانفهام غيره) أى داله لا يقال مقتضى كلامه ان المدلول والموضوع متساويان وهو مخالف لما فى شرح الشيخ النجارى من ان الموضوع والمسمي خاصان بما يدل اللفظ عليه مطابقة بخلاف المدلول لانا نقول كلام النجارى في المدلول المطلق الشامل للمدلول الالتزامى وكلام الشارح فى المدلول الذي وضع له اللفظ اه بهوتي (قوله ومن حيث القصد اليه من اللفظ الخ) قال السيد فى حاشية شرح الشمسية وقد يكتفى فى اطلاق المعني على الحاصل فى العقل بمجرد صلاحيته لان يقصد من اللفظ سواء وضع له لفظا أولا اه وهو يفيد أن اطلاق المعني على الحاصل فى العقل لا يتوقف على القصد المذكور بل على الصلاحية وهى أعم من القصد بالفعل (قوله افادة) منصوب على العلية أى لاجل افادة

بانفهام غيره مدلولا ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا ومن حيث القصد اليه من اللفظ الذي أفاده معني

الشارح في المدلول الذي وضع له اللفظ مطابقة وكلام السائل في المدلول المطلق الشامل الالتزامي فتامل (قوله اما كلي أو مشخص) هذه قضية منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو (قوله لان مدلوله) أي لان مدلول اللفظ وقوله اما ان يمتنع الخ فاعله ضمير المدلول أو فرض بزيادة من وعلى كل فالاسناد مجازي لان الممتنع حقيقة من فرض صدق المدلول على كثيرين العقل فان قلت لم أقحم لفظ فرض مع استقامة المعني عند حذفه قلت للاشارة الى انه لا يشترط أن يكون للكلي افراد خارجية بل الشرط ان يكون لو فرض له افراد في الخارج لصدق عليها كشمس * فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئي يمكن فيه ذلك الفرض ويكون كليا قلت الفرض قسمان انتزاعي وهو انتزاع العقل صورة الشيء عن ذلك الشيء أي استحضار العقل صورة الشيء منه كاستحضاره صدق الحيوان على افراده واختراعي وهو انتزاع صورة الشيء لا عن ذلك الشيء كاستحضار صدق ذات زيد وحملها على افراد فهذا الاختراع والاستحضار غير ناشيء عن تلك الذات ولا مدخل لها فيه لانها جزئي والفرض الاول صحيح وهو المراد في هذا المقام والثاني كاذب وهو الموجود في الجزئي وليس بمرادهنا وهذا الفرض هو الذي يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حمارا كان ناهقا فاستحضار صدق ذات زيد علي متعدد لا يوجب كليته لان صدقها غير ثابت في نفس الامر واستحضار صدق الانسان وكذلك الشمس يوجب كليتهما لان صدقهما ثابت في نفس الامر

(اما كلي او مشخص) لان مدلوله اما ان يمتنع من فرض صدقه

المخاطب اه كردي وفي نسخة الذي أفاده (قوله اما ان يمتنع) فاعله المدلول أو فرض بزيادة من والاسناد مجازي على كل اذ الممتنع حقيقة العقل (قوله من فرض صدقه) فان قلت لم أقحم لفظ فرض مع استقامة المعني عند حذفه قلت الاشارة الى انه لا يشترط أن يكون للكلي أفراد خارجية بل الشرط ان يكون لو فرض له افراد في الخارج لصدق عليها كشمس * فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئي يمكن فيه ذلك الفرض بان يجعل مدخولا لاداة الفرض كان يقال لو كان زيد كليا لصدق على كثيرين * قلت الفرض قسمان انتزاعي بان ينتزع العقل صورة الشيء عن الشيء ويكون منشأ الانتزاع ذات ذلك الشيء وهذا هو المراد في أمثال هذا المقام واختراعي بان يخترع العقل صورة الشيء لا عن الشيء ولا يكون لذات الشيء مدخل في هذا الاختراع وهذا هو الفرض الذي

(قوله وحمله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى أن الصدق فى المفردات معناه الحمل وفى القضايا معناه التحقق (قوله حقيقيا) أى لا اضافيا لان الاضافى قد يكون كليا لانه ما اندرج تحت كلى ولو كان كليا وحينئذ فبين الجزئى الحقيقي والاضافى عموم وخصوص مطلق فالانسان جزئى اضافى فقط لاندراجه تحت كلي وهو حيوان وزيد حقيقي واضافى (قوله فان قيل هذا التقسيم الخ) حاصله ان ما ذكره المصنف من التقسيم فاسد وبيان ذلك أن قوله اللفظ اما كلى أو مشخص كبري قياس حذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة ان السياق فى تقسيمه وقد وجدنا ذلك القياس منتجا للفساد ومن المعلوم أن فساد النتيجة اما لفساد الصغري أو لفساد الكبرى أو من عدم وجود الشروط المعتبرة فى صحة الانتاج والشروط موجودة والصغرى صحيحة وحينئذ فكذب النتيجة انما جاء من فساد الكبرى وهى قول المصنف اللفظ اما كلي أو جزئى وحاصل الجواب انا لا نسلم ان شروط صحة الانتاج موجودة والفساد انما جاء من الكبرى بل الفساد انما جاء من عدم وجود الشروط التي تكون بها صحة الانتاج وذلك لان من جملتها اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبري والمراد باندراجه تحته ان لا يكون مباينا له فيصدق بما اذا كان أخص منه أو مساويا له كما فى كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فان انسانا مساو لناطق والقياس المذكور هنا ليس فيه اندراج بل موضوع الصغرى مباين لموضوع الكبرى وذلك لان صغرى هذا القياس قضية طبيعية حكم فيها على الطبيعة والحقيقة والكبرى منفصلة كلية والمحكوم عليه فيها كل فرد ومعلوم ان الماهية غير الافراد فظهر ان فساد النتيجة من عدم استيفاء شروط الانتاج لا من الكبرى كما توهمه السائل اذ هي صحيحة فتم ما قاله المصنف من صحة التقسيم (قوله لان الالف واللام) الاولى لان ال وذلك لان كل كلمة وضعت على أكثر من حرف انما يعبر بذاتها

وحمله على متعدد فهو المشخص ويسمي جزئيا حقيقيا أولا يمتنع كذلك فهو فان قيل هذا التقسيم فاسد لان الف واللام في اللفظ

يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حمارا لكان ناهقا وهو الموجود فى الجزئى وليس بمرادهنا كما عرفت تامل (قوله وحمله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى ان الصدق في المفردات بمعنى الحمل وأما فى القضايا فبمعنى التحقق (قوله لان الالف واللام) الاولى أل لان كل كلمة وضعت على أكثر من حرف انما يعبر بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جر وال حرف

فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جر وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت على حرف فانه يعبر عنه باسمها فيقال مثلا التاء ضمير متصل والباء حرف جر (قوله فمعناه حينئذ) أى فمعنى اللفظ حين اذ جعلت ال للاستغراق كل لفظ الخ وهذا اشارة الى ان كلام المصنف كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع لقرينة السياق لان السياق تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى (قوله فنقول) اي اذا علمت أن ال فى كلام المصنف للاستغراق وأن مورد القسمة ماذكر فنقول فى تقرير القياس المثبت لفساد كلام المصنف (قوله فمورد القسمة الخ) هذا محصل النتيجة لا ذاتها لان ذات النتيجة مورد القسمة اما كلي اومشخص (قوله اما من الخ) كان الاولى اسقاط لفظ من فى الشقين ولذا قال فان كان الاول الخ (قوله فان كان الاول) اى فان كان مورد القسمة الشق الاول وهو اللفظ الذى مدلوله كلى فلا يشمل الثاني وهو ما كان مدلوله مشخصا وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلي الى كلى والى مشخص لان هذا تقسيم للشىء لنفسه ولغيره وهو باطل (قوله وان كان الثانى) أى وان كان مورد القسمة هو الثانى يعنى اللفظ الذي مدلوله مشخص (قوله فلا يشمل الاول) اى فلا يشمل ما اذا كان مدلوله كليا وحينئذ فلا يصح تقسيم المشخص لكلي ومشخص لانه تقسيم للشيء لنفسه وغيره وهو باطل (قوله قلنا الخ) حاصله ان كبرى القياس التى اشار لها المصنف بقوله اللفظ مدلوله اما كلى أو مشخص منفصلة حقيقية كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد وصغراه وقول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية وحينئذ فلا ينتظم منهما قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع

تعريف بخلاف ما اذا وضعت على حرف فانه يعبر باسمها فيقال التاء ضمير متصل والباء حرف جر وهكذا (قوله ههنا) اي بخلافها فى قوله سابقا اللفظ قد يوضع الخ فانها للعهد كما عرف (قوله فمعناه حينئذ) أى معنى اللفظ حين اذ جعلت أل للاستغراق ففى المتن كبرى قياس وحذفت صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة ان السياق فى تقسيمه كما اشار الى ذلك بقوله فى تقرير الاشكال فنقول الخ اذ هو تصوير للقياس المركب من المقدمتين (قوله فمورد القسمة الخ) محصل النتيجة لا ذاتها (قوله اما من الخ) كان الظاهر اسقاط لفظ من فى الشقين ولذا قال فان كان الاول الخ (قوله قلنا

ههنا للاستغراق فمعناه حينئذ كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او مشخص ولاشك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فنقول مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعني وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او مشخص فمورد القسمة اما من القسم الاول او من الثانى فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثانى لا يشمل الاول قلنا

الكبرى لان المراد من موضوع الصغري الماهية ومن موضوع الكبرى الافراد وهما متباينان ففساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لا من الكبرى اذهى صحيحة (قوله معني قولنا كل لفظ) أي معني قول المصنف كل لفظ اما كلى أو مشخص الذى جعله كبرى للقياس (قوله ان كل فرد متصف الخ) أى فهي قضية منفصلة حقيقية كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد (قوله على سبيل الانفصال) متعلق بقوله متصف والمراد بالانفصال الحقيقى التنافى بين الوصفين فلا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله فمورد القسمة الخ) مفرع على محذوف والاصل معني قوله كل لفظ اما كذا أو كذا ان كل فرد متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال ومعنى قول المعترض فى الصغري مورد القسمة اللفظ الموضوع ماهية اللفظ وحينئذ فمورد القسمة الذى هو موضوع الصغرى غير مندرج فى هذه القضية أى في موضوع هذه القضية أعنى القضية الكلية الواقعة كبري لان الحقيقة غير الافراد فظهر من هذا ان قول الشارح فى هذه القسمة الاولى في هذه القضية وان

معني قولنا كل لفظ اما كذا أو كذا ان كل فرد من أفراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسمة

معني قولنا الخ) حاصله ان كبرى القياس المشار اليه فى الرسالة بقوله اللفظ مدلوله الخ منفصلة حقيقية أى حكم فيها بالانفصال الحقيقى على كل فرد وصغراه وهى قوله المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبري هذا ان حمل اللام على الاستغراق كما صرح به واما ان حمل على لام الجنس كما ذهب اليه المعتصم بلطف الحق فلا يصح هذا الجواب اذ المحلي بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم حينئذ اه قال البهوتى رحمه الله تعالى قوله فالقياس ينتظم حينئذ مشكل اذ لا يمكن أن ينتظم من طبيعتين لما علل هو به ولما فى كتب الميزان من الطبيعية لادخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى اوصغرى فما بالك اذا كانتا طبيعيتين فقد قول العصام مالم يقل فليحرر وأفسد بعضهم القياس بما حاصله ان المراد من محمول الصغرى المفهوم ومن موضوع الكبري الماصدقات فلم يتكرر الحد الاوسط فلم ينتج القياس وأورد عليه انه على هذا لا يكون الاوسط مكررا فى مثل قولنا العالم متغير وكل متغير حادث لان المراد بالمتغير مفهومه فى الصغرى وافراده في الكبري كما هو المتعين فى كل قياس لما صرح به أهل الميزان من أن المحمول المراد منه المفهوم والموضوع المراد منه الذات

فى الكلام حذف مضاف أى غير مندرج فى موضوع هذه القضية * فان قلت هذا الجواب انما يتم علي حمل أل فى اللفظ على الاستغراق كما قال فان حملت علي الجنس فلايتم هذا الجواب لان المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم حينئذ * قلت القياس لا يمكن ان ينتظم من طبيعتين لما صرحوا به فى كتب الميزان من ان الطبيعية لا دخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى أو صغرى فما بالك اذا كانتا طبيعيتين (قوله وماقيل فى أمثال هذا المقام) اي فى هذا المقام وأمثاله (قوله والمقسم لازم للاقسام) اى وهى هنا الكلى والجزئي وانما كان المقسم لازما للاقسام لان كل قسم عبارة عن المقسم مع زيادة قيد فالمقسم جزء من كل قسم (قوله ولازم اللازم لازم) اللازم وهو الانقسام الى الاقسام اللازم للمقسم اللازم للاقسام (قوله للاقسام) متعلق بانقسام وقوله لكل منها أى من الاقسام متعلق بيلازم اى فيلزم ان الكلي يكون منقسما الى كلى وجزئى وكذلك الجزئي يكون منقسما الى كلى وجزئي (قوله فالجواب الخ) خبر مامن قوله وما قيل ولشبهه باسم الشرط في العموم اقترن خبره بالفاء * وحاصله ان جهة اللزوم مختلفة وشرط الناتج قياس المساواة اتحاد جهة اللزوم (قوله بل من

غير مندرج فى هذه القسمة لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وماقيل فى امثال هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهنى والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من

والجواب ان المراد بالمفهوم فى كلامهم المفهوم التضمني وهو الوصف بمعني انه الملاحظ والمراعى قصدا وان لوحظ عند التقدير الافراد وملاحظة الافراد عند التقدير مرتات فى المثال المذكور بان يراد شيء ثبت له التغير بخلاف ماهنا فلا تكرار تامل (قوله غير مندرج فى هذه القسمة) لعله محرف عن هذه القضية اه بهوتي او المراد فى موضوع دال على هذه القسمة تامل (قوله الى الاقسام) متعلق بانقسام (قوله لكل منها) متعلق بلزوم (قوله فالجواب الخ) خبر مامن قوله وما قيل فى ولشبهه باسم الشرط فى العموم اقترن خبره بالفاء فما قيل من ان الخبر محذوف والتقدير يجاب عنه وان قوله فالجواب الخ جواب شرط مقدر اى اذا أردت الجواب فالجواب الخ تكلف غير محتاج اليه (قوله لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني) قال المحشي ما معناه ان ماذكره الشارح لا يصلح لحل المغالطة لان المقسم لازم لاقسامه ذهنا وخارجا لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فبالنظر للذهن يعود المحذور فالصواب فى الجواب ان يقال ان أردتم بالمقسم الملزوم فى الاول اللازم فى الثاني مفهومه وهو ذات ثبت لها التقسيم فاللزوم الاول مسلم والثاني ممنوع لان اللازم

حيث حصوله العيني) أى الخارجي (قوله ولازم الشيء الخ) أي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم أن يكون لازما لملزوم المقسم وهو الاقسام باعتبار الخارج (قوله كالكلية الخ) أى فان لزومها للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انها جزؤه ورد هذا الجواب بان المقسم لازم للاقسام ذهنا وخارجا لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فقول الشارح والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث حصوله العيني ممنوع والصواب في الجواب أن يقال ان المقسم له مفهوم وله ما صدقات فمفهومه شيء ثبت له القسمة وما صدقاته كالحيوان المنقسم لانسان وفرس وغيرهما والانسان المنقسم لزنجي وغيره واللفظ المنقسم لكلي وجزئي فان كان السائل اراد بالمقسم في قوله الانقسام لازم للمقسم المفهوم أى لمفهوم هذا اللفظ فاللزوم الاول مسلم والثاني باطل لان اللازم للاقسام ليس هو مفهوم المقسم بل ماصدقاته وان كان مراده به الماصدق كان اللزوم الثاني مسلما والاول ممنوعا وذلك لان الانقسام مرتب على التقسيم الذى هو فعل اختيارى فلا يكون لازما فانقسام اللفظ لكلي وجزئي والحيوان لانسان وفرس مرتب على تقسيمه اليهما والتقسيم اليهما فعل اختيارى وحينئذ فلا يكون انقسام اللفظ اليهما لازما للفظ وكذلك لا يكون انقسام الحيوان

حيث حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما لملزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا (والاول) أى اللفظ

للاقسام الماصدق لا المفهوم وان اردتم به المصدق انعكس الحال لان الانقسام مرتب على التقسيم الذى هو فعل اختياري فكيف يكون لازما قال العلامة البهوتي ولك دفع الاشكال باسهل مما ذكر بان تقول ما ذكره من قوله فيلزم الخ المرتب عليه الفساد ممنوع لان اللازم انما هو الانقسام الى الاقسام أي انقسام المقسم لازم للمقسم والمقسم الذى هو ملزوم الانقسام لازم للاقسام فاللازم انما هو انقسام المقسم الى كل من الاقسام لانه يلزم انقسام الاقسام لكل منها فقوله في الاشكال لان الانقسام الى الاقسام أى انقسام المقسم الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم الذى هو ملزوم الانقسام لازم للاقسام فينحل الى ان انقسام المقسم لازم للاقسام وهذا لا محذور فيه (قوله ولازم الشي الخ) أى والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم ان يكون لازما لملزومه اى ملزوم المقسم وهو الاقسام باعتبار الخارج (قوله كالكلية الخ) فان لزوم الكلية للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث

للانسان والفرس لازما للحيوان (قوله الذى مدلوله كلى) جعل الكلية وصفا للمدلول اشارة الى ان وصف اللفظ بالكلية تجوز (قوله او يقال بالتجوز) أى المجاز المرسل ففى الكلام على هذا مجاز لغوى من اطلاق اسم المدلول على الدال والجواب الاول مبنى على ان فى الكلام مجازا بالحذف ثم ان مقتضى الجواب الثانى اعنى ارتكاب المجاز اللغوى ان يكون المعنى والاول امادال مع انه ليس المقصود الاخبار بمطلق دلالة فيضطر الى ملاحظة اضافة الدال الى ذات اوحدث فالاسهل ان يقدر مضاف من اول وهلة بان يقال الاول اماذات اوحدث اي امادال ذات اودال حدث وان كان المجاز المرسل مقدما على المجاز بالحذف لكن الاسهل ماعلمت (قوله اى اما مدلوله الخ) قدره الشارح لاجل صحة حمل الذات وماعطف عليه على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خمسة احدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول اي ومدلول الاول فيكون في الكلام مجازا بالحذف على حد واسال القرية اي اهلها ثانيها التجوز فى اللفظ الاول بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر اي امادال ذات رابعها ان يقدر قبله مدلول اى مدلوله اماذات خامسها التجوز فى لفظ الخبر بان يراد به الدال فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على التوجهين الاولين غير سديد لانه تاويل قبل الاحتياج اليه وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات

الذى مدلوله كلي (اما ذات) اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجوز باطلاق اسم الذات والحدث على مايدل عليهما من اللفظ

انه فرد من افراد الحيوان فلم يوجد شرط انتاج قياس المساواة وهو انحادجهة اللزوم (قوله اى اما مدلوله) قدره ليصح حمل الذات وماعطف عليه على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خمسة احدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول اى مدلول الاول فيكون فى الكلام مجازا بالحذف على حد واسئل القرية اى اهلها ثانيها التجوز فى لفظه بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر اى امادال ذات رابعها ان يقدر مدلوله خامسها التجوز فى لفظه بان يراد به الدل فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على التوجيهين الاولين غير سديد لانه تاويل قبل الاحتياج اليه كما قال العصام وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى ومحوج الى التقدير فى قوله وهو اسم الجنس وقوله وهو المصدر اى وهو مدلول ماذكر ليصح الحمل على

اللفظ

للفظ دون المعنى (قوله وحينئذ الخ) الاولى جعله مرتبا على محذوف
والاصل و بماذكر من تقدير المبتدا وهو مدلول أو ارتكاب التجوز فى
اطلاق الذات صح الاخبار وحينئذ يستقيم الخ أى وحين اذ صح الاخبار بما
ذكرنا استقام حمل اسم الجنس على ضمير الاول * والحاصل ان صحة حمل
اسم الجنس على ضمير الاول متوقفة على صحة الاخبار فيما مر بماذكر
من تقدير مدلول قبل ذات أو ارتكاب التجوز فيها واما اذا لم يرتكب
التأويل فى الذات لا بتقدير مضاف قبله ولا بالتجوز فيه وارتكب التأويل
فى الاول بتقدير مدلول قبله أو بالتجوز فيه بان يراد به المدلول فلا
يستقيم الحمل فى قوله وهو اسم الجنس بل لابد فيه من التقدير أى وهو
مدلول اسم الجنس (قوله اسم الجنس) أى اسم الحقيقة (قوله كرجل) فيه انه

ضمير الاول (قوله وحينئذ) الظاهر حين اذ فسر الاول باللفظ المذكور
لا بالمدلول الكلى يستقيم الخ واما قول المحشى أى وحين تقدير المبتدا وهو
مدلوله او ارتكاب التجوز فى الاطلاق فيستقيم حمل قوله وهو اسم الجنس
على ضميره الراجع اليه على ظاهره اه فغير ظاهر لان حمل اسم الجنس
على ضمير الاول لا تتوقف استقامته على التقدير أو التجوز المذكور
وانما تتوقف عليه استقامة حمل ذات وما عطف عليه على الاول كما ذكرنا
اللهم الا ان يؤول كلام المحشى فانه لو لم يؤول بما ذكر لاقتضى الكلام حمل
ذات على الاول مرادا به المدلول لان الخبر عين المبتدا فى المعنى وحينئذ
لا يستقيم حمل اسم الجنس على ضمير الاول وهذا ظاهر ان جعل الاسناد
حقيقيا أما ان جعل مجازيا فالاستقامة موجودة لكن قد يقال الاسناد
المجازى خاص عند صاحب التلخيص ومن تبعه باسناد الفعل او معناه لغير
من هو له وما هنا ليس كذلك ثم قال المحشى وان لم يرتكب التأويل فى الاول
بان يجعل الاول عبارة عن المدلول فلا بد منه فى الثانى أى مدلول اسم الجنس
لكن التأويل فى الاول أولى ليكون التقسيم بالذات للفظ دون المعنى اه
بالمعنى وقوله فى الاول أى قول المصنف اما ذات وقوله بان يجعل الاول أى
لفظ الاول وقوله ليصح الحمل أى حمل اسم الجنس دل على ذلك كلامه
وقوله مدلوله قال الفهامة عصام الدين فيه انه ان أريد بالمدلول الموضوع
له فلا ينفع تأويل قوله أو نسبة بينهما بالمركب من الذات والحدث لان
المركب منهما ليس الموضوع له فى الفعل والمشتق بل الحدث والنسبة

وحينئذ يستقيم قوله (وهو اسم الجنس) كرجل (أو حدث وهو المصدر)

نكرة ومدلولها الفرد المنتشر واسم الجنس مدلوله الماهية * وأجيب بان اللفظ فيهما واحد لكن ان لوحظ بوضعه للماهية من حيث هي فاسم جنس وان لوحظ وضعه للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهران أسدا اسم جنس ورجل نكرة (قوله وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس) أى مع ان المصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع الماهية من حيث هي كانت ماهية ذات أوحدث (قوله عليه) أى على الخروج المفهوم من أخرج أى ليبني التقسيم الى الفعل والمشتق على خروجه منه وقرر بعضهم ان ضمير عليه عائد على المصدر لكن المتعين الاول بدليل قوله بعد فكانه قال الخ فانه قد بني التقسيم الى الفعل والمشتق فى هذا القول على خروج المصدر من اسم الجنس لانه بناهما على ذات المصدر الا ان يقال ان قول بعضهم الضمير عائد

وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل و المشتق عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلى مدلوله

والزمان فى الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة فى المشتق وان أريد بالمدلول ماهو أعم من الموضوع له فلا حاجة الى هذا التاويل لان النسبة مدلول تضمني لهما الا ان يقال المركب من الحدث والذات لا يقتضى ان يكون جميع اجزائه الحدث والذات بل يكتفى فيه ان يكون من اجزائه فلا يشكل بالمشتق و يشكل بالفعل لان الذات ليست من اجزائه ولا يخفى انه لو اريد بقوله أو نسبة أوذو نسبة لم يشكل بالفعل أيضا فهذا هو التاويل الحقيقي بالتعويل انتهى وفيه نظر لما سياتى من ان المراد بالذات هنا ما ليس حدثا ولا مركبا منه ولا من غيره فيشمل الزمان والسواد والبياض وحينئذ فالمراد بالذات فى مدلول الفعل هو الزمان فلا اشكال بالفعل كما لا اشكال بالمشتق فقد تحمل هذا الامام فحمل الذات على خصوص ما قام به العرض فاشكل عليه الامر (قوله وانما خرج المصدر عن اسم الجنس) اى حيث جعله قسيماله مع ان اسم الجنس مقسمه لانقسامه الى مصدر كالضرب والى غيره كرجل (قوله ليبنى) اي لان الفعل والمشتق انما يعنيان على المصدر لانه مادتهما لاشتقاقهما منه لا على مطلق الحدث كذا قال بعضهم والظاهر ان يقال معنى بنائهما عليه ان اللفظ الدال على الحدث الذى هو معنى المصدر ان اعتبر فيه الحدث اولا ونسب الى الذات فهو الفعل وان اعتبر فيه الذات اولا ونسب اليه الحدث فهو المشتق وسيتضح لك ذلك لكن فى كلام العصام ان اخراج المصدر من اسم الجنس ليتفرع عليه بيان الفعل والمشتق مزيف بان اخراج الفرد من التعريف لا يصح سيما للغرض الحاصل بدون الاخراج بان ينقسم اسم الجنس الى

على المصدر أي من حيث خروجه عن اسم الجنس فتامل (قوله اماحدث وحده) أى وهو المصدر وقوله أو غير حدث وحده أى وهو اسم الجنس وقوله اومركب منهما أى وهو الفعل والمشتق ووحده حال من حدث الواقع خبرا للمبتدا وصح وقوعه حالا مع جموده واضافته للضمير لتاويله بالمشتق أى منفردا واضافة مثله للضمير لا تفيده تعريفا * فان قلت حدث نكرة وهي شديدة الاحتياج للوصف فتاخير وحده يلتبس بالصفة فلم يقدم ليكون نصا فى الحالية * قلت أجيب عن ذلك بان شهرة لفظة وحده فى الحال ترفع الالتباس بالصفة فيصح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم (قوله أو غير حدث وحده) حال من غير كما سيذكره الشارح فى جواب الاشكال الآتي (قوله منهما) أى من الحدث وغيره (قوله مالا يكون حدثا ولا مركبا) أى معني مستقل بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره وهذا المعني شامل للبياض والسواد ونحوهما من الالوان أى و ليس المراد هنا بالذات ما قام بنفسه لخروج السواد والبياض منه مع ان الغرض ادخاله (قوله منسوبا الخ) صفة لمركبا والرابط محذوف أي منسوبا فيه (قوله أمر قائم بغيره) هذا جنس فى التعريف شامل للصفة الراسخة القائمة بالغير كالسواد والبياض ولذا أخرجه بقوله بعد ذلك يعبر عنه الخ فهما من قبيل الذات لا من قبيل الحدث

اماحدث وحده او غير حدث وحده أو مركب منهما والمراد بالذات ههنا ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا أحدهما الى الآخر وبالحدث أمر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية

المصدر وغيره (قوله اماحدث وحده) قال المحشى وحده حال من حدث خبر المبتدا وصح وقوعه حالا ن مع جموده واضافته للضمير لتاويله بالمشتق أى منفردا واضافة مثله للضمير لا تفيده التعريف * فان قلت حدث نكرة وهى شديدة الاحتياج للوصف فلم يجعل وحده صفة أو يقدم ليكون نصاً فى الحالية * قلت أجاب المحشى عن ذلك بقوله وشهرة لفظ وحده فى الحال ترفع الالتباس بالصفة فصح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم (قوله او غير حدث وحده) حال من غير كما سيذكره الشارح فى جواب الاشكال الآتى (قوله منهما) اى من الحدث وغيره (قوله والمراد بالذات ههنا) أى وليس المراد به ماقام بذاته لاخراجه نحو السواد والبياض مع ان الغرض ادخاله (قوله مالا يكون) أى معنى مستقل بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره كما قاله العصام (قوله منسوبا) حال من الهاء فى منه العائدة على الحدث وغيره اى حالة كون الحدث وغيره منسوبا الخ أو صفة لمركبا والعائد محذوف تقديره فيه فتامل (قوله يعبر عنه الخ) قيد لا بد منه

(قوله كالضرب) أي فانه يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون وهو زدن وقوله كالقتل أى فانه يعبر عنه فى تلك اللغة بما آخره تاء ونون وهو كشتن والحاصل ان الدال والنون والتاء والنون علامتان للمصدر فى تلك اللغة فيعبر عن الضرب فيها بزدن وعن القتل بكشتن وعن الذهاب برفتن وعن الا كل بخوردن وعن الشرب بخو شيدن فالكاف في قوله كالضرب وكالقتل للتمثيل (قوله فيخرج) اى من تعريف الحدث بالقيد المذكور وهو قوله يعبر عنه واضافة معني للسواد بيانية أو انها حقيقية وفى الكلام حذف مضاف اى معني لفظ السواد (قوله لعدم التعبير) أى لعدم التعبير عنهما فى تلك اللغة بما آخره دال ونون ولا تاء ونون فلا ينافى انه عبر عنهما فى تلك اللغة بتعبير آخر فقد عبر فيها عن السواد بسياه وعن البياض بسفيد (قوله ومعنى الجيد والمنوال) الجيد عبارة عن العنق والمنوال عبارة عن خشبة يلف عليها الحائك الثوب وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح أيضا وفي الاضافة ما تقدم من الاحتمالين (قوله لعدم القيام بالغير) لان كلا من الجيد والمنوال ذات قائمة بنفسها فهما خارجان عن الجنس فصلة يخرج بالنسبة للثاني أعني الجيد والمنوال تقدر عنه وبالنسبة للاول وهو السواد والبياض تقدر به ولذا حذف الشارح صلة يخرج لاجل ان تصدق بهما * فان قلت ان الجنس مقدم فى الذكر على الفصل فالمناسب تقديم ما خرج عنه على ما خرج بالفصل * والجواب انه ارتكب طريق اللف والنشر المشوش لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين والفصل الواحد اولى من الفصلين (قوله ومعناه) اى معنى القيام بالغير اختصاص الخ لا حلول الشيء في الشيء كالمظروف بالنسبة للظرف (قوله اختصاص الناعت

بدليل الاخراج به (قوله بما آخره دال ونون) كزدن أو تاء ونون كشتن فقوله كالضرب والقتل مثالان للمعبر عنه وانظر هل زدن بالفارسية اسم للضرب فقط وشتن اسم للقتل فقط وبقية المصادر لها عبارات أخر وحينئذ فتكون الكاف الداخلة عليهما استقصائية أوهما لنوعين من المصدر وحينئذ فتكون للتمثيل الظاهر الاول (قوله لعدم التعبير) اي عنه فى للفارسية بما ذكر وان كان قائما بالغير (قوله ومعني الجيد والمنوال) الاول العنق والثانى الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب ويقال له النول أيضاً وجمعه انوال اهـ مختار وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح أيضاً (قوله ومعناه) اى معنى القيام بالغير (قوله اختصاص الناعت) المراد

بالمنعوت

بما آخره دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل فيخرج معني السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير ومعناه اختصاص الناعت

بالمنعوت) المراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص لا الحلول فاختصاص زيد بالضرب الواقع منه أو عليه عبارة عن تعلقه به واختصاص القدرة بالذات القائمة بها عبارة عن تعلقها بها لا حلولها فيها والناعت في الاصل ذات ثبت لها النعت بمعنى الصفة وليس مرادا هنا لفساد المعنى للزوم اختصاص الشي بنفسه بل المراد بالناعت هنا نفس النعت والصفة وهذا التاويل بناء علي ماهو المشهور من ان معني المشتق الذات المتصفة بالصفة وهناك طريقة أخري تقول ان معني المشتق الصفة من حيث قيامها بالغير فقادر مثلا معناه القدرة باعتبار قيامها بالغير وعلى هذه الطريقة فتفسير الناعت بالنعت بمعنى الصفة ليس تاويلا (قوله أو التبعية فى التحيز) عطف على اختصاص أى أو معني القيام بالغير التبعية فى التحيز وأو لتنويع الخلاف (قوله أي الاتحاد فى الاشارة) هذا تفسير للتبعية فى التحيز فالتبعية معناها الاتحاد والتحيز معناه الاشارة الحسية فكانه يقول ان القيام بالغير معناه اختصاص النعت بالمنعوت أو الاتحاد فى الاشارة الحسية أى كون الشيء متحدا مع غيره فى الاشارة الحسية والمراد بالاتحاد في الاشارة أن تكون الاشارة الى أحد الشيئين عين الاشارة للآخر وحينئذ ففي في قوله الاتحاد فى الاشارة بمعني باء الملابسة أو المصاحبة و بتفسيره التبعية فى التحيز بما ذكره يعلم أنه ليس المراد بالتحيز الحصول فى الحيز أى المكان لخروج صفات الله تعالى وصفات

بالمنعوت او التبعية فى التحيز اي الاتحاد فى الاشارة الحسية

بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص وبالناعت النعت فالمعني تعلق النعت بالمنعوت على وجه خاص كضرب زيد الواقع منه أو عليه فانه وصف متعلق به تامل (قوله او التبعية الخ) عطفه علي ماقبله ليبين أن القيام نوعان كما يتبين ذلك (قوله أى الاتحاد الخ) تفسير للتحيز فليس المراد به حصول الشيء فى الحيز بمعنى أخذه قدرا من الفراغ لخروج صفات الله تعالى وصفات المجردات حينئذ وفى تبعية صفات المجردات فى الاشارة العقلية نظر تامل أفاد ذلك المحشى وقوله لخروج صفات الله الخ لان الذات العلية منزهة عن ذلك والمجردات لا حصول لها فى الحيز بهذا المعني حتى تتبعها صفاتها فيه وقوله وفى تبعية الخ لعل وجه النظر ان الاشارة العقلية الى ذات المجردات غيرها الى صفاتها لان العقل يميز كلا منهما عن الآخر فلا اتحاد فى الاشارة العقلية تامل والمراد بالاتحاد فى الاشارة ان تكون الاشارة الى أحدهما عين الاشارة الى الآخر وفى بمعني باء الملابسة أو المصاحبة كما هو ظاهر تامل

المجردات ولا يصح ان يكون قوله اي الاتحاد فى الاشارة تفسيرا للتحيز كما
قيل لانه ينحل المعني ان القيام بالغير عبارة عن التبعية فى الاتحاد فى الاشارة
الحسية ولا معني لهذا الا أن يقال المراد انه عبارة عن التبعية فى حال الاتحاد
فى الاشارة الحسية فان اريد ذلك صح ما قيل (قوله كما فى الماديات) اى المركبات
فاذا اشير لزيد اشارة حسية كانت تلك الاشارة ليست لجرمه فقط بل له مع
البياض او السواد او الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به انه متحد
معه فى الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدهما اشارة للآخر (قوله كما في
المجردات) حاصله ان العالم قيل انه اجرام واعراض فقط ولا ثالث لهما
وقيل انه اجرام واعراض ومجردات اي جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية
فقد شاركت المولى فى التجرد المذكور وان تخالفا فى القدم والحدوث وجعلوا
منها العقول العشرة التي اثبتها الحكماء والنفوس والملائكة على قول فالاشارة
الى هذه المجردات بالعقل اشارة الى اوصافها تبعا والمراد بالاشارة اليها بالعقل
ملاحظتها بالعقل ولا يشار اليها بالاشارة الحسية لانها لا تكون الا للمشاهد
بحاسة البصر بالفعل والكاف فى الموضعين استقصائية (قوله ولما كان الخ)
هذا جواب عما يقال ان قول المصنف اونسبة عطف على قوله او حدث
فينحل المعني اللفظ الكلي مدلوله اما ذات او حدث اونسبة فيقتضي ان اللفظ
قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان اللفظ الذى مدلوله كلى ان
كان مشتقا فمدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فمدلوله الحدث
والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله اما مجرد الذات او مجرد الحدث
* وحاصل الجواب ان المصنف اطلق النسبة واراد بها المركب من
الذات والحدث ووجه ذلك الاطلاق ان التركيب بين الذات والحدث
من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يفيد ناسب التعبير بها عن المركب منهما
(قوله بينهما) اى بين الذات والحدث (قوله اختص ذلك المركب بما)
اى بمركب وقوله اعتبر فيه اى فى ذلك المركب وقوله نسبة نائب فاعل اعتبر
* فان قلت ان كلا من المختص والمختص به مركب فيكون هذا من قبيل
اختصاص الشيء بنفسه وهذا باطل اذ لا بد من تغايرهما قلت ان المختص

كما فى الماديات او العقلية كما في المجردات ولما كان اعتبار التركيب بينهما عن غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبه

(قوله كما فى الماديات) اي المركبات كزيد الضارب فان الاشارة اليه الاشارة
الى الضرب تبعا (قوله كما فى المجردات) اى عن المادة كالعقول العشرة التى اثبتها
الحكماء والملائكة على قول فان الاشارة اليها بالعقل اشارة الى أوصافها تبعا وقد

يلاحظ عاما او المختص به خاصا وحينئذ فهو من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشيء بنفسه (قوله فعبر عنه) أى عن المركب بقوله او نسبة بينهما فمراده بقوله او نسبة بينهما المركب من الذات والحدث وانما أطلق النسبة على المركب المذكور لانها سبب فى افادته فهو من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب (قوله أو نسبة بينهما) أنت خبير بان المركب الذى جعل المصنف قوله أو نسبة عبارة عنه هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وحينئذ فلفظة بينهما ضائعة لا معنى لها فالاولى اسقاطها (قوله لانها) أي النسبة السبب في وضع اللفظ فيه ان السبب يجب ان يكون متقدما على المسبب مع ان النسبة وجودها متاخر عن الوضع اذلا وجود لها الا بعد التركيب وحينئذ فلا يظهر كونها سببا والجواب ان الذى يجب تقدمه السبب الباعث وهو ليس مرادا هنا وانما المراد بكونها سببا فى الوضع انها مصححة له او ان في الكلام حذف مضاف أي لان ملاحظتها هو السبب فى وضع اللفظ فتامل (قوله فى وضع اللفظ) الذى يفهم من قول المصنف الآتى لانها اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ان المراد باللفظ لفظ المشتق كضارب ولفظ الفعل كضرب فظاهره انهما موضوعان للذات والحدث معتبرا بينهما نسبة وهذا مسلم في المشتق دون الفعل وذلك لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات اذ الحق ان دلالته على الفاعل بالالتزام والحاصل ان قول الشارح لانها السبب فى وضع اللفظ انما يظهر بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال الشارح لانها السبب فى افادة ذلك المركب كان اولى واجاب بعضهم بان المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من ان المراد بالذات فى اصطلاحهم ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لا خصوص ما قام به الحدث فالاعتراض غفلة

فعبر عنه بقوله (او نسبة بينهما) لانها السبب فى وضع اللفظ بازاء ذلك

علمت ما فيه والكاف في الموضعين استقصائية كما لا يخفى (قوله فى وضع اللفظ الخ) كضارب وضرب فانهما موضوعان بازاء الحدث والذات معتبرا بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم فى الاول دون الثانى لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات فلعل المراد بقوله فى وضع اللفظ أي فى الجملة فلو قال لانها السبب فى افادة ذلك المركب لكان أولى وأنسب هكذا قال بعضهم وهو غفلة عما تقدم من ان المراد بالذات فى اصطلاحهم ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لا خصوص ما قام به الحدث وحينئذ فيشمل الزمان فما ذكره

عمامرولا يقال الحدث لا ينسب الى الزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل من حيث قيامه به ينسب للزمان من حيث حصوله فيه (قوله وذلك اما ان تعتبر الخ) أنت خبير بان هذا الكلام يبطل كون المراد بالنسبة المركب اذ هذا يفيد ان المراد بقوله أو نسبة حقيقتها وهو الارتباط لانه هو الذى يعتبر من طرف الذات اومن طرف الحدث وأجيب بان اسم الاشارة راجع للنسبة لا بالمعنى المتقدم ففيه شبه استخدام (قوله او المركب المشتمل عليها) أى على النسبة أي ان اسم الاشارة عائد على النسبة لكن بعد تاويلها بالمذكور او بعد ملاحظة المركب المحتوى عليها فلاحظته تجوز التذكير في الاشارة اليها وذلك لانه لما كان محتويا عليها صارت كانها هو فلذا صحت الاشارة اليها باشارة المذكر فتامل (قوله اما ان تعتبر الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لانه اما ان تعتبر بزيادة لانه وعلى هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف والاصل وذلك فيه تفصيل لانه الخ (قوله النسبة) هذا نائب فاعل لقوله تعتبر وفيه انه يلزم على زيادة هذه الكلمة ان يكون المصنف حذف فاعل الفعل فى غير المواضع التى يجوز حذفه فيها فكان الاولى للشارح ان يقول اى النسبة بزيادة أى التفسيرية ليكون ذلك تفسيرا للفاعل المستتر (قوله اما ان تعتبر من طرف الذات) أى بان يلاحظ الذات اولا ثم ينسب لها الحدث فالمشتق موضوع بازاء ذات وحدث معتبرا بينهما نسبة لكن الذات ملاحظة للواضع اولا ثم ينسب لها الحدث ومن هذا تعلم ان قولهم مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب فى غير المشتق واضافة طرف لما بعده للبيان (قوله اومن طرف الحدث) أى بان يلاحظ الحدث اولا ثم

المركب (وذلك) أى النسبة والتذكير باعتبار المذكور او المركب المشتمل عليها (اما ان تعتبر) النسبة (من طرف الذات وهو المشتق او) تعتبر (من طرف الحدث وهو الفعل)

الشارح لاغبار عليه وقد تقدم لنا نظير ذلك (قوله اما ان تعتبر النسبة من طرف الذات) أى اما ان تلاحظ الذات اولا ثم ينسب لها الحدث وهو المشتق (قوله واما ان تعتبر الخ) أي يلاحظ الحدث اولا ثم ينسب للذات وهو الفعل فان قلت كل من المشتق والفعل يدل على حدث وذات فلم اعتبرت النسبة من طرف الذات في الاول دون الثاني ولم يعكس او تعتبر من طرف الذات فيهما او الحدث فيهما أجيب بانهم لما عرفوا المشتق بانه لفظ دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره وذكروا الذات اولا فى التعريف ناسب ان تعتبر اولا فى نسبة الحدث اليها لدلالة ذلك على اعتبار الواضع لها كذلك ولما عرفوا الفعل بانه مادل على حدث فى زمن وضعا وذكروا الحدث اولا ناسب ان يعتبر اولا وينسب للذات لما تقدم فعلمت من هذا ان ماوقع

ينسب للذات * فان قلت ان اعتبار النسبة من طرف الذات أو من طرف الحدث انما هو من الواضع وحينئذ فالمناسب التعبير بالفعل الماضي بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ان يجاب بانه انما عبر بالمضارع بدل الماضي اشارة الى استمرار ذلك من المستعمل في المستقبل تبعا للواضع واذا علمت ان الاعتبار المذكور من الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاى شيء اعتبرت النسبة في المشتق من طرف الذات وفي الفعل من طرف الحدث وهلا عكس الامر أو اعتبرت النسبة من طرف الذات فيهما أو من طرف الحدث فيهما الا ان للواضع ان يفعل ما يشاء وارادته مرجحة لفعله (قوله فان قيل الخ) حاصل هذا الاعتراض ان قول المصنف أو نسبة المعبر بها عن المركب الاولى حذفها اذ لا حاجة لها وذلك لان المركب داخل في القسم الاول وهو الذات وذلك لان قول المصنف والاول أى اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات أو حدث في قوة قولك اللفظ الكلي مدلوله اما غير حدث وحده أو حدث وحده وقولنا غير حدث وحده صادق بالذات فقط كما في اسم الجنس وصادق بالمركب كالمشتق والفعل وذلك لان وحده قيد للحدث والنفي سواء جعلته منصبا على القيد والمقيد معا أو على القيد وحده كان الكلام صادقا بالامرين معا * وحاصل الجواب انا نسلم ان قول المصنف اما ذات أو حدث في قوة قولنا اما غير حدث وحده أو حدث وحده لكن لا نسلم ان غير الحدث وحده صادق بالمركب لان وحده قيد للنفي الذي هو غير لا للمنفي الذي هو الحدث الداخل عليه لفظ غير كما فهم المعترض (قوله قيد وحده) الاضافة للبيان وقوله متعلق بغير الحدث أى على انه حال منه والمعنى غير الحدث حال كون ذلك الغير منفردا لم يصاحبه شيء ولا شك ان هذا انما يصدق بالذات فقط وقوله لفظ غير الاضافة فيه للبيان (قوله والانقسام) أى انقسام اللفظ الذى مدلوله كلي وقوله الى الاربعة أى وهي اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل (قوله لا عقلي) أى لان العقل يجوز اقساما كثيرة وان لم تكن

فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما هو وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال حينئذ والانقسام الى الاربعة استقرائي لا عقلي

للمحقق الرازى في شرح الرسالة من ان معنى الرامي رمي منسوب الى ذات فيه مسامحة وقوله النسبة كان الاولى الاتيان بأى لانه تفسير للضمير المستتر وليس من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله فان قيل الخ) لا يخفي أن السؤال والجواب انما يتوجهان على قول الشارح فكانه قال الى آخره لا على قول المصنف كذا قيل وهو غير ظاهر بل يتوجهان عليه أيضا لان قوله اما ذات

موجودة (قوله وان كان مترددا بين النفي والاثبات بحسب المآل) أي واما بحسب الحال من بحسب ما وقع من المصنف بالفعل فلا ترديد فيه والجملة حالية أي انه استقرائي والحال انه متردد الخ ودفع بهذا ما يتوهم من تردده بحسب المآل انه حصر عقلي والحاصل انه استقرائي وان كان على صورة العقلي بحسب المآل (قوله وراجعا الى تقسيمات ثلاثة) أي عند الترديد بحسب المآل وذلك بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات وحده أولا الاول اسم الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده أولا الاول المصدر والثاني اما مركب منهما ومن نسبة تعتبر من طرف الذات أولا الاول المشتق والثاني الفعل فالاقسام أربعة والتقسيمات ثلاثة لان أولا في الاخير لم يقسم بل أرسل وحبس عن التقسيم وجعل مصدوقه الفعل لاغير (قوله فلا يضر الخ) هذا مفرع على قوله استقرائي لاعقلي أي واذا كان استقرائيا فلا يضر الخ لان الاستقراء لا يستدعي حصر جميع الاقسام لجواز أن يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل والمراد بالقسم الاخير الذي أرسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم تقسيمه اذ لم يقسم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم آلة واسم تفضيل ولم يقسم الفعل لماض ومضارع وأمر (قوله واحتمال الخ) هذا جواب عما يقال كيف تحصروا أقسام اللفظ الذي مدلوله كلي في هذه الاربعة وتجعلوه حصرا استقرائيا مع ان اللفظ الذي مدلوله كلي قد يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل او اسم آلة او ظرفا وقد يكون فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا وحاصل الجواب ان هذه الاقسام كلها ترجع للمشتق وللفعل واحتمال انقسام بعض الاقسام أعني المشتق والفعل الى اقسام مندرجة تحته مثل هذه الاقسام التي ذكرها المعترض لا يمنع الانحصار في الاقسام الاربعة الاولية والحاصل ان لنا أقساما اولية وثانوية فحصر اللفظ الذي

وان كان مترددا بين النفي والاثبات بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات ثلاثة فلا يضر ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحته

في قوة قوله اما غير حدث وحده (قوله وراجعا الى تقسيمات ثلاثة) بان يقال اللفظ اما حدث وحده اولا الاول المصدر والثاني اما ذات وحدها اولا الاول اسم الجنس والثاني اما مركب منهما او من نسبة من طرف الذات اولا الاول المشتق والثاني الفعل اه محشي (قوله فلا يضر) لا وجه لهذا التفريع فكان الاولى الاتيان بالواو (قوله ارسال القسم الاخير) اي المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم حبسه عن التقسيم (قوله واحتمال الخ) من عطف العلة على المعلول وكانه قال لان

مدلوله كلي في الاقسام الاربعة التي ذكرها المصنف تقسيم أولى وأما تقسيم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وأفعل تفضيل واسم آلة وتقسيم الفعل لماض ومضارع وأمر فهو تقسيم ثانوى والمصنف كلامه بصدد التقسيم الاولى وأما الثانوي فليس كلامه فيه ولا ملتفتا اليه (قوله كالفعل والمشتق) مثال لبعض الاقسام المحتملة للانقسام لا قسام (قوله اما أن يعتبر قيام الحدث به) أى بالمشتق أى بمدلوله التضمني وهو الذات وقوله من حيث الحدث أى والتجدد وقوله او الثبوت أو وقوع الحدث أو كونه آلة كل واحد من هذه عطف على الحدوث وأما قوله مكانا أو زمانا فهما معطوفان على قوله آلة أى اما ان يعتبر فيه قيام الحدث بالذات من حيث تجدده منها أو من حيث ثبوته لها أو من حيث كونه أي المشتق أي معناه التضمني وهو الذات آلة لحصوله أى الحدث او مكانا لحصوله أو زمانا لحصوله (قوله وهو اسم الآلة) أى كمفتاح (قوله وهو ظرف المكان) أي نحو مضرب زيد مرادا به مكان ضربه (قوله ظرف الزمان) أى نحو مقتل زيد مرادا به زمان قتله * والحاصل ان المراد بظرف الزمان وظرف المكان مشارك الحدث فى المادة كرمى ومذهب ومضرب ومقتل ليصح جعله قسما من المشتق وجعله اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق هو احدي طريقتين والاخرى أنها من الجوامد * وسبب الخلاف اختلافهم فى المشتق هل هو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات متصفة بحدث أو اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث فعلى الثاني أسماء الآلة والزمان والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة فمفتاح لا يدل على ذات موصوفة بالفتح كفاتح بل على ذات حصل بها الفتح ومجلس لا يدل على ذات موصوفة بالجلوس كجالس بل على ذات حصل الجلوس فيها (قوله او يعتبر قيام الخ) هذا مقابل لقوله اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث الخ وكان الاولى ان للشارح ان يذكر هذا بعد قوله او الثبوت بحيث يقول المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة او من

لا يمنع الانحصار كالفعل والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضى والمستقبل والحال و باعتبار الطلب الى الامر وغيره

احتمال الخ (قوله لا يمنع الانحصار) أى فى الاقسام الاربعة الاولية لان سائر الاقسام الآتية ترجع الى الفعل والمشتق (قوله قيام الحدث به) اي بمدلوله التضمني وهو الذات (قوله وهو ظرف المكان) المراد به وبظرف الزمان الآتي ما شارك الحدث فى المادة كرمى ومذهب ليصح جعله قسما من المشتق وجعل اسم

حيث الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل ويحذف قوله او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة لان كلا من الثلاثة أعني اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل اعتبر فيه وقوع الحدث على المشتق او على مدلوله التضمني وهو الذات ولانه حينئذ أخصر مما قاله تامل واعلم ان ما ذكره المصنف من ان الفعل من اقسام الكلي طريقة والتحقيق ان الانقسام الى الكلي والجزئي من خواص الاسم ولا يجري ذلك في الفعل والحرف كما حققه السيد في حواشي القطب وذلك لان انقسام اللفظ للكلي والجزئي انما هو باعتبار اتصاف معناه بالكلية والجزئية لانهما في الحقيقة من صفات المعاني كما يظهر من تعريفهما ومعنى الاسم من حيث انه معناه معنى مستقل يصح ان يوصف بالكلية والجزئية ويحكم بهما عليه واما الفعل والحرف فمعناهما غير مستقل كما يظهر لك فلا يصلح ان يحكم عليه بشيء نعم ان عبر عن معناهما بالاسم كان يقال معنى من او معنى ضرب صح أن يحكم عليهما بالكلية والجزئية (قوله والثاني) مبتدأ خبره محذوف اى قسمان والفاء في قوله فالوضع واقعة في جواب شرط مقدر اي اذا اردتها فالوضع اوأنها للتعليل ويحتمل ان تكون الفاء واقعة في جواب اما المتوهمة اى واما الثاني فالوضع والرابط محذوف اي فالوضع له وأل في الوضع عوض عن المضاف اليه اى واما الثاني فوضع اللفظ له والى ذلك يشير كلام الشارح (قوله ايضا) اي كما ان الموضوع له مشخص (قوله بخصوصه) حال من الضمير في لوحظ اى لوحظ ذلك المشخص حالة كونه متلبسا بالامر الخاص به فالخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل والباء للملابسة فذات زيد مثلا لوحظت وتصورت متلبسة بالامر الخاص بها من طول او قصر وسواد اوضده ووضع له اللفظ المذكور وليست الباء للآلة والالاقتضى

(والثاني) اي اللفظ الموضوع لمعنى مشخص (فالوضع) اى وضع اللفظ لذلك المشخص (اما مشخص أيضا) بان يكون الموضوع له مشخصا واحدا لوحظ بخصوصه

الآلة والزمان والمكان من المشتق هو احد اصطلاحين للنحاة (قوله فالوضع) الفاء في مثل هذا المقام اما لتوهم اما لكونه مقام تفصيل او لتقديرها اى واما الثاني فالوضع والرابط محذوف اي الوضع له اوال بدل من المضاف اليه والى ذلك يرمز كلام الشارح (قوله بخصوصه) حال من الضمير في لوحظ اى حال كون الشخص الواحد متلبسا بخصوصه او مع خصوصه فالباء للملابسة او بمعنى مع لا للآلة والالاقتضى ان الوضع للمشخص يحتاج لآلة كقسيمه مع انه ليس كذلك والخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل كما يدل عليه ما بعده (قوله

ان

أن الوضع للمشخص يحتاج لآلة زائدة على تعقله كتقسيمه مع أنه ليس كذلك (قوله أى بما يعينه) أى بمشخصات أو بالمشخصات التى تعينه من طول أو قصر و بياض أوسواد (قوله اجمالا) أي لا تفصيلا لتعذره (قوله يعمها صدقا) أى فى الصدق بحيث يحمل على كل واحد منها كان يقال مثلا زيد مشار اليه أومفرد مذكر (قوله أما العلم الجنسى الخ) جواب عما يقال ان العلم شامل لعلم الجنس كاسامة ودخوله لا يصح * وحاصل الجواب أن العلم فى كلام المصنف غير متناول لعلم الجنس لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلى وهو الماهية * فان قلت علم الجنس من أى قسم من اقسام الكلى قلت من اسم الجنس لانه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات ما ليس حدثا ولا مركبا منه ومن غيره وهذا شامل لعلم الجنس ولا يخفى أن هذا الشمول مبني على ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي والتحقيق كما يأتى انه موضوع للماهية المعينة في الذهن وحينئذ فيكون مدلوله مشخصا كعلم الجنس لكنه لا يدخل فى العلم فى كلام المصنف لان الكلام فى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص تشخصا خارجيا والتشخص فى علم الجنس ذهني فتامل (قوله أقسام أربعة) جعل هذه الاربعة موضوعة لمشخص وضعا عاما هو مذهب المصنف ومتابعيه ومذهب السعد

بما يعينه) أى بمشخصات أو المشخصات التي تعينه و بيان ذلك ان معنى زيد لوحظ وتصور متلبسا بمشخصاته المميزة له عن غيره من طول أو قصر وسواد أو ضده ثم وضع بازائه (قوله واما العلم الخ) جواب عما يقال لفظ العلم يتناول لعلم الجنسي مع أنه ليس مرادا * وحاصل الجواب أنه غير متناول له هنا لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلى * فان قلت علم الجنس من اى قسم من الاقسام حينئذ قلت من اسم الجنس لانه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا أحدهما للآخر وذلك يشمل علم الجنس ولا يخفى عليك ان هذا مبني على ان علم الجنس موضوع الماهية من حيث هي والتحقيق الذى ذكره المصنف فى التنبيه السادس من الخاتمة انه موضوع لها بقيد التعيين فى الذهن وعليه فلا يظهر تقييد العلم بالشخص لان الجنس موضوع لمشخص فى الذهن تامل (قوله اربعة أقسام) أى عند المصنف ومتابعيه خلافا للسعد ومتابعية فى أن الموضوع له فيها

اى بما يعينه (او كلي) اى عاما بان يكون الموضوع له كلا من مشخصات لوحظت اجمالا بامر كلى يعمها صدقا (والاول) اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا خاصا (العلم) اى الشخصي أما العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلى (والثاني) اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر فى هذه الاقسام الاربعة هو

ومتابعيه انها موضوعة لكلي كما تقدم (قوله لان مدلوله) اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما (قوله اما أن يكون معنى فى غيره) مثلا اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة فمعنى من الابتداء الجزئي وهو الربط الخاص الذي بين السير والبصرة الذى صير السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها والربط على هذه الكيفية لم يوجد له تحقق في الخارج ولا فى الذهن الا بالبصرة والسير فمراد المصنف بالغير نفس المتعلق الذي هو السير والبصرة يعني معنى العامل والمجرور (قوله اى حاصلا فى متعلقه) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف فى غيره متعلق بمحذوف وان المراد بالغير المتعلق اعنى العامل والمجرور * ان قلت ان المعني الجزئي ليس مظروفا فى المتعلق المذكور اذ الربط الجزئي ليس مظروفا في السير ولا فى البصرة ولا فى مجموعهما قلت ليس المراد بالظرفية حقيقتها بل المراد بالحصول فى المتعلق ان ذلك المعنى يتعين بانضمام ذلك المتعلق اليه كما اشار لذلك المصنف بقوله يتعين الخ ولما كان هذا الكلام يوهم ان لذلك المعنى وجودا فى نفسه ولكنه مبهم قال الشارح بمعني الخ فاشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالتعين زوال الابهام بل المراد به الحصول والثبوت لان زوال الابهام يقتضى ان معني الحرف حاصل قبل انضمام الغير ولو قال المصنف يتصور بدل يتعين كان اظهر (قوله ولا فى الخارج) يطلق الحاصل فى الخارج على ما كان حاصلا فى خارج الذهن وان كان اعتباريا وعلى ما كان حاصلا فى خارج الاعيان والمراد هنا الاول (قوله بل يتحقق) اى في خارج الذهن وقوله ويتعقل اى فى الذهن فقوله بل يتحقق ناظر لقوله فى الخارج وقوله

(ان مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره) اى حاصلا فى متعلقه (يتعلق بانضمام ذلك الغير اليه) بمعني انه لا يحصل فى الذهن ولا فى الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله

كلى (قوله فى غيره) متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله حاصلا والضمير المضاف اليه عائد للفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما والمراد بالغير المتعلق كما نبه على ذلك الشارح (قوله حاصلا في متعلقه) اى ثابتا فيه ويجوز ان تكون فى سببية اى حاصلا بسبب غيره فيفيد ان معني الحرف فيه لكن حصوله متوقف على انضمام الغير (قوله بمعنى انه لا يحصل) اشار به الى ما ذكره العصام من ان المراد بالتعين الحصول وليس المراد به زوال الابهام عن شيء حاصل المقتضى ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير كما فى سواد زيد فانه يتعين بانضمام زيد اليه لا بمعني انه يحصل به بل بمعني انه يزيد تعينه فلا ينتقض التعريف بامثاله واللفظ حقيقة فيما ذكره والاستعمال فى غيره فيه نوع من التجوز نعم لو قال يتصور بانضمام الغير

(وهو الحرف كمن) والى (أولا) يكون كذلك بان يكون معني حاصلا فى نفسه متحصلا بدون انضمام أمر اليه واذ قد عرفت أن الالفاظ الموضوعة لمشخصات وضعا عاما تحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين (فالقرينة ان كانت فى الخطاب) يعني المخاطبة

يتعقل ناظر لقوله فى الذهن (قوله وهو الحرف) أى واللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الذى مدلوله معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف (قوله بان يكون معني حاصلا فى نفسه الخ) مثلا الذى وهو وهذا كل منها موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما وهذه الذوات مستقلة بنفسها لا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكن تلك الذوات مبهمة فتوضح بالصلة فى الاول وبالمخاطبة فى الثاني وبالاشارة الحسية فى الثالث (قوله حاصلا في نفسه أي بنفسه وقوله متحصلا الخ تفسير لما قبله (قوله واذ قد عرفت) أي من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ماهو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة وأفاد الشارح بماذكر أن التفريع على ماتقدم بواسطة انضمام امر اليه علم مما تقدم وان أل فى القرينة للعهد الذكرى لتقدم ذكر مدخولها (قوله حين استعمالها) أى لا حين وضعها (قوله لافادة التعيين) أى لصحة الاستعمال (قوله ان كانت فى الخطاب) يحتمل ان تكون فى زائدة لان القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان ما يفيد الخ ويحتمل أن تكون للظرفية من ظرفية العام فى الخاص لان الخطاب جزء من جزئيات القرينة والمراد بظرفية العام فى الخاص تحققه فيه أى فالقرينة ان كانت متحققة في الخطاب (قوله يعني المخاطبة) أى التي هى توجيه الكلام للغير للافهام

لكان أظهر (قوله وهو الحرف) أي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الذى مدلوله معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف (قوله واذ قد عرفت الخ) أى من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ماهو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة فال فى القرينة للعهد الذكري لتقدم ذكر مدخولها وأفاد بذلك أن التفريع على ماذكر سابقا بواسطة انضمام أمر اليه علم تقدم (قوله ان كانت فى الخطاب) يحتمل أن تكون فى زائدة اذ القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان ما يفيد الخ ومن قوله فى التنبيه الاول من الخاتمة بانضمام قرينة من الخطاب حيث بين القرينة بالخطاب وان تكون من ظرفية المطلق فى المقيد لان الخطاب جزئي من جزئيات القرينة أو باعتبار أن يراد بالقرينة مطلق الخطاب وبالخطاب جزئياته وهى الخطاب باعتبار تقييده بالصدور عن المتكلم بالنسبة للمتكلم وبكونه مع مخاطب بالنسبة للمخاطب وبكونه متعلقا بغائب تقدم ذكره بالنسبة للغائب وهذا الاخير هو الذى أشار اليه المحشى (قوله يعني المخاطبة) أى وليس المراد

وليس المراد بالخطاب ما قابل التكلم والغيبة لقصوره وعدم تناوله لضمير المتكلم والغائب (قوله فيتناول الخ) أى حيث أريد بالخطاب المخاطبة يتناول الخ أما التناول لضمير المتكلم فلانك اذا وجهت الكلام لغيرك وقلت له أنا فعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة على أن المراد من الضمير خصوص ذاتك وأما التناول لضمير الغائب فلان المخاطبة توجيه الكلام للغير كان ذلك الغير حاضرا حقيقة أو تقديرا فدخل الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار ذكره سابقا اوحصوله فى العقل وقوله فيتناول ضميرى المتكلم والغائب أى كما يتناول ضمير المخاطب (قوله فان مايفيد ارادة المعنى) هذا تعليل لصحة التمثيل بماذكر وكذا يقال فيما بعد واضافة ارادة للمعني من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعني المراد ومن القرينة بيان لما والاصل فان الامر الذي يفيد المعني المراد الذى هو القرينة انما هو الخطاب (قوله وان كانت في غيره) فى زائدة أو المعني وان كانت القرينة متحققة فى غير الخطاب وقوله فاما حسية أى فهى اما اشارة حسية الخ وجعل الاشارة حسية تبعا للآلة التى تحصل بها والا فالاشارة من المعاني (قوله بذلك اللفظ) متعلق بمراد

بالخطاب ما قابل التكلم والغيبة لقصوره وحمل العصام الخطاب على المخاطب به على حد قولهم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف أى المخاطب به ونص عبارته الخطاب فى اللغة توجيه الكلام الى الغير للافهام ثم نقل الي الكلام الموجه الى الغير للافهام كذا فى التلويح والظاهر أن المراد هنا المنقول اليه ليكون على طبق كلامه فى الفوائد الغائية حيث قال فالقرينة اما فى الكلام وهو المضمر هذا كلامه (قوله فيتناول الخ) أى حين اذ أريد بالخطاب المخاطبة ووجه التناول أن المخاطبة توجيه الكلام الى حاضر أعم من أن يكون الحاضر محققا أو مقدرا فدخل فيه الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار سبق ذكره أو حصوله فى العقل لكن ربما يقال الغائب لم يوجه له كلام فان قولك زيد ضرب مثلا انما وجه الى المخاطب حقيقة أو تقديرا لاجل الاخبار بضاربية زيد سواء كان حاضرا تحقيقا أو تقديرا فالاولى فى تفسير الخطاب ليتضح الشمول لضمير الغائب ماذكره العصام (قوله فان مايفيد) تعليل لصحة التمثيل بماذكر وكذا يقال فيما بعده (قوله من القرينة) بيان لما وقوله بذلك اللفظ متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق

فيتناول ضميرى المتكلم والغائب (فالضمير) كانا وأنت وهو فان مايفيد ارادة المعني منها من القرينة انما هو الخطاب الذى هو توجيه الكلام الى حاضر (وان كانت) تلك القرينة (فى غيره) اى غير الخطاب (فاما حسية) بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المحسوسة (وهو اسم الاشارة) كهذا وذلك فان المعين لما يراد

منهامن المعنى المعين انمـا هوهذه (او عقلية) بان يشار الى المراد باللفظ الذى هو معين عند المخاطب باعتبـار تعينه بنسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه (وهو الموصول) كالذي والتي فان المعـين للمرادمن كل منهما انتساب مضمون صلته اليه المعـلوم قبـل اقترانها به المعهود لهما كقولك لمن سمع انه جاء واحد من بغـداد الذى جاء من بغداد رجل فاضل مشيرا

وقوله بمضو متعلق بيشار وقوله المحسوسة وصف كاشف (قوله منهما) أى من هذا وذلك أي وشبهها وقوله من المعنى بيان لما وقوله انما هو هذه أي الاشارة الحسية * والحاصل ان المراد منهما معنى فى ذاته وبحسب الوضع ولكن المعين له بحسب الاستعمال انما هو القرينة كالاشارة وكون الشىء معلومامن جهة وغير معلوم من أخرى لاضرر فيه (قوله بان يشار الى المراد الخ) بيان للاشارة العقلية مثلا لفظ الذى وضع لزيد وعمرو ونحوهما من الافراد ولكن يتعين المراد منه عند الاستعمال بالصلة كان تقول جاء الذى كان معنا بالامس فالذي فى حـد ذاته صادق بالذى كان معنا بالامس وبغيره لوضعه لكل منهما لكن الصلة تعين المراد منه عنـد الاستعمال لكون مضمونها معلوم الانتساب لذلك المراد بين المتكلم والمخاطب (قوله الذى هو معين) صفة للمراد وقوله باعتبار تعينه متعلق بمعين وقوله بنسبة مضمون جملة تنازعه كل من يشار وتعينه وضمير اليه أولا وثانيا للمراد والمراد بمضمون الجملة المعهود انتسابه للمراد المصـدر المتصيد من الجملة كالمجىء فى المثال الآتى وقوله معهود صفة لمضمون وقوله انتسابه أى ثبوته نائب فاعل معهود (قوله انتساب مضمون صلته اليه) أى ثبوت مضمون صلة كل واحد منهما اليه أى الى المراد وانما كان ثبوت المضمون قرينـة عقلية لانه أمر معنوى يدرك بالعقل (قوله المعلوم) أى الانتساب وكذلك المعهود فالمعلوم والمعهـود بالرفع صفتان للانتساب وقوله قبـل اقترانهـا أي الصلة وقوله به أى بكل من الموصولين المذكورين وقوله لهما أى للمتكلم والمخاطب وقد تنازعه كل من قوله المعلوم والمعهود (قوله كقولك لمن سمع الخ) أي فكل من المتكلم والمخاطب يعلم بمجىء واحـد من بغداد لكن المخاطب لا يعلم هل هو فاضل أولا فتعلمه بانه فاضل (قوله مشيرا) حال من الكاف

بيشار (قوله منها) أى من هذا وذلك أي وشبههما وقوله من المعنى بيان لما (قوله انما هو هذه) أى الاشارة الحسية (قوله الذى هو معين) صفة المراد وقوله باعتبار تعينه متعلق بمعـين وقوله بنسبة مضمون تنازعه كل من يشار وتعينه والمراد بالمضمون المعهود انتسابه ثبـوت المجىء مثلا في المثال الآتى وانمـا كان هـذا المضمون قرينـة عقليـة لانه أمر معنوى يدرك بالعقل (قوله صلته) أى كل منهما والضمير في اليه للمراد وفى اقترانها للصلة وفي به لكل منهما والمعلوم والمعهود بالرفع صفتان لانتساب كما يدل عليه كلامه والمعنى كما يظهر بالتامل أما قراءتهما بالجر.

بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام أمر خارجي مع تلك النسبة كانحصار مضمون الصلة مثلا فيما أشير اليه بهذه النسبة كما سيجيء تحقيقه ولقائل أن يقول كون الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة لمشخص ظاهر وأما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا الذى مثلا يراد به كلي وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية على جعله بمنزلة الشخص المشاهد وكذا في الموصول واما في ضمير الغائب فظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكر سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية أو اضافية كما سيجيء تحقيقة

في قوله كقولك (قوله بنسبة مضمون الخ) أى بثبوت مضمون هذه الجملة وهو المجيء من بغداد (قوله باعتبار تعينه عنده) متعلق بالمعين أى المعين عند المخاطب باى طريق من طرق التعيين (قوله ولا يخفى ان هذه الاشارة) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله أن ثبوت مضمون الصلة لمن أشير اليه بالنسبة لا يفيد التعيين الا اذا كان مضمون الصلة ثابتا لواحد فقط لا لاشخاص أكثر من واحد والا كان التعيين غير حاصل وظاهر المصنف أن ثبوت مضمون الصلة يفيد التعيين مطلقا (قوله ان هذه الاشارة) أى العقلية كثبوت مضمون الصلة لمن أشير اليه بهذه النسبة (قوله كانحصار الخ) دخل تحت الكاف الاشارة نحو جاء هذا الذى قام أبوه والوصف نحو جاء الذي قام أبوه الفاضل وأتى بمثلا بعد الكاف الظاهرة في التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية (قوله كما سيجيء تحقيقه) أى في التنبيه الثاني من الخاتمة (قوله الى مفهوم كلى) أي نحو الرجل او الانسان أكرمته (قوله قد يشار به الى الجنس) أى كما في قوله عليه الصلاة والسلام انكم لتختضبون بهذا السواد أى بجنس الصبغ الاسود وكقولك عند ذكر الحيوان هذا كلى (قوله يراد به كلى) أى كقولك الذى يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا (قوله وقد أجيب الخ) حاصله ان الاشارة بهذا للجنس

محوج لتكلف عنه غنية بما ذكرنا (قوله ولا يخفى الخ) يحتمل أن يكون تحقيقا للمقام وازالة لما كاد أن يتوهم أو توهم من كفاية الاشارة المذكورة على الوجه المتقدم بدون انضمام ما ذكر ويحتمل أن يكون اعتراضا على المصنف في عدم ذكر الانحصار المذكور والاظهر الاول (قوله كانحصار) دخل تحت الكاف الاشارة والوصف وانما أتى بمثلا بعد الكاف الظاهرة في التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية (قوله كما سيأتى تحقيقه) أي في التنبيه الثاني من الخاتمة (قوله فقد يعود لمفهوم كلى) كقولك الرجل أكرمته وقوله قد يشار به للجنس كقولك عند ذكر الحيوان هذا كلى (قوله يراد به كلى) كقولك الذى يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا (قوله وقد أجيب الخ) حاصله ان كلا من الاشارة بهذا الى الجنس ومن ارادة الكلى بالذي مثلا مجاز والكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال وان استعمال ضمير الغائب في المفهوم الكلي حقيقة باعتبار كونه جزئيا اضافيا لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية هذا كلامه لكن

واستعمال

واستعمال الموصول في الكلي مجاز والكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال واستعمال ضمير الغائب في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه جزئيا اضافيا لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية هذا كلامه لكن سياتي في الكلام على التنبيه الثاني ان الحق ان الموصول كضمير الغائب في كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية كما صرح به السيد وحينئذ فاستعماله في الكلي الذي هو جزئي اضافي حقيقة كضمير الغائب فتخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم خلاف الحق فتحصل ان الشارح يوافق المصنف في بعض الاقسام ويوافق السعد في بعض الاقسام فيوافق السعد في ضمير الغائب وكذا الموصول ويخالفه فيما عداه (قوله واعترض عليه) أى المصنف (قوله الاربعة) أى وهي الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول (قوله حروف المباني) هي الحروف التي تبنى وتركب منها الكلمة (قوله كالالف والباء) تمثيل للاسماء فالباء مثلا اسم موضوع لكل فرد من الافراد التي استحضرها الواضع بقانون كلي وهو حرف شفوي وتلك الافراد هي الباآت الواقعة في الكلمات مقرونة بالحركة كالباء في بزيد وفي بسم الله وكذلك الالف وضعه الواضع لكل جزئي من الجزئيات التي استحضرها بقانون كلي وهو حرف جوفي وتلك الجزئيات كالف في جاء وشاء ونحو ذلك (قوله وكذا لفظ التعيين وضعه) الاضافة بيانية وحاصله ان لفظ التعيين وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء معينا وتلك الافراد مثل كون زيد معينا وكون عمرو معينا وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع بقانون كلي وهو كون الشيء معينا ووضع لها

واعترض عليه بان هذه القسمة أى قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة لجواز ان يكون ههنا لفظ وضع بامر عام لكل من افراده المشخصة ولم تكن القرينة احدي الثلاث المذكورة كاسماء حروف المباني كالالف والباء وكذا لفظ التعيين وأسماء الكتب

سياتي في الكلام على التنبيه الثاني ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فيما ذكر كما صرح به السيد قدس سره وحينئذ فاستعماله في الكلي الذي هو جزئي اضافي حقيقة كضمير الغائب فتخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم تحكم (قوله الاربعة) أى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول (قوله حروف المباني) وهي الحروف التي تبنى وتتركب منها الكلمة (قوله كالالف والباء) تمثيل للاسماء فالباء مثلا موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه ب (قوله وكذا لفظ التعيين) والتشخص والجزئي فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار أي فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه كون الشيء معينا وكون الشيء

لفظ التعيين فكون الشيء معينا آلة للوضع لا انه الموضوع له ومثل التعين التشخص والجزئي فالتشخص وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء مشخصا مثل كون زيد مشخصا وكون عمرو مشخصا وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشيء مشخصا ووضع لها لفظ التشخص والجزئي موضوع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء غير صادق على كثيرين وتلك الافراد مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين وكون عمرو كذلك وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشيء غير صادق على كثيرين ووضع لها ذلك اللفظ وهو لفظ جزئي (قوله كالكافية والشافية) أي فان كلا منهما موضوع لكل فرد مما يصدق عليه ألفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدلولة لهذه النسخة والمدلولة النسخة وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو ألفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة ووضع لها ذلك الاسم وأجيب عن هذا الاعتراض بان حروف المباني لا نسلم أنها موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون كلي حتى يرد نقض الحصر بها بل هي موضوعة للامر الكلي وكذا يقال في لفظ التعيين وحينئذ فلا ينتقض الحصر بهما وأما أسماء الكتب فقيل انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد نقضا للحصر والخلاف في كونها من قبيل علم الجنس او علم الشخص مبني على خلاف آخر وهو أن الشيء هل يتعدد بتعدد محله أو لا يتعدد فمن رأي التعدد قال

كالكافية والشافية

مشخصا وكون الشيء غير صادق على كثيرين (قوله كالكافية) أي فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة ويقال بنظير ذلك في الشافية ويجاب عن هذا الاعتراض بان المذكورات موضوعة للامر الكلي لا للافراد فقول المحشي في أسماء الكتب انها من قبيل الوضع الخاص للخاص مبني على مذهب من يجعلها من حيز علم الشخص والتحقيق ما ذكرناه وهو انها من حيز علم الجنس وقوله والتعدد اللفظي اعتباري لا ينبني عليه شيء مثل تعدد زيد في أماكنه غير صحيح فان التعدد في الاول موجود في آن واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه في الثاني كما يظهر بالتأمل وأما أسماء العلوم كالفقه والنحو فمن حيز علم الشخص اذا عرفت ذلك فما اعترض به من هذه الامور ليس مما نحن

اسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ الذهنية المخصوصة ومن رأي عدم التعدد قال أسماء الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم على الالفاظ الذهنية المستحضرة فى ذهن المصنف ولا يقال ان جعلها من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لما علمت ان هذا القول مبنى على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة فى ذهن المصنف هى المستحضرة عند غيره وما قيل فى أسماء الكتب يقال فى أسماء العلوم والتفرقة بينهما بجعل أحدهما من قبيل علم الجنس والآخر من قبيل علم الشخص لا وجه لها (قوله ولما كانت الاقسام) أى الاربعة الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف (قوله ليكون) أي لفظ الخاتمة مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس أى وحينئذ فتكون الخاتمة موافقة للمقدمة والتقسيم فى اعرابها وأما على ترك الواو فظاهره ان تشتمل خبر عن الخاتمة وحينئذ فلا تكون الخاتمة على سنن المقدمة والتقسيم فى اعرابها (قوله و يحتمل أن يكون تشتمل حالا من المبتدا) أي على مذهب سيبويه وقوله أومن ضميره فى الخبر أى اوضمير المبتدا الكائن فى الخبر والاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدا لكنه لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه ثم ان هذين الاحتمالين انما يتجهان على جعل الخاتمة مبتدأ أما على جعلها خبرا فيكون جملة تشتمل حالا من الخبر اومن ضميره الكائن فى المبتدا فالاحتمالات أربعة اثنان فى جعل الخاتمة مبتدأ واثنان فى جعلها خبرا و بقي احتمالان أيضا وذلك بان يجعل قوله تشتمل مستأنفا والخاتمة مبتدأ والخبر محذوف أوبالعكس فالاحتمالات ستة يبقى النظام مع كل واحد منها عند عدم الواو (قوله فلا يحتاج الى الواو) المراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم فى اعرابهما السابق * والحاصل انه بذكر الواو

ولما كانت الاقسام تشترك فى شيء وتمتاز فى شيء آخر أراد ان يشير الى ما به الاشتراك وما به الامتياز فوضع الخاتمة لاجل ذلك فقال ﴿ الخاتمة * تشتمل ﴾ الظاهر ان يقول وتشتمل بالعطف ليكون مبتدأ محذوف الخبر أى الخاتمة هذه التى نذكرها او بالعكس ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتدا او من ضميره فى الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقاء

فيه فلا يضر خروجها عنه ﴿ الخاتمة ﴾ (قوله حال من المبتدا) أى على مذهب سيبويه (قوله أو من ضميره) الاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدا لكنه لما كان بمعناه كانه راجع اليه على ان ما ذكره انما يتجه على جعل الخاتمة مبتدأ اما على جعلها خبرا فالحال من نفس الخبر اومن ضمير الموصول الواقع صفة للمبتدا (قوله فلا يحتاج الى الواو) الا انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح كون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترن بالواو

يحصل النظام قطعا اذلا يصح أن يكون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترن بالواو وبعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية أو مستانفة (قوله أى الخاتمة تشتمل على كل منها) أى على كل واحد من التنبيهات ودفع الشارح بهذا مايقال انه يلزم على ماذكر من كون المراد بالتنبيهات الالفاظ اشتمال الشيء على نفسه لان الخاتمة الفاظ وهى نفس التنبيهات حيث كان المراد بها الالفاظ وحاصل الجواب أنا نريد من الخاتمة الالفاظ المجملة ومن التنبيهات الالفاظ المفصلة وحينئذ فالاشتمال فى كلامه من اشتمال المجمل على المفصل (قوله على كل منها) الغالب علي كل استعمالها فى الكل الجميعي وهو المراد هنا وقد تستعمل فى الكل المجموعي وهو غير صحيح هنا والا لعاد الاشكال (قوله ويحتمل الخ) حاصله ان المراد بالخاتمة الالفاظ وبالتنبيهات المعاني وحينئذ فالاشتمال فى كلامه من اشتمال الدال على المدلول (قوله فلا يلزم الخ) اى فعلي كلا الاحتمالين لا يلزم الخ بل اشتمال المجمل على المفصل أو الدال على المدلول (قوله ولما كان مافيها الخ) أشار الشارح بهذا الى ان أطلاق التنبيهات على ماذكر ليس لكونها بديهية اولية بل لكون ماذكر فيها علم مما تقدم فى التقسيم اجمالا (قوله اطلق التنبيهات عليها) أي اطلق لفظ التنبيهات عليها أي علي

النظام وقوله (على تنبيهات) يحتمل ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعانى لتكون الالفاظ مشتملة عليها كاشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشى على نفسه ولما كان مافيها من الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات عليها

ويعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية والمراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم فى اعرابهما السابق وقد يقال مع تكلف الشارح بماذكر لم يحصل النظام أيضا لان المذكور بعد كل منها أجزاؤه المشتمل هو عليها والمذكور بعدها أمور خارجية لها تعلق بالمبتدا أو الخبر أو جملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ويجاب عنه بان المراد ببقاء النظام بقاؤه من جهة الاعراب وان كان تمامه لا يحصل الا بحذف قوله وتشتمل فيعتذر عنه بانه لو لوحظ لفات التنبيه من أول الامر على أن المذكور فى الخاتمة علم مما تقدم ورعاية جانب المعني أولى علي ان لنا أن نعرب جملة تشتمل خبرا كما هو الظاهر ونعتذر عن ترك أصل النظام بماذكر اذ مراعاة النظام قدر يسير لا يقتضى تكلف هذا الحذف الخطير على أن العصام منع اعراب الشارح بان فيه حذف الموصول مع الصلة (قوله تشتمل على كل منها) دفع بهذا مايقال انه يلزم علي ماذكر اشتمال الشيء على نفسه (قوله كان مافيها الخ) أشار به الى ان اطلاق

الالفاظ

الا لفاظ الدالة على المعانى التي علمت اجمالا من التقسيم (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف أي هذا الذى نشرع فيه وقوله الثلاثة مبتدأ وخبره مشتركة (قوله أى الضمير الخ) الدليل على أن مراد المصنف بالثلاثة ماذكره الشارح وهى ماعدا الحرف قوله بعد فى أن مدلولاتها ليست معانى فى غيرها وقوله فهى أسماء لا حروف فاندفع مايقال الثلاثة كما تحتمل ماذكره الشارح تحتمل اثنين منها مع الحرف فما المعين لماذكره الشارح (قوله مشتركة) بكسر الراء (قوله ليست معانى فى غيرها) أي متحصلة بسبب غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له فى الوضع لمشخصات باعتبار أمر عام (قوله يعني الخ) أشار بهذا الى أن المشترك حقيقة فيماذكر من الاستقلال بالمفهومية انما هو المعاني لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن وذلك لان الاستقلال بالمفهومية وصف للمعاني لا للالفاظ فلو قال المصنف الثلاثة مدلولاتها مشتركة فى كونها ليست معانى فى غيرها كان أولى (قوله فى أن كلا منها) أي فى ان كل واحد منها وكان الاولى ان يقول فى انها لان هذا هو المشترك فيه (قوله بتمامه) أى مع تمامه * واعلم ان الاسم معناه مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف غير مستقل والفعل يدل على الحدث والزمان وكل منهما مستقل وعلى

(الاول) أي التنبيه الاول (الثلاثة) أى الضمير واسم الاشارة والموصول (مشتركة فى ان مدلولاتها ليست معانى فى غيرها) يعني معانى هذه الثلاثة مشتركة في ان كلا منها بتمامه

التنبيهات على ماذكر ليس لكونها بديهية أولية بل لماذكره (قوله التنبيه الاول) اعلم ان المصنف سيصرح فى بعض التنبيهات بان ماذكر فيه علم من التقسيم السابق ولم يصرح بذلك فى البعض الآخر وهذا التنبيه من ذلك البعض مع أنه كامثاله علم مما سبق فلعل السر فى التصريح فى البعض الاهتمام باظهار معلوميته من التقسيم لنوع خفاء فى علمه منه أوان ماذكره فيه لم يعلم الامن تقسيمه لامن كلام غيره بخلاف البعض الآخر فان مايذكر فيه معلوم من كلام غيره فلم يحل علمه على تقسيمه لئلا يتوهم انه لم يعلم الامنه كذا أفاده العصام (قوله أى الضمير الخ) يدلك على ان مراد المصنف بالثلاثة ماذكره الشارح قوله فى ان مدلولاتها ليست معاني فى غيرها وقوله فهي اسماء لا حروف فاندفع ماعساه يقال الثلاثة كما تحتمل ماذكر تحتمل اثنين منها مع الحرف (قوله مشتركة) بكسر الراء (قوله ليست معاني فى غيرها) أي حاصلة فى غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له فى الوضع لمشخصات باعتبار أمر عام (قوله يعني معاني الخ) أشار به الى أن المشترك فيماذكر حقيقة انما هو المعانى لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن لان ماذكر وصف للمعانى لا للالفاظ (قوله فى ان كلا

نسبة الحدث للزمان وهى غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فقول المصنف في ان مدلولاتها مراده المدلول المطابقي أى فى ان مدلول كل واحد منها بتمامه ليس معنى فى غيره بل فى نفسه فخرج بقيد التمام الفعل كما خرج الحرف بقوله ليس معني فى غيره وحينئذ فتفريع قوله بعد فهي أسماء ظاهر ولا اعتراض عليه بان ما تقدم انما ينتج انها ليست حروفا الصادق بكونها أسماء أو أفعالا فكان عليه أن يذكر قيدا يدفع به احتمال كونها أفعالا * وحاصل الدفع انه لا حاجة لذكر ما يخرجه لان المراد المدلول المطابقي أي المدلول بتمامه لا ما يشمل التضمني فتامل (قوله معنى فى نفسه) أى حاصل بنفسه لا يحتاج فى حصوله وتصوره الى انضمام شيء بخلاف الحرف واما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله فى العقل بل لتعيين المراد من اللفظ (قوله ملحوظ قصدا) أي بخلاف معني الحرف فانه غير ملحوظ قصدا بل انما لوحظ لاجل تعرف حال الطرفين وهذا الوصف كاشف لما قبله وما بعده لازم له (قوله وان كانت الخ) الواو للحال وان زائدة لا يقال ان الجملة ماضوية فعلها متصرف وهي اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لانا نقول من التزم اقترانها بقد اكتفى بتقديرها كما فى قوله تعالى حتي اذا جاؤها وفتحت أبوابها أي وقد فتحت (قوله تتحصل بالغير) فيه انه اذا لم تتحصل تلك المعاني الا بالغير لزم أن تكون تلك المعاني فى غيرها كالحرف فان معناه انما كان فى غيره لانه لا يحصل الا بالغير وهذا مناف لما قدمه من ان تلك المعاني ليست فى غيرها * وأجيب بان المراد بالتحصيل بالغير التعيين والتميز به لا التحقق والوجود الذهني به حتى تحصل المنافاة (قوله متحصلا فى العقل) أي متعينا ومتميزا فيه (قوله بحسب فهمه) أي باعتبار فهم

معني فى نفسه اى ملحوظ قصدا مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه (وان كانت) تلك المدلولات (تتحصل بالغير) اى ليس كل من تلك المدلولات متحصلا فى العقل بحسب فهمه

الخ) كان الاولى ان يقول فى أنها اذ هو مشترك فيه تامل (قوله معني في نفسه) أى حاصل بنفسه لا يحتاج فى حصوله وتصوره الى انضمام شيء بخلاف الحرف وأما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعني وحصوله فى العقل بل لتعيين وتشخيص المراد من اللفظ كما سيعلم مما نقله عن العصام (قوله ملحوظ قصدا الخ) هذه الأوصاف كاشفة كما يعلم بالتأمل (قوله وان كانت) الواو للحال وان زائدة كما قالوا به فى مثل هذا التركيب وفيه ان الجملة ماضوية فعلها متصرف ولم تقترن بقد (قوله تتحصل) أي من اللفظ وانما قيدنا بذلك لان تحصل ما ذكر وتعقله فى حد ذاته

كل

كل (قوله مما وضع) أى من اللفظ الذى وضع بازاء كل من المدلولات (قوله الا بانضمام قرينة اليها) أى الى المدلولات أي الى دوالها فالضمير للمدلولات والكلام على حذف مضاف لان الضم للدال لا للمدلول كذا قيل وقد يقال الضم للدال يلزمه الضم للمدلول وحينئذ فلا حاجة الى تقدير المضاف (قوله أى اذا كانت الخ) أشار بهذا الى أن الفاء فى قوله فهى للتفريع (قوله لا حروف) أى ولا أفعال لما تقدم (قوله لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك) فيه مناقشة من وجهين الاول ان قول المصنف فهى أسماء اذا كان مفرعا على ماقبله كان دليله ذلك المفرع عليه الثانى ان فيه الاستدلال بالحد على المحدود وذلك لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق * وأجيب عن الاول بانا نلاحظ فى الاستدلال

مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة حسا او عقلا (فهي اسماء لاحروف) أي اذا كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي اسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك

يمكن من غير ضميمة كما أفاده العصام (قوله مما) أى من الفاظ وضعت بازائه أى ازاء كل من المدلولات أشار بذلك الى أن المراد بقول المصنف تحصل من الغير تحصلها من اللفظ كما تقدم أو المراد تحصيل ان هذا المدلول هو المراد وبه يندفع ماقيل اذا لم تحصل تلك المعانى الا بالغير لزم ان تكون معانى فى غيرها كالحرف لان معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل الا بالغير * وحاصل الدفع على ماذهب اليه السيد أن المراد بالتحصيل بالغير تمييز المعنى الجزئى به كما عرفت لا تحققه ووجوده ذهنا وخارجا كما فى الحرف قال العصام ولقد أحسن حيث قال لا تتحصل بالغير ولم يقل تتعين بالغير كما قال فى الحرف فغير العبارة اشارة الى تفاوت المعنى (قوله بانضمام قرينة اليها) أى الى المدلولات على تقدير مضاف أى دوالها لان الضم اليها لا الى المدلول كذا قيل وفيه أن الضم للدال يلزمه الضم للمدلول فلا حاجة الى التقدير (قوله اى اذا كانت) اشارة الى ان الفاء فى قوله فهي للتفريع اه محشى قال العصام ما معناه ولا حاجة فى التفريع على ماسبق الى اعتبار أمر فيه يرفع احتمال كونها أفعالا من أن المراد بمدلولها التضمني لا المطابقى كما أشار اليه الشارح بقوله بتمامها أو من تأويل قوله فهى أسماء بانها ليست حروفا لانها عبارة عما دخل تحت الموضوع لمشخص فاذا لم يكن مدلولها فى غيرها تعين كونها اسماء اذ الفعل ليس مما دخل تحت الموضوع المشخص تامل (قوله لان الاسم الخ) من قبيل الاستدلال بالحد على المحدود اه محشي قال شيخنا الملوي اي وذلك لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق والجواب ان ماذكره ليس على وجه

الواقع فكانه قيل الاخبار بانها اسماء سنده الواقع الخ وعن الثاني بان قوله لان الاسم الخ ليس القصد به التعريف بل الحكم بالمعني لان الاسم شيء يحكم عليه بكذا الا انه يتصور هكذا فهو على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق (قوله التنبيه الثانى) حاصله انه لما ذكر فى التنبيه الاول ان الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة فى استقلال مدلولا نها بالمفهومية ذكر في هذا التنبيه انها تفترق من جهة ان القرينة فى الضمير وهي المخاطبة وفى اسم الاشارة وهى الاشارة الحسية تفيد التشخص والتعين وان القرينة فى الموصول وهى الاشارة العقلية لا تفيد ذلك (قوله الاشارة العقلية) اي المعهودة التى هي قرينة الموصول وهي الصلة لا مطلق الاشارة العقلية والا لما صح ما ادعاه من انها لا تفيد التشخص ولم ينطبق ما ذكره من الدليل على ما ادعاه لجواز ان يراد بالاشارة العقلية الصلة مع الانحصار (قوله اما كون القيد) اى الذي هو الصلة (قوله الى ان مجرد الصلة) اى الى ان الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى (قوله لا يدل الا على انتساب الخ) وذلك لان قام ابوه من قولك الذى قام ابوه انما يدل على ثبوت قيام الاب لذات ما وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلي تصدقه بالانتساب لزيد وعمرو وغيرهما (قوله فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) فيه انه اذا كان عالما فلا يفهم منه الا الجزئي لان

التعريف على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق (قوله التنبيه الثاني الاشارة العقلية) اى المعهودة التي هي قرينة الموصول لا مطلق الاشارة العقلية والا لما صح انها لا تفيد التشخص ولم ينطبق ما ذكره من الدليل على مدعاه لجواز ان تكون الاشارة العقلية مفيدة للجزئي بان يراد بها الصلة مع الانحصار ولو قال القرينة العقلية لكان اظهر فى ارادة المعهود وكانه اختار ما اختار للاشارة الى ان القرينة العقلية يطلق عليها لفظ الاشارة كالحسية كذا افاده العصام (قوله اما كون القيد) اى الصلة وقوله مجرد الصلة اى الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى (قوله لا يدل الا على انتساب الخ) اي فالمفهوم حينئذ من الذى ضرب تقييد مفهوم الذي بنسبة الحدث الذي هو الضرب اليه وهو كلى فلا يفيد التشخص (قوله فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) قال المحشي فيه بحث اذ لا نسلم ان المفهوم الامر الكلى لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعني الذى وضع له اللفظ اه واقول الذى يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون المعني الموضوع له الجزئى ولا كلام فيه انما الكلام فى المعني

---

* التنبيه (الثانى الاشارة العقلية لا تفيد التشخص) هذا اشارة الى الفرق بين الموصول والضمير واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد الجزئية وعلل ذلك بقوله (فان تقييد الكلى بالكلى لا يفيد الجزئية) اما كون القيد كليا فظاهر نظرا الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على انتساب مضمون الجملة الى ذات ما من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد مع ان معني الموصول مشخص على ما قرر فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول

العلم بالوضع يقتضى فهم المعنى الذى وضع له اللفظ فالاولى ان يقول فمن حيث ان المفهوم للسامع بدل قوله العالم بالوضع * وأجيب بان الذى يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئى ولا كلام فيه وانما الكلام فى المعنى الذى يدركه من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولا يشك ان المعنى الذى يدرك من اللفظ الذى عند سماعه مجردا عن الصلة انما هو الكلي وان كان عالما فى تلك الحالة بان الموضوع له الجزئي لكنه لم يتعين لعدم الصلة والحاصل ان من سمع لفظ الذى ولو كان عالما بوضعه للجزئيات لا يفهم منه الا مطلق مفرد مذكر الذى هو آلة لملاحظة الجزئيات ولا يفهم منه جزئيا لعدم الصلة (قوله وحده) أى حالة كون الموصول منفردا عن الصلة (قوله حين الاطلاق) أى حين اطلاق الموصول وعدم تقييده بالصلة وهذا كالتفسير لقوله وحده (قوله الذى هو آلة الخ) وهو مفرد مذكر (قوله ولا شك انه) أي ماذكر من الآلة (قوله فلا يفهم السامع) أى سواء كان عالما بوضعه أولا (قوله قرينة الخطاب) الاضافة بيانية والمراد بالخطاب المخاطبة (قوله فلذا كانا جزئيين) فى وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف الدال لان الذى يوصف بهما حقيقة انما هو المعني (قوله وفيه بحث) أى فى كون الموصول كليا بحث وحاصله ان المصنف تقدم له فى التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كليا فكلامه هنا مضارب لكلامه السابق (قوله وعدم فهم السامع المعني) أي المعنى الذى هو الجزئى

الذى يدرك من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولا ريب فى أن المدرك من لفظ الذى من غير تقييد بصلة تقتضى تعيين المراد منه انما هو الكلي وان علم فى تلك الحالة أن الموضوع له الجزئى لكن لم يتعين ذلك الجزئي بعد لعدم لزوم الصلة تامل (قوله وحده) أى حالة كون الموصول منفردا عن الاشارة العقلية التي هى الصلة (قوله ليس الا الخ) أى وهو المفهوم الكلى الصادق على الافراد (قوله بخلاف قرينة الخ) أضافة قرينة لما بعدها بيانية (قوله فلذلك الخ) فى وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف الدال اذ لا يوصف بهما حقيقة الا المعني (قوله وفيه) أى فى كون الموصول كليا بحث حاصله أن المصنف تقدم له فى التقسيم أن الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كليا (قوله وعدم فهم) أى ان كانت شبهته عدم فهم السامع المعني الجزئى دفعت بان

وحده حين الاطلاق ليس الا الامر الذى هو آلة لملاحظة المشخصات ولا شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذى هو كلي أيضا فلا يفهم السامع مشخصا (بخلاف قرينة الخطاب والحس) فان كلا منهما يفيد التشخص فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة (فلذلك كانا) أي الضمير واسم الاشارة (جزئيين وهذا) أى الموصول (كليا) وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمشخص على ما حقق وعدم فهم السامع المعني

(قوله لا يوجب الكلية) أي لا يقتضى الكلية ألا ترى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مثلا مع وجود عشرة أشخاص مثلا هو اسم كل واحد منهم لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا (قوله اللهم الا ان يقال الخ) حاصله ان المصنف انما جعل الموصول هنا كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا انه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه واتى بقوله اللهم اشارة الى بعد هذا الجواب حيث استعان بالله على استقامته اذ المعنى يا الله أعني على استقامة هذا الجواب (قوله من مجرد قرينة الصلة) اضافة قرينة للصلة للبيان واضافة مجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اى نظرا لفهم السامع من الصلة المجردة أى عن الانحصار الخارجي وقوله والاشارة العقلية مرادف لما قبله وهو الصلة (قوله مع قطع النظر الخ) الاولى ان يقول اي مع قطع

لا يوجب الكلية
اللهم الا ان يقال
المراد ان الموصول
عد كليا نظرا الى فهم
السامع من مجرد
قرينة الصلة
والاشارة العقلية مع
قطع النظر عن
الانحصار الخارجي

ذلك لا يقتضى الكلية كما فى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة أشخاص مثلا هو اسم لكل واحد منهم لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئى اتفاقا (قوله لا يوجب الكلية) كان الظاهر لا يسوغ لان عدم الوجوب يصدق بالجواز مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه لا يجوز الحكم عليه بالكلية هذا ان خص المعنى بما ذكر أما اذا اريد العموم فالعبارة على ظاهرها تامل (قوله اللهم الا أن يقال) حاصله أن المصنف انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا انه جعله كليا حقيقة حتى يقتضى عدم استقامة كلامه وأفاد العلامة المحشى ان ما ذكر يقتضى ارتفاع الفرق لان الباب مفتوح فى الكل فانها باعتبار بعض ملاحظاته كلية على ان قرينة الموصول لو اعتبرت بتمامها وهي مضمون الصلة مع الانحصار الخارجى لم تكن مفيدة للجزئية دائما كما يفيده كلامه بل تارة تفيد الجزئية كما اذا استعمل الموصول فى جزئى نحو الذي جاء من بغداد زيد وتارة تفيد الكلية كما اذا استعمل الموصول في كلي هو جزئى اضافى نحو الذى جاء من بغداد رجل وحينئذ فلا مانع من عده جزئيا نظرا للاول وكليا نظر اللثاني وعليه يحمل كلام المصنف فى الموضعين فعلى هذا قوله الاشارة العقلية لا تفيد التشخص قضية مطلقة اى حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لا دائمة اي حكم فيها بدوام السلب (قوله والاشارة العقلية) عطف تفسير (قوله مع قطع النظر)

النظر

لا الى ان الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج اليها فى الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة وان لم تعتبر فلا فرق أيضا لعدم افادة الجزئية فى الكل لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة هو مضمون الصلة

النظر عن الانحصار الخارجي لان هذا بيان لما جردت عنه قرينة الصلة وقوله مع قطع النظر عن الانحصار أى انحصار الصلة عن الموصول وأما لو نظر للصلة مع انحصارها خارجا فى الموصول كان المفهوم منه مشخصا (قوله لا الى ان الموصول كلى) أى نظرا الى انه كلى حقيقة (قوله والا فلا يستقيم كلامه) أى والا بان قلنا انه عده كليا نظرا الى كونه كليا حقيقة وفي الواقع فلا يستقيم كلامه فى التفرقة لانك اذا التفت الى القرينة المفيدة للتشخص المحتاج لها فى التعيين كان الجميع مشخصا فيبطل كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة فى ان كل واحد منها جزئى وان لم ينظر للقرينة المفيدة للتشخص كان الجميع كليا فقوله والا دخل تحته صورة واحدة وقوله فلا يستقيم كلامه أى فى التفرقة بين الموصول و بين الضمير واسم الاشارة حيث جعل الاول كليا والاخيرين جزئيين (قوله اذ القرينة المفيدة للتشخص) أي التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجي بالنظر للموصول والاشارة الحسية بالنظر لاسم الاشارة والمخاطبة بالنظر للضمير (قوله المحتاج اليها فى الاستعمال) الاولى المحتاج فى التعيين الا ان يقال مراده المحتاج اليها فى الاستعمال لاجل التعيين وقوله ان اعتبرت أي فى الثلاثة فلا فرق بين الامور الثلاثة فى كونها جزئيات (قوله وان لم تعتبر) أى فى الثلاثة وقوله فلا فرق أيضا أي فى كونها كليات (قوله لكن لما كان الخ) هذا جواب عما يقال هلا جعل الضمير واسم الاشارة كليين مجازا كالموصول اذ الثلاثة مشتركة فى كونها جزئية ان لوحظت قرينة التعين والتشخص وكلية ان لم تلاحظ فجعله الموصول كليا مجازا دون أخويه تحكم وحينئذ فالتفرقة التي فرق بها فاسدة * وحاصل الجواب ان قرينة الاشارة والضمير معينة قطعا بخلاف قرينة الموصول فان الظاهر والمتبادر منها أنها الصلة فقط دون الانحصار الخارجى وان كان في الواقع انها مجموع الامرين فقرينة الموصول بحسب الظاهر والمتبادر منها لا تفيد التعيين فصحت

لواتي باى قبل مع لكان اوضح لان ماذكر بيان لما جردت عنه القرينة (قوله والا فلا يستقيم كلامه) أى الا ننظر الى الموصول مع مجرد قرينة الصلة وذلك صادق بصورتين الاولى ان ينظر اليه مع تمام القرينة الثانية ان ينظر اليه مجردا عن القرينة أصلا (قوله اذ القرينة الخ) رد للصورة الاولى وقوله وان لم تعتبر رد للصورة الثانية (قوله ظاهرا) أى واما فى نفس الامر فالمعتبر ماذكر مع الانحصار

التفرقة لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة أى من قرينة الموصول هو مضمون الصلة أي وأما في الواقع فالقرينة هو مضمون الصلة مع الانحصار الخارجي (قوله حكموا بان قرينة الموصول هى الصلة والاشارة العقلية) أى وهما لا يفيدان التعيين بخلاف قرينة الضمير واسم الاشارة وعطف الاشارة العقلية على الصلة مرادف (قوله على ذلك) أي على ماذكر من القرينة الظاهرية لا على القرينة في الواقع التى هي مجموع الصلة والانحصار الخارجي اذ لا تنافى التفرقة المذكورة أصلا كما علمت (قوله الفرق بين العلم والمضمر) فيه انه قد علم مما سبق أيضا الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر المصنف في الفرق على ماذكر من الضمير * وأجيب بانه لما كانت الاربعة وهى الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار أمر عام كان الفرق بين أحدها وبين العلم فرقا بين العلم وبقيتها وانما خص المضمر بالذكر لكونه أشرفها (قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ) اعترض بان هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك وأما هو فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع انه أحوج الاعلام للفرق * وأجيب بان العلم المشترك يعتبر فيه كل وضع على حدة فخصوص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار (قوله وتعدد المعنى) أى فكل من العلم

الخارجي مثلا ﴿التنبيه الثالث﴾ (قوله الفرق بين العلم والمضمر) قد يقال علم مما سبق أيضا الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر على ماذكر فان أجيب بان وجه التخصيص عدم افادة تقسيم غيره للفرق بين غيرهما لكونه لم يذكر في تقسيمه الا هما قيل عليه ان المصنف لم يسند علم الفرق الى تقسيم الغير وانما اسنده الى تقسيمه ولا شك ان الفرق بين العلم والثلاثة فهم منه وان أجيب بان وجهه استقامة مرجع الضمير الآتي فى قوله اليهما قيل عليه انه كان يمكنه أن يظهر فيقول الى الضمير والعلم وقد يجاب بانه لما كانت الاربعة مشتركة في الوضع للجزئيات باعتبار أمر عام كان الفرق بين احدها والعلم فرقا بينه وبين بقيتها (قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ) أعترض بان هذا ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك أما هو فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع انه احوج الاعلام للفرق

والضمير

حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة منها أى من انتسابها والمصنف بنى هذه التفرقة على ذلك * التنبيه (الثالث علمت من هذا) أي مما سبق فى مباحث التقسيم (الفرق بين العلم والمضمر) حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضمر (و) علمت ايضا (فساد تقسيم

الجزئي اليهما دون اسم الاشارة) كما فعله بعضهم (ظنا) أي بناء على ظن (أن ذلك) أى اسم الاشارة (موضوع لامر عام) الا انه (يتعين بقرينة الاشارة الحسية) فى استعماله فى معنى دون اصل الوضع

والضمير موضوع لجزئي و يستعمل فيه والخلاف بينهما من جهة ان الوضع فى الاول جزئي وفى الثاني كلي ومعني الاول الذى وضع له جزئي مخصوص بخلاف الثاني (قوله اليهما) أى الى العلم والضمير (قوله دون اسم الاشارة) كان عليه ان يقول والموصول والحرف لانه كما علم فساده بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة لاخراج الموصول والحرف وقد يعتذر عن عدم ذكره الموصول بحكمه عليه فى التنبيه الثانى بانه كلى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة لاخراجه فاسدا (قوله كما فعله) أى ذلك التقسيم (قوله ظنا) أى اعتقادا منه وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وحاصله ان ذلك البعض ظن ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات وجعل التعيين فى الاول مستفادا من القرينة وفي الثاني بمقتضي الوضع (قوله الا انه) أى اسم الاشارة وقوله يتعين أي مدلوله لان المتعين

وأجيب بانه ليس المراد بخصوص المعني وحدته كما هو الظاهر بل المراد تعينه وتميزه سواء اتحد او تعدد أو يبقي على ظاهره والمراد وحدة المعني بالنظر الى خصوص الوضع له وحينئذ فيعم المشترك كما أفاده المحشى (قوله دون اسم الاشارة) كان عليه ان يقول والموصول لانه كما علم فساده بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة لاخراج الموصول وقد يعتذر عن عدم ذكر الموصول بحكمه عليه فى التنبيه الثاني بانه كلى وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة الى اخراجه فاسدا كما أفاده العصام وما ذكر لا يأتى فى الحرف فكان عليه أن يقول دون اسم الاشارة والحرف (قوله ظنا) أى اعتقادا وعبر عنه بالظن اشارة الى ضعفه وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات فجعلوا التعيين فى الاول مستفادا من القرينة وفى الثانى مقتضي الوضع واما لانهم ظنوا ان كلا منهما موضوع للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتعيين المعتبر فى وضعه والضمير مفيدا له وكان منشا هذين الظنين انهم حين اطلاق الضميمة فهموا من لفظ الضميمة التعين من غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ فظنوا أن الضمير يفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا الى أن هناك ضميمة لازمة حين الاطلاق من خطاب او تكلم أو سبق مرجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة التعين مالم يضم اليه عمل هو الاشارة الحسية أفاد ذلك العصام وكلام المصنف محتمل للامرين وان حمله الشارح على الاول تامل (قوله الا انه) أى

بالقرينة المدلول لا اللفظ وقوله فى استعماله متعلق بيتعين والاصل ظنا منه ان اسم الاشارة يتعين مدلوله فى حال استعماله فى معين بقرينة الاشارة الحسية (قوله ومدلول الضمير) بالنصب عطفا على قوله ذلك (قوله من ان التعيين فيه) أي في اسم الاشارة (قوله مفعول له) أى اومنصوب بنزع الخافض أى لظنه والاول اولى لانه قياسى والثاني سماعى (قوله تبين لك من هذا التقسيم) أى حيث قال فيه والثانى أى اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه أى لا يحصل فى الذهن ولا فى الخارج الا بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف (قوله انه لا يستقل الخ) أي ان معنى الحرف لا يستقل بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اليه ولاشك ان هذا مبين لمعني قول النحاة الحرف يدل على معنى فى غيره وقوله انه لا يستقل بالمفهومية أى وليس معناه أن معني الحرف مظروف فى غيره وكونه مستقلا بالمفهومية أو غير مستقل شيء آخر فالماء اذا كان فى الكوز مثلا كان مظروفا فيه ومع ذلك هو مستقل بالمفهومية فكون الغير ظرفا للشيء لا ينافى في استقلاله بالمفهومية (قوله بان لا يكون الخ) هذا تفسير لغير المستقل بالمفهومية وقوله قصدا وبالذات بمعني واحد (قوله بل يكون ملحوظا تبعا) انما احتاج لذكر هذا مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله بان لا يكون ملحوظا أصلا وهو غير مراد (قوله وعلى انه) أي وملحوظا على انه أى معني الحرف وسيلة

اسم الاشارة أى مدلوله اذ المتعين بالقرينة انما هو المدلول لا اللفظ

﴿التنبيه الرابع﴾ (قوله من هذا التقسيم) أى حيث قال فيه والثاني أى اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه أى لا يحصل في الذهن ولا في الخارج الا بانضمام ذلك المتعلق اليه وهو الحرف (قوله ان معني قول النحاة الخ) لا يخفى أن ما ذكره مبين معنى قول النحاة معني فى غيره فقط لا ذلك المقول بتمامه فكان الاولى أن يقول ان معني قول النحاة معنى فى غيره الخ (قوله انه لا يستقل بالمفهومية) أى لا يستقل معناه بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق أى وليس معناه ان معني الحرف ثابت فى الغير الذي هو المتعلق كما هو ظاهر العبارة (قوله بل يكون الخ)) انما احتاج لذلك مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله عليه بان لا يكون ملحوظا مطلقا وهو غير مراد (قوله وعلى انه) أى وملحوظا على انه أى معني الحرف وسيلة الى ملاحظة غيره وهو المتعلق ان قيل

(ومدلول الضمير يتعين (بالوضع) الذي هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان التعيين فيه ايضا وضعى كالعلم والمضمر وقوله دون اسم الاشارة حال من ضمير اليها أى متجاوزين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله ظنا مفعول له لتقسيم * التنبيه (الرابع تبين لك من هذا) أي من التقسيم المذكور (أن معني قول النحاة ان الحرف ما يدل على معني فى غيره انه لا يستقل بالمفهومية) بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة الى

لملاحظة غيره وهو المتعلق كالعامل * ان قلت كيف يكون معنى الحرف وسيلة لملاحظة المتعلق مع ان معنى الحرف لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا فى المتعلق كما صرح بذلك الشرح فى التقسيم وحينئذ فمعنى الحرف متاخر عن المتعلق والوسيلة يجب أن تكون مقدمة * قلت كلام الشارح فيه حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة لملاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق فمعنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق وحاله يتوقف ملاحظته على معنى الحرف فمعنى من فى قولك سرت من البصرة وهو الابتداء الجزئى لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة لملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة لا لملاحظة ذات السير والحاصل ان معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تقدمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة لملاحظة وصفه وهذا لا ينافى تقدم ذات المتعلق عليه فى الذهن والخارج (قوله وهذا المعنى) أى كون الشىء لا يلحظ قصدا بل تبعا (قوله ان المعانى الخ) حاصله ان المعنى الواحد بالشخص قد يكون ملحوظا قصدا وبالذات من جهة وقد يكون ملحوظا تبعا من جهة فقول الشارح ان المعانى أى جنس المعانى المتحقق فى معنى واحد (قوله بل على انها آلة) أي بل مقصودة على انها آلة (قوله ومرآة) أى وكالمرآة وقوله لمشاهدة ماسواها أي لادراك ماسواها أى لادراك حال ماسواها وهذا مرادف لما قبله (قوله والتعقل) عطف تفسير ومن هذا الكلام يعلم ان قولهم الحكم على الشيء وبه فرع عن تصوره ليس المراد بتصوره مطلق ادراكه بل المراد تصوره من حيث انه مقصود لذاته

كيف يكون معنى الحرف وسيلة وآلة للمتعلق مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق كما صرح بذلك الشارح فى التقسيم فمعنى الحرف متاخر عن المتعلق والوسيلة والآلة يجب ان تكون متقدمة * قلت ليس المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ماذكرت وانما المراد به ربط معنى العامل بمعنى المجرور بقرينة قوله فيما سياتي وجعله آلة لتعرف حالها ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط ولا شك انه لا يتحقق إيصال معنى السير الى البصرة وربطه به الا بواسطة معنى الحرف أو يقال ان قوله لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق أي بالنسبة للسامع وكونه وسيلة وآلة بالنسبة للمتكلم فلا منافاة أو يقال المراد انه وسيلة وآلة لملاحظة حال المتعلق ووصفه والمتوقف عليه وجود معنى الحرف ذهنا وخارجا انما هو ذات

ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يتضح غاية الاتضاح الا بتمهيد مقدمه فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها وبالاعتبار الثانى غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم

عليها وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت فى الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه لكنها فى الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما ولذلك لا يمكن لك ان تحكم عليها او بها واما فى الحالة الثانية فهى ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسب والاضافات فهى على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثانى

لا من حيث أنه وسيلة لشيء آخر فتامل (قوله واستوضح ذلك) ليس المراد من ذلك الطلب بل المراد إيضاح المقام وحينئذ فالسين والتاء زائدتان للتوكيد والمعني وايضاح ذلك يعلم من قولك لا انها للطلب والمعني واطلب وضوح ذلك كما قيل (قوله من حيث انها حالة) أى رابطة بين زيد والقيام (قوله وآلة لتعرف حالهما) أى وآلة لافادة حالهما أى حال زيد والقيام أى وصفهما فهي تفيد ان زيدا حاله المتصف به القيام وان القيام متصف بكونه منسوبا لزيد ومتعلقا به (قوله فكانها مرآة الخ) الكائنة باعتبار المرآة الحسية والا فهى مرآة معنوية قطعا او غير حسية قطعا فقوله فكانها مرآة يعني حسية وقوله لمشاهدتهما أي زيد والقيام أى لمشاهدة حالهما (قوله ولذلك) أى لاجل كونها رابطة بين الامرين وليست ملحوظة قصدا (قوله لا يمكن لك) أى لا يسوغ لك فقد ضمن يمكن معني يسوغ فلذا عداه باللام والا فكان الواجب أن يقول لا يمكنك وانما ارتكب التضمين لان الامكان فى حد ذاته لا مانع منه وانما كان الحكم عليها أو بها لا يسوغ لان صحة الحكم على الشيء او به فرع عن قصد تصوره وهي فى هذه الحالة غير مقصودة (قوله وأما فى الحالة الثانية) أي وهي النسبة من حيث التعبير عنها بنسبة (قوله ومدركة بالقصد) تفسير لما قبله (قوله بانها من باب النسب) هذا تصوير لاجراء الاحكام عليها بان تقول نسبة القيام الى زيد اضافية ومثال اجراء الحكم بها ان تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد وقوله من باب النسب المراد بالباب الافراد أو ان الاضافة بيانية (قوله والاضافات) أى الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج فتحصل ان نسبة القيام لزيد ان لوحظت تبعا عبر عنها بقيام زيد

المتعلق فتامل (قوله واستوضح ذلك) اى اطلب وضوح ذلك مما ذكر (قوله وآلة لتعرف حالهما) أي حال زيد والقيام فيه نظير ما تقدم فان النسبة لا توجد الا بهما فكيف تكون آلة مع ان الآلة لا بد ان تكون منقدمة وأجيب بان المتوقف عليه وجودها ذاتها والذى هي آلة له حالهما أى وصفهما بكون الاول منسوبا والثانى منسوبا اليه تامل (قوله لا يمكن لك) اى لا يسوغ لك فضمن يمكن معني يسوغ (قوله ان تحكم عليها او بها) وذلك لان صحة الحكم على الشيء او به فرع قصده كما ذكره المحشى وهي فى تلك الحالة غير مقصودة (قوله لا نها من باب النسب الخ) تصوير لا جراء الاحكام بان تقول نسبة القيام الى زيد اضافية وكذا اجراء

فالمعنى

فالمعنى الجزئي له حالتان تارة يلاحظ قصدا وتارة يلاحظ تبعا (قوله وهذا) أى كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان المبصر ما زائدة اي ككون المبصر (قوله مقصودا بالابصار) تفسير لما قبله (قوله كالمرآة) اى الحسية وهذا مثال للمبصر الذى يكون ابصاره تارة قصدا وتارة تبعا (قوله فلا يمكن لك) اى فلا يسوغ لك ان تحكم عليها فى هذه الحالة بانها مبصرة بحيث تقول المرآة مبصرة لانها غير مبصرة قصدا ولا يسوغ لك ان تحكم بحيث تقول المبصر هو المرآة لان المبصر قصدا هو الصورة لا المرآة ولا يحكم على الشيء الا اذا كان مقصودا لذاته (قوله كما يمكن لك للصورة) اى كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من ان يكون عليها بان تقول هذه الصورة مبصرة او بها بحيث تقول المبصر هو الصورة فتعبير الشارح باللام فى قوله للصورة اولى من التعبير بعلى او الباء لايهامه القصور (قوله وان قصدت الى مشاهدة المرآة) اى وان قصدت المرآة حالة كونك متوجها الى مشاهدتها وقوله تكون أى كانت المرآة صالحة (قوله غير محكوم عليها او بها) هذا معلوم مما قبله فهو مكرر (قوله فنسبة البصيرة) هى فى الاصل عين فى القلب والمراد بها هنا النفس لانها هى المدركة وقوله الى مدركاتها اى كالنسب (قوله كنسبة البصر الى محسوساته) اى الى مدركاته المحسوسة من حيث ان الملاحظة تارة تكون قصدا وتارة تكون تبعا (قوله معنى الابتداء) الاضافة بيانية (قوله كالسير) اي فانه تعلق به الابتداء من حيث ان مبدأه من كذا وقوله كالسير اى والمجرور أيضا كالبصرة فالابتداء له تعلق بالامرين لانه نسبة بينهما (قوله ويلزم منه) أي من ملاحظة العقل للابتداء قصدا وقوله ادراك متعلقة اى ادراك متعلق الابتداء الكلي ومتعلقه لا يكون الا مجملا بان

مستقلة بها وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لابصار غيره كالمرآة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرآة فى تلك الحالة مبصرة أيضا لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن لك للصورة وان قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها او بها وتكون الصورة حينئذ

الحكم بها بان تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد (قوله وهذا) اي كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان المبصر اى ككون المبصر (قوله كما يمكن لك للصورة) أى كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من أن يكون عليها او بها وحينئذ فالتعبير باللام اولى من التعبير بعلى او الباء لايهامه القصور (قوله معنى الابتداء) الاضافة بيانية (قوله مثلا) تقدم توجيه الجمع بين الكاف ومثلا فارجع اليه (قوله ويلزم منه الخ) انما لزم ذلك لان الابتداء معنى نسبي لا يتعين الا بالمنسوب اليه الذى هو متعلقه فاذا لم يلاحظ لم يتحصل فرد من

مبصرة تبعا غير محكوم عليها أو بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته واذا تمهد هذا فنقول معني الابتداء معني له تعلق بالغير كالسير مثـلا فذلك المعني اذا لاحظه العقل قصد و بالذات كان معني

مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معني اضافي وبه كما تقول مايبحث عنه معني الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص فتقول ابتداء سيري من البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما ومرآة لشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه أو به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ان

يتعقل مبتدأ منه لا بقيد كونه البصرة ومبتدأ لا بقيد كونه سيرا ولذلك قال الشارح اجمالا أى حالة كون ذلك المتعلق مجملا غير معين وانما لزم ذلك لان الابتداء معني نسبي لا يتعقل الا اذا تعقل المنسوب والمنسوب اليه ويحوج لذلك ماذكره أولا من أن الابتداء معني له تعلق بالغير (قوله تبعا) فى مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض فى مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشيئين هنا وفيما تقدم واحد (قوله على هذا الوجه) أي قصدا وبالذات (قوله واذا لاحظه) أى الابتداء (قوله وجعله آلة) أى ومن حيث جعله آلة وهذه الحيثية تفسير للحيثية قبلها وقوله لتعرف حالهما أى لافادة حالهما وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتـدأ منها (قوله على هيئة الانضمام) أى على جهة الانضمام والاضافة بيانية وقوله والارتباط تفسير لما قبله أى لشاهدتهما مرتبطين أحـدهما بالآخر (قوله وهذا) الاشارة راجعة لقوله الابتداء معني له تعلق بالغير الى آخره (قوله ماذكره ابن الحاجب) أي محصل ماذكره ابن الحاجب اذ ما ذكره الشارح ليس عين ماذكره ابن الحاجب بدليل قوله حيث قال الخ (قوله الضمير فيما دل على معني في نفسه) أى الضمير فى هذا التركيب (قوله باعتباره فى نفسه) أى ملحوظا باعتباره فى نفسه وأشار بهذا الى أن معني كون المعني فى نفسه انه ملحوظ قصدا وبالذات (قوله ولذلك) أى ولاجل

ماصدقات الابتداء يكون مدلولا له (قوله تبعا) فى مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض فى مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشيئين هنا وفيما تقدم واحد وانما كان ادراك المتعلق تبعا وبالعرض لانه شرط فى التعيين لا فى التحقق (قوله اجمالا) أى بان يتعقل مبتدأ منه لا بقيد كونه البصرة مثلا (قوله هيئة الانضمام) الاضافة بيانية (قوله وهذا) الاشارة لقوله معنى الابتداء معني له تعلق بالغير الخ (قوله ماذكره ابن الحاجب) أى محصل ماذكره اذ ليس ماذكره الشارح عين ما

وهذا ماذكره ابن الحاجب فى الايضاح حيث قال الضمير فيما دل على معني فى نفسه يرجع الى معني اى مادل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار أمر خارج عنه ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره أى حاصل فى غيره

ان الضمير الخ (قوله أي باعتبار متعلقه) أي دل على معنى باعتبار متعلقه ففى للسببية (قوله فقد اتضح الخ) حاصله ان من فى قولك سرت من البصرة مثلا معناه الابتداء الجزئى وهو الربط الخاص الذى بين السير والبصرة وهذا لا يتحصل فى الذهن الا اذا ذكر السير والبصرة فذات الطرفين متقدمة عليه فى الوجود وان كان حالهما من كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها متاخرا عن معني الحرف (قوله اذ لا يمكن ادراكه) علة للعلة اى وانما تحصل معناه فى الذهن بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ (قوله وهو آلة لملاحظة) الضمير الاول لمعني الحرف والثانى للمتعلق أى ومعني الحرف آلة ووسيلة لملاحظة المتعلق أى لملاحظة حاله ففى الكلام حذف مضاف كما علمت (قوله لا لان الواضع) عطف على ليتحصل اى ان متعلق الحرف انما وجب ذكره ليتحصل معنى الحرف فى الذهن وليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والقصد بهذا الكلام الرد على ابن الحاجب وحاصل ما فى المقام ان ابن الحاجب قال انما وجب ذكر متعلق الحرف لكون الواضع اشترط فى دلالته على معنى ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك لامكن فهم معني الحرف منه بدون المتعلق بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة كذو فان الوضع لم يشترط فى دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل التزم ذكره لاجل التوصل الى الوصفية باسماء الاجناس والجمهور يقولون انما وجب ذكر متعلق الحرف لاجل ان يحصل معني الحرف فى الذهن لا لاجل اشتراط الواضع ذكره فى دلالة الحرف علي معناه كما قال ابن الحاجب وذلك

اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه فى الذهن لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لان الواضع اشترط فى دلالته

ذكره ابن الحاجب (قوله اذ لا يمكن ادراكه) علة للعلة اي انما تحصل معناه بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ (قوله لا لان الواضع) عطف على ليتحصل ومعناه ليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والمقصود رد ما قاله ابن الحاجب من ان معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية ان الواضع اشترط فى دلالته على معناه ذكر متعلقه بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة كذو فان الواضع لم يشترط فى دلالتها ذكر المتعلق بل التزم ذكره ليحصل المقصود من وضعها وهو التوصل لجعل اسماء الاجناس صفات وحاصل الرد ان ذكر المتعلق للاشتراط لا يفيد نفعا ولا يرجع الى طائل فى عدم استقلال الحرف بالمفهومية لانه يقتضى انه لو لم يشترط ذلك لحصلت الدلالة ووجد الفهم وذلك مناف لعدم الاستقلال لان معناه ان الحرف

لانه يردعليه انه لافائدة فى الاشتراط المذكور لانه اذا كان يمكن فهم معنى الحرف بدون المتعلق على تقدير عدم الاشتراط فلافائدة حينئذ فى الاشتراط وهذاهو المراد بقول الشرح فانه أى الاشتراط المذكور لا يرجع الى طائل أي الى فائدة (قوله على معناه الافرادى) اعلم ان الافرادي ماقابل التركيبي سواء كان المعني الافرادى كليا أوجزئيا مثلا الانسان حادث معنى كل من الموضوع والمحمول افرادى كلى ومعنى القضية بتمامها تركيبي فقول الشارح الافرادي مراده به ماقابل التركيبي كذا قرر شيخنا وفيه ان معنى الحرف جزئي دائما فالواجب ان يفسر الافرادى بالجزئي تفسيرمراداو يكون صفة كاشفة (قوله وأيضا) اي و يعترض أيضا على من قال ذكر المتعلق شرط لفهم معنى الحرف وهو ابن الحاجب وحاصله ان مقتضي الدليل ونتيجته شيء واحد لاتعدد فيهما فاذا أنتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاجب على ان الواضع اشترط فى دلالة الحرف على معناه ذكر متعلقه لا لتزام ذكر المتعلق في استعمالاتهم لان الواضع لم يصرح بذلك الاشتراط وقد وجدنا هذا الدليل فى الاسماء الملازمة للاضافة كما هوموجود فى الحرف فالدليل واحد ومقتضاه متعدد لان ذكر المتعلق بالنسبة للحرف لاشتراط الواضع ذكره للدلالة على المعني وذكره فى الاسماء الملازمة للاضافة للتوصل للوصفية باسماء الاجناس ولاشك ان هذا تحكم اذ مقتضى كون الدليل واحدا ان يكون المقتضي بالفتح واحدا أما من القبيل الاول فيهما اومن القبيل الثاني فيهما (قوله لتحصيل الغاية) اى الغرض وقوله التى هى التوصل اي الوصفية باسماء الاجناس مثلا كما فى ذو (قوله بحت) اى صرف وخالص قال شيخنا

على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولولم يشترط ذلك لامكن فهم معناه بدون ذكره والحكم عليه و به به نفسه فانه لايرجع الي طائل وايضا فحيث لادليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق فى الاستعمال وهو مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة للاضافة فالفرق الذى ذكره بان ذكر المتعلق فى الحروف لاجل الدلالة وفى تلك الاسماء لتحصيل الغاية التي هى التوصل تحكم بحت

لا يستفاد منه معني أصلا الا بذكر المتعلق (قوله على معناه الافرادى) أى الجزئى فهو صفة كاشفة لان معني الحرف لا يكون الاجزئيا (قوله وأيضا فحيث لادليل الخ) * حاصله ان الواضع لم يصرح باشتراط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف ولابان ذكر المضاف اليه في الاسماء اللازمة للاضافة ليتوصل بذلك الى جعلها صفات وانما العلامة ابن الحاجب أثبت ذلك من عند نفسه أخذا من تتبع موارد الاستعمال واذا كان كذلك فكل من الحروف والاسماء الملازمة للاضافة قد التزم فيهما ذكر المتعلق فى الاول والمضاف اليه فى الثانى فالحكم بذكره في الاول لاشتراط الواضع وفى الثانى ليتوصل الى ماذكر لا للاشتراط تحكم بحت أي صرف

وأما بيان عموم الوضع فى كلمة من فهوان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو أمر مشترك بين الابتداآت المشخصة التى كل منها ملحوظ تبعا ووضع لفظة من له اى لكل منها وقس على هذا سائر الحروف (بخلاف الاسم والفعل) فان معني الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه او به الا ان جزء معناه أعنى الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل أن قام مثلا

شيخنا ولا يخفى عليك ان هذا المعترض بالتحكم يذهب الى أن معني الحرف كمن مستقل بالمفهومية كذو وحينئذ فياتي الاعتراض بان هذه التفرقة فى المتعلق تحكم أما لوكان يذهب الى أن معنى الحرف جزئي ومعني ذوكلى فلا اعتراض حينئذ لان المعني الجزئى لا يتحقق الا بالمتعلق بخلاف الكلى فانه مستقل بالمفهومية والتفرقة ظاهرة ولا تحكم فيها اهـ كلامه وتامله (قوله وأما بيان الخ) عطف على محذوف أى اما بيان كون معني الحرف جزئيا فقد عرفته وأما بيان عموم الخ (قوله بخلاف الاسم الخ) حال من الضمير فى لا يستقل العائد على الحرف أى حالة كونه ملتبسا بخلاف أى بمخالفة الاسم الخ (قوله مستقل بالمفهومية) أى ملحوظ قصدا وبالذات لا على أنه آلة للغير (قوله والفعل وان كان الخ) الفعل مبتدأ والخبر لا يتاتي صحته الا اذا حذفت الا وان فيكون الخبر ما بعدها وهو جزء معناه وقوله وان كان الخ الواو للحال وان زائدة أى والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل جزء معناه مستقل أو جعلت وان كان زائدة والخبر حينئذ قوله تمام معناه أى والفعل تمام معناه غير مستقل كذا ذكر بعض الحواشي ولك ان تجعل الفعل مبتدأ والواو للحال وان وصلية والخبر محذوف أي والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل حاله متضح ثم انه لما كان يتوهم من انه اذا كان تمام معناه غير مستقل يكون جزؤه كذلك استدرك على ذلك بقوله الا ان جزء معناه الخ فتامل (قوله تمام معناه غير مستقل) وذلك لعدم استقلال جزء معناه وهو النسبة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل (قوله أعني الحدث الخ)* ان قلت ان الزمان جزء معناه أيضا وهل هو مستقل كالحدث أو غير مستقل كالنسبة * قلت هو كالنسبة فى كونه اعتبر فى معني الفعل

(قوله وأما بيان الخ) معطوف على محذوف أي اما كون معني الحرف غير مستقل بالمفهومية فقد عرفته وأما بيان عموم الخ (قوله بخلاف الخ) حال من الضمير فى لا يستقل العائد للحرف أى حالة كونه ملتبسا بخلاف الخ (قوله والفعل وان كان الخ) لا يظهر موافقته للعربية الا بحذف قوله وان كان ليكون خبر المبتدا تمام معناه أو حذف قوله الا ان ليكون ما بعده خبره وتكون الجملة الواقعة بين المبتدا والخبر حالية وان وصلية تامل (قوله غير مستقل بالمفهومية) وذلك لعدم استقلال جزئه الذي هو النسبة اذ المركب من المستقل وغيره غير مستقل تامل (قوله الا ان جزء معناه الخ) فان قلت ما تقول فى الزمان قلت هو كالنسبة فى أنه اعتبر فى معني الفعل على

على انه قيد للحدث وحينئذ فهو غير مستقل * والحاصل ان الفعل يدل على حدث واقع فى زمن كذا من فاعل فمعناه مركب من الحدث والزمان ونسبة الحدث للفاعل فالحدث مستقل والزمان والنسبة غير مستقلين لان كلا منهما اعتبر في معني الفعل على انه قيد للحدث ولم يعتبر لذاته والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وقرر شيخنا ان قوله اعني الحدث لا مفهوم له بل وكذا الزمن فكل منهما مستقل بخلاف النسبة وانظره (قوله يدل على حدث) أى وضعا وكذا على الزمن وأما دلالته على الفاعل فبالالتزام كما صرح به غير واحد وبالوضع بناء على ظاهر كلام المصنف في التقسيم (قوله وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله) أى المعين فالنسبة التي يدل عليها قام ثبوت القيام لفاعل معين وهى نسبة مخصوصة لا ثبوت القيام لمطلق فاعل (قوله فانها ملحوظة) علة لكونها جزئية اللازم له كونها غير مستقلة بالمفهومية والتعليل بالنظر لذلك اللازم أو علة لمحذوف تقديره وهي غير مستقلة لانها ملحوظة الخ (قوله من حيث انها حالة) اى رابطة (قوله وآلة لتعرف حالهما) اى لافادة حالهما وهو كون الحدث مسندا وفاعله مسندا اليه (قوله إلا ان أحدهما) مستثني من محذوف تقديره وهذان الامران أى الحدث وفاعله لايختلفان فى حالة من الحالات الا فى هذه الحالة والمراد بالاحد المتعين بدلالة اللفظ الحدث والمراد بالآخر الذى لا يدل عليه اللفظ الفاعل المعين (قوله بدلالة اللفظ) الباء للسببية (قوله والآخر) مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان وصلية وخبره قوله اللفظ لايدل عليه ولكن زائدة (قوله بوجه ما) وهو ان كل حدث لا بدله من محدث أى وليس متعينا بالحقيقة ومن قول الشارح الجزئية ومن قوله بوجه ما يعلم ان المراد الفاعل المعين الجزئى لا الكلى والا كانت النسبة كلية وكان الفاعل متعينا بالحقيقة

يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعني النسبة الحكمية الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف حالهما الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ والآخر وان كان متعينا فى نفسه بوجه ما

انه قيد للحدث فهو غير مستقل بالمفهومية (قوله يدل علي حدث) أى وضعا وكذا على الزمن لتصريح النحاة بانه من مدلوله وأما على الفاعل فالتزاما كما صرح به غير واحد ووضعا بناء على ظاهر كلام المصنف فى التقسيم (قوله فانها ملحوظة الخ) علة لكونها جزئية اللازم له كونها غير مستقلة بالمفهومية اوعلة لمحذوف تقديره وهى غير مستقلة (قوله الا ان أحدهما) مستثني من محذوف تقديره وهذان الامران لا يختلفان فى حالة من الحالات الا فى هذه الحالة (قوله متعينا فى نفسه بوجه)

(قوله

وملحوظا بذلك الوجه والالما أمكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل هذا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه اعني الحدث وحده ماخوذ مفهوم الفعل علي انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف ولو لم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعلت النسبة التامة

(قوله وملحوظا بذلك) أي متعقلا به ليمكن تعقل النسبة بينه و بين الحدث وهذا تفسير لما قبله وكانه قال والآخر وان كان ملحوظا من جهة ان كل حدث لا بد له من محدث (قوله والالما أمكن الخ) أي لكن التالي باطل فبطل المقدم (قوله لكن اللفظ) أي لفظ الفعل لا يدل عليه أي على الفاعل المعين لا وضعا ولا التزاما وانما يدل على حدث وذات ماوقع منها الحدث ويستدل على خصوصية الفاعل بذكره (قوله فلا يتحصل هذا الجزء) أي الذي هو النسبة لان الكلام فيها وهذا أحسن من قول بعضهم المراد بالجزء الحدث (قوله فلا بد من ذكره) أي الفاعل المعين لان الذكر انما يتعلق به (قوله كما هو) أي لزوم الذكر حال متعلق الحرف الا أن ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول أصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتي لو لم يذكر لم يستفد معني الحرف أصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفيد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية (قوله فلا يصلح) تفريع على كون المجموع غير مستقل وقوله ان يحكم عليه أي ولا به (قوله ولو لم يبلغ الى مرتبة الاسم) ضمن يبلغ معني يرتقي فعداه بالى أي ولم يرتق الى مرتبة الاسم وكان الاولى التعبير بالفاء لانه مفرع على ماقبله (قوله

هو كون كل حدث لا بد له من محدث (قوله وملحوظا بذلك الوجه) أى متعقلا به ليمكن تعقل النسبة بينه وبين الحدث (قوله لكن اللفظ لا يدل عليه) أي على الآخر وهو الفاعل أى لا يدل عليه وضعا بل يدل عليه التزاما وهذا صريح في مخالفة المصنف اذ ظاهر كلامه في التقسيم انه يدل عليه وضعا والمراد فاعل ما اذ الفعل باتفاق المصنف والنحاة لا يدل على فاعل مخصوص وضعا وانما يدل على حدث وذات ماوقع منها الحدث ويستدل على خصوصية الفاعل بذكره (قوله هذا الجزء) أى هو الحدث (قوله فلا بد من ذكره) كما هو حال متعلق الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول أصل معني الحرف ذهنا وخارجا حتي لو لم يذكر لم يستفد معنى الحرف أصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر فانه يستفاد حدث منسوب الى فاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية كما أشار الى ذلك المحشى تامل (قوله فلا يصلح) تفريع على كون المجموع غير مستقل (قوله ان يحكم عليه بشيء) أى كما لا يصلح ان يحكم به (قوله ولو لم يبلغ) المحل للفاء

مضمومة الى المنسوب) أى وهو الحدث (قوله ولم تضم الى المنسوب اليه) أى وهو الفاعل وقوله كذلك أى بان يجعل الجميع مدلولا للفاعل (قوله مع أنها) أى النسبة حالة بينهما أى بين المنسوب والمنسوب اليه ولا اختصاص لها باحدهما فجعلها مضمومة لاحدهما بعينه تحكم (قوله ان النسبة قائمة بالمنسوب) اي لانهم يقولون ثبت الحدث فيجعلون الثبوت وصفا للحدث والوصف قائم بموصوفه والقائم به الشيء أقوى مما تعلق به لان الوصف لا يوجد الا بما قام به وحينئذ فضم الشيء لما قام به احق من ضمه لما به نوع تعلق (قوله كذلك الصفة) اى يستفاد منها نسبة غير مستقلة وطرفان (قوله محكوما بها) أى كما فى زيد قائم وقوله وعليها اى نحو القائم فى الدار (قوله دون الفعل) اى مع الفاعل فان مجموعهما لا يصلح للحكم عليه ولا به (قوله أجيب بان النسبة الخ) هذا جواب بالتسليم والفرق بين الامرين وحاصله أنا نسلم ماذكرتم لكن فرق بين النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل والنسبة المستفادة من الوصف اذ النسبة المستفادة من مجموع لفعل والفاعل مقصودة بالافادة أي المقصودة من التركيب افادتها فتفوت على الطرفين فلا تلاحظ الذات من المجموع فيحكم عليه لاجلها ولا الحدث فيحكم به لاجلها وتلك النسبة من صفتها عدم الاستقلال فلا يتاتى الحكم على المجموع لاجلها ولا به لاجلها بخلاف النسبة في الصفة فانها تقييدية كامنة بين الذات والحدث وغير ظاهرة فصار المنظور له الطرفين دون النسبة فلك أن تلاحظ فى الوصف الذات فتحكم عليه أو الحدث فتحكم به (قوله منفردة بنفسها) أى ملحوظة فى ذاتها وليست معتبرة

مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع أنها حالة بينهما ولا اختصاص لها باحدهما قلت لعل السبب فى ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل فى مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما بها وعليها دون الفعل أجيب بان النسبة فى الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها أصلا

لانه مفرع علي ماقبله وقد ضمن يبلغ معنى يرتقي فعداه بالى (قوله ولم تضم الى المنسوب اليه) أى وهو الفاعل وقوله كذلك اي بان يجعل المجموع مدلول لفظ الفعل وقول الهروي بان يجعل المجموع مدلول المنسوب اليه الذى هو الفاعل غير سديد لانباء المقام عنه تامل قال المحشى لا يذهب عليك ان هذا السؤال انما يرد على مازعم من ان مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون الفاعل مخصوصا كان أو غيره وقد علمت مافيه (قوله مع انها) اي النسبة (حالة بينهما) أي المنسوب والمنسوب اليه (قوله متعلقة بالمنسوب اليه) اى من جهة ان ماقامت به لا يوجد الا به وضم الشيء لما قام به أحق من ضمه لماله به نوع تعلق (قوله كذلك الصفة) اى يستفاد منها نسبة غير تامة وطرفان (قوله منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها) صفتان كاشفتان

لتقييدة

لتقييدشيء آخر وقوله غير مر بوطة بغيرها يعني الفاعل يعني ان وجودها ليس مرتبطا بوجوده وهذا توضيح لما قبله و بيان ذلك ان النسبة جزء معني الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة فهي مفهومة منه قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ فهي غير مرتبطة بالفاعل أى ليس وجودها مرتبطا بوجوده (قوله والمقصود من التركيب) أى من تركيب الفعل مع الفاعل (قوله افادة تلك النسبة) أى افادتها للغير من حيث التعيين لا افادة الحدث او الذات (قوله تقييدية) أي غير ملحوظة فى ذاتها أي اعتبرت لتقييد الذات بالحدث وذلك لان الوصف موضوع لذات ما ثبت لها الحدث فقد اعتبرت النسبة مقيدة للذات بالحدث (قوله غير تامة) توضيح لما قبله (قوله لا تقتضى انفراد المعني) أى وهو الحدث وقوله عن غيره أى وهو الذات بل تقتضى الارتباط بينهما ففي ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فانها تقتضى انفراد الحدث عن الفاعل المسند اليه فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون فهم الفاعل المعين لان الفعل لا دلالة له على الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالالتزام (قوله وعدم ارتباطها) عطف على انفراد والضمير في ارتباطها للمعنى اعني الحدث وأنثه باعتبار أنه صفة أي ان النسبة فى الصفة لا تقتضى انفراد المعنى عن الغير ولا تقتضى عدم ارتباط المعنى بالغير بل انما تقتضي الارتباط بينهما (قوله ولا تكون هي أيضا مقصودة) أى وانما المراد منها تقييد الذات بالحدث

و المقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضى انفراد المعنى المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون هى أيضا مقصودة بالافادة من العبارة

اذ معنى كون النسبة تامة فى الفعل انفرادها بالفهم وعدم ربطها بالغير كالفاعل و بيان ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة كما تقدم فهي مفهومة منه قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ فليست مرتبطة بالفاعل أى ليس وجودها مرتبطا بوجوده وان كان القصد من التركيب افادتها (قوله لا تقتضى الخ) تفسير لما قبله علي نسق ما تقدم وقوله انفراده أى المعني الذى هو النسبة وقوله عن غيره أى الذات والضمير فى ارتباطها للنسبة وفي به للغير المراد به الذات أيضا وهذا متعين ودليله كون قوله لا تقتضى انفراد المعني عن غيره واقعا فى مقابلة قوله منفردة بنفسها وقوله وعدم ارتباطها به واقعا فى مقابلة قوله غير مر بوطة بغيرها أصلا كما يدل عليه المقام وهذا انما يعين ما قلناه وأما كون المراد بالمعني المضاف اليه انفراد الحدث و بضمير ارتباطها الصفة بمعنى الحدث فمما لا مساغ له اذ يمجه الذوق السليم والطبع

فلهذا جاز أن يلاحظ جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها واما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت ماذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي ماذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة

(قوله فلهذا) أي فلاجل كونها غير مقصودة بالافادة (قوله جاز ان يلاحظ) أي في الصفة جانب الذات (قوله فتجعل) أى الصفة محكوما عليها كما اذا قلت القائم زيد فقد لاحظت من القائم الذات فلهذا حكمت عليه بانه زيد (قوله وتارة جانب الوصف) أي الحدث أى وتارة تلاحظ من الصفة جانب الحدث وقوله فتجعل أي الصفة محكوما بها كما اذا قلت زيد قائم فقد لاحظت من قائم الحدث فلهذا حكمت به علي زيد لان الحدث انما يحكم به (قوله وأما النسبة المعتبرة فيها) أى الكائنة فيها أي في الصفة * وحاصله ان الصفة تارة يحكم عليها باعتبار ملاحظة الذات فيها وتارة يحكم بها باعتبار ملاحظة الحدث فيها ولا يحكم عليها ولا بها باعتبار ملاحظة مافيها من النسبة فليست ملاحظة النسبة سببا لصلاحية الحكم عليها ولا بها وذلك لان النسبة غير داخلة في مدلول الصفة وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد وحينئذ فلا تكون ملاحظتها سببا في صلاحية الحكم على الصفة أو بها فقول الشرح فلا تصلح للحكم أى فلا تصلح ملاحظتها سببا للحكم عليها أى علي الصفة أو الصفة وهذا بخلاف الذات والحدث فان كلا منهما داخل في مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة الذات فيها سببا في صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث فيها سببا في صلاحية الحكم بها (قوله فان قلت الخ) هذا معارضة للدليل المتقدم المشار

المستقيم (قوله فلهذا) أي لكون النسبة غير مقصودة بالافادة ويحتمل رجوع اسم الاشارة له ولماقبله (قوله فلا تصلح للحكم) أي لمنع الحكم والضميران في عليها وبها للصفة أى اذا عرفت ان النسبة في الصفة غير داخلة في مدلولها وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد فلا يصلح الخ وكلام المحشي يقتضى ان ضميرى عليها وبها للنسبة وذلك يشعر بان النسبة الداخلة في مفهوم الفعل تصلح للحكم وليس كذلك بل الصالح للحكم في مفهومه انما هو الحدث والفرق بين النسبتين انما هو كون احداهما تقييدية والاخري تامة ونص كلام الهروي قوله وأما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لانها غير ملحوظة بالذات بل بالتبع لتعرف حال الذات والحدث والمحكوم به وعليه لا بد ان يكون قصديا لان صحة الحكم على الشيء وبه فرع قصده اه (قوله فان قلت) قال المحشي مامعناه حاصل الاشكال معارضة الدليل المتقدم وهو قوله أجيب الخ فكانه قال ماذكرته من الدليل وان دل علي مدعاك من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك

له بقوله وأجيب بان النسبة في الفعل الخ فكانه قال ماذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم بمجموع الفعل والفاعل وذلك الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام أبوه من زيد قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ماذكرته من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به مخالف لما أجمع عليه النحاة وكل ماخالف ما أجمع عليه النحاة باطل ينتج ماذكرته من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به باطل (قوله اجيب الخ) حاصله منع صغرى القياس وهي ماذكرته مخالف لما أجمع عليه النحاة لان المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد ومن المعلوم ان القيام المسند للاب مركب تقييدى والمركب التقييدى مفرد لا جملة وليس المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة بينهما محكوم بها على زيد كما فهم المعترض وحيث كان المراد من قول النحاة ماذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما قلناه من أن الجملة لا تصلح للحكم بها (قوله بان المقصود ههنا) أى من التركيب المذكور أي ان الذى يمكن قصده منه على سبيل البدل حكمان فاندفع مايقال كان الاولى أن يعبر بالمفهوم بدل المقصود لما سيأتي له ان المقصود من هذا التركيب حكم واحد (قوله الحكم بان أبازيد قائم) الاولى الحكم على أبي زيد بالقيام (قوله ليسا بمفهومين) كان الاولى ان يقول ليسا بمقصودين لانه الانسب بما عبر به اولا وقوله صريحا اي قصدا والمنفى المعية والمعنى ولاشك ان

الفعلية أجيب بان المقصود ههنا حكمان أحدها الحكم بان أبازيد قائم والثاني الحكم بان زيدا قائم الاب ولاشك ان هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من هذا الكلام

وهو صحة الحكم وذلك الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام أبوه من زيد قام أبوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ماذكرته مخالف لما أجمع عليه النحاة وكل ماخالف ما أجمع عليه النحاة باطل ينتج ماذكرته باطل (قوله أجيب الخ) حاصله كما أفاده الهروي منع صغرى القياس وهي قوله ماذكرته مخالف لما أجمع عليه النحاة فان المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد لا أن الجملة بتمامها من حيث انها محكوم به فلا يعارض ماتقدم (قوله بان المقصود ههنا حكمان) لو قال المفهوم بدل المقصود لكان اولى لان المقصود حكم واحد كما سيصرح به (قوله ليسا بمفهومين) كان الاولى ان يعبر

بل المقصود الاصلى للمتكلم أحدهما والآخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد فى هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثانى فالمسند هو القيام المقيد بالاب الاترى انك لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه

هذين الحكمين ليسا مقصودين معا من هذا الكلام (قوله بل المقصود الاصلى للمتكلم أحدهما) أي وهو الثانى لانه المدلول المطابقي لذلك التركيب (قوله فان كان المقصود هو الاول) اي وهو الحكم على ابي زيد بالقيام وهذا الترديد بالنظر للاحتمال العقلى فلاينافى ان القائل زيد قام ابوه انما قصد الحكم على زيد بقيام أبيه ولو قصد الحكم على أبيه بالقيام لكان التركيب فاسدا ولا يصح رفع زيد بل كان يقال ابو زيد قائم ولو قال الشارح في الجواب أجيب بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الاب فصار قام ابوه مفردا لا جملة لكان اخصر (قوله غير محكوم عليه ولا به) اى غير ملحوظ كونه محكوما عليه ولا به وقوله بل هو لتعيين المحكوم عليه اى وهو الاب اى ان القصد الحكم بان الاب اتصف بالقيام وأتى بزيد لتعيين الاب وفى الكلام حذف اي وحيث كان زيد غير ملحوظ بانه محكوم عليه كان المحكوم به فى هذا التركيب ليس جملة مركبة من فعل وفاعل كما فهم المعترض وكان مخالفا لما قصده النحويون من الحكم على زيد بقيام الاب (قوله وان كان المقصود هو الثانى) اى وهو الحكم على زيد بانه قائم الاب كما هو الواقع (قوله فالمسند هو القيام المقيد بالاب) اى وحينئذ فالنسبة فى قام ابوه نسبة تقييدية والمركب التقييدى من قبيل المفرد والحاصل انه اذا كان المقصود الثانى كان المسند مركبا تقييديا وهو مفرد لا جملة مركبة من فعل وفاعل ونسبة بينهما تامة كما فهم المعترض فانه فهم ان فى هذا الكلام حكمين الحكم على الاب بالقيام والثانى الحكم على زيد بتلك الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة (قوله الاترى الخ) هذا توضيح لقوله فان كان المقصود الاول فزيد غير محكوم عليه (قوله بينهما) اي بين قام وابى زيد (قوله لم يرتبط) اى قام وقوله بغيره اى بغير أبي زيد وهو زيد مثلا (قوله كذلك) اى مثل قام ابو زيد في ايقاع النسبة بين قام والاب (قوله لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه) اى وعدم وقوعه خبرا عنه باطل لان الذي يقصده المتكلم من

بمقصودين كما لا يخفى (قوله بل المقصود الاصلى احدهما) اى وهو الثانى (قوله لتعيين المحكوم عليه) اي وهو الاب (قوله فاذا اوقعت النسبة بينهما) أى بين قام وابى زيد (قوله لم ترتبط بغيره) اى غير ابى زيد وهو زيد مثلا (قوله كذلك) اى مثل قام ابو زيد فى ايقاع النسبة بين قام والاب (قوله لم ترتبط بزيد) اى مع الامر ليس كذلك بل الذى قصده النحاة انما

هذا

ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام لتجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وابراز الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع ايقاع النسبة ﴿التنبيه﴾ الخامس قدعرفت مماسبق من الفرق بين الفعل والمشتق أن ضاربا لا يرد على حد الفعل للنحويون حدوا الفعل بانه مادل على معني في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة * وأورد عليه ان ضاربا يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع فمماسبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد (فانه) أى الفعل مادل على حدث ما نسبة الى موضوع ماوزمانها)

هذا التركيب الذي هوزيد قام أبوه انما هوالحكم على زيد بقيام الاب (قوله ومن ثمة) أي ومن أجل ذلك أى من اجل بطلان عدم وقوع قام أبوه خبرا عن زيد (قوله لتجريده) أى قام أبوه (قوله الذي يستحيل) صفة للارتباط (قوله مع ايقاع النسبة) أى مع الحكم بوقوع النسبة بين قام والارب وانما استحال ذلك مع ماذكر لصيرورة قام أبوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافى الارتباط (قوله مماسبق من الفرق) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية (قوله ان ضاربا) الاولى انه أي المشتق لا يردلان الايراد على حد الفعل لا يختص بضارب (قوله يصدق عليه هذا الحد) أى لقولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فهذا يدل على ان الزمن الحال الحال جزء مفهومه (قوله ليس بمصانع) أى من دخول الغير فيه وهو المشتق (قوله علم انه لا يرد) أى لان ماسبق فى التقسيم يدل على ان المراد بقولهم فى تعريف الفعل مادل على معنى فى نفسه الحدث والنسبة لفاعل مافكانه قيل الفعل مادل على حدث منسوب لفاعل مامقترن باحد

هوالحكم على زيد بقيام الاب وليس المقصود فى مثل ذلك التركيب الا ذلك الحكم والمعترض فهم ان فى الكلام حكمين أحدهما الحكم على الاب بالقيام والثاني الحكم على زيد بتلك الجملة التى هي الفعل والفاعل (قوله لتجريده) أى قام أبوه وقوله الذى يستحيل صفة للارتباط (قوله مع ايقاع النسبة) أى بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ماذكر لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافى الارتباط ﴿التنبيه الخامس﴾ (قوله ان ضاربا لا يرد) الانسب أن يقول ان حد الفعل لا يرد عليه ضارب ومع ذلك فالاولى ان يقول انه بالضمير العائد على المشتق لان ماذكره لا يخص ضاربا (قوله على حد الفعل) يحتمل ان يراد به الحد أي المستفاد من التقسيم ويحتمل أن يراد به الحد المشهور بين النحاة وهو ظاهر صنيع الشارح (قوله النحويون حدوا الخ) الظاهر أن غرضه منه بيان ماعليه الايراد وبعد فحد الفعل المذكور فى كتب النحاة المسموع منهم فزادفيه قيد وضعا حيث قالوا مادل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وضعا وحينئذ لا يرد ماذكر لان هذا القيد مخرج له كما انه مدخل لنحو عسى وليس الخ (قوله يصدق عليه هذا الحد) أما اولا فلان مصطلح الاصوليين ان اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو يدل على ان الزمن الحال جزء مفهومه وأما ثانيا فبالنظر لاستعماله فى أحد الازمنة ماعدا الحال مجازا وحينئذ فيحتاج فى دفعه الى كلفة كما قاله المحشى (قوله فالحد ليس بمانع) أى من دخول الغير وهو المشتق (قوله علم انه لا يرد) أى لان ماسبق في التقسيم يدل

الازمنة الثلاثة فباعتبار الحدث فى مفهومه أولا اندفع ايراد المشتق لانه يدل على ذات وحدث منسوب اليها فالمعتبر فى مفهومه أولا الذات بخلاف الفعل فان المعتبر فى مفهومه اولا الحدث بقى شيء آخر وهو ان حد الفعل المذكور فى كتب النحاة مزيد فيه قيد وضعا حيث قالوا مادل على معني مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا وحينئذ لا يرد ماذكر لان هذا القيد مدخل لنحو عسي وليس ومخرج للمشتق لان دلالته على احد الازمنة بالالتزام لان أحد جزأى مفهومه وهو الحدث يستلزم زمنا يقع فيه وقولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال المراد انه حقيقة فى الحدث الواقع فى الحال ومجاز فى الحدث الواقع فى المستقبل وليس المراد انه حقيقة فى الزمن الحال حتى يتاتى الايراد فتامل (قوله على ان الحدث) على تعليلية أى وانما كان ماذكر مقتضيا لعدم الورود لان الحدث اول مااعتبر فى مفهومه أى اول شيء اعتبر فى مفهوم الفعل (قوله ليس كذلك) أى ليس اول مااعتبر فى مفهومه الحدث (قوله لانه يدل على ذات) أى فاول مااعتبر فى مفهومه الذات وقوله ونسبة الحدث اليه الاولى ان يقول وحدث منسوب اليه لان النسبة ليست جزء مفهوم الوصف بل هي للتقييد فقط كما تقدم فى التنبيه الرابع (قوله وتكون كلمة ما) أى فى قول المصنف مادل ثانية وتاخير الشارح هذا الاحتمال يقتضى أنه مرجوح والاول ارجح وهو كذلك وذلك لان هذا الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى السياق رجوعه لضارب لانه المحدث عنه غير ظاهر من جهة جعل ما نافية لان الشائع فى نفى الماضى لم وفى نفى الحال ما والمصنف

على ان الحدث اول مااعتبر فى مفهومه فضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الحدث اليه فالملحوظ اولا فى الفعل الحدث وفى المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير فى قوله فانه الى ضارب وتكون كلمة ما نافية

على ان المراد بقولهم معنى فى نفسه الحدث ونسبته الى موضوع مافكانه قيل مادل على حدث منسوب الى فاعل مامقترنا الخ فبالاعتبار الحدث فى مفهومه اولا اندفع ايراد المشتق كما اشار الى ذلك المصنف بقوله فانه الخ (قوله على ان الحدث) على تعليلية أى وانما كان ماذكر مقتضيا لعدم الورود لان الحدث أول ما أى شيء اعتبر فى مفهومه اي الفعل (قوله فضارب ليس كذلك) تفريع على التعليل المذكور أى أى ليس الحدث اول مااعتبر فى مفهومه (قوله لانه يدل على ذات الخ) أي فاول مااعتبر في مفهومه الذات (قوله ونسبة الحدث الخ) الاولى ان يقول وحدث منسوب اليه اذ النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ بل هي للتقييد فقط كما تقدم فى التنبيه الرابع (قوله وتكون كلمة ما نافية) أى فى قول المصنف مادل وهذا الاحتمال وان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى ظاهر السوق رجوعه الى ضارب الا ان الشائع المتبادر من ما الموصولية والشائع فى النفي لم يدل اولا يدل ولهذا رجح المصنف جعل

قال مادل بالماضى والمتبادر منه ان ما موصولة لا نافية (قوله التنبيه السادس) مبتدأ خبره محذوف اى هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس (قوله و يعلم منه الخ) الواو للاستئناف كما هو الغالب فيها اذا وقعت بعد التراجم و يحتمل أنها عاطفة لهذه الجملة على جملة الترجمة أو عاطفة لهذه الجملة على جملة محذوفة أي يعلم منه أمور سبقت و يعلم منه الفرق الخ (قوله فى التقسيم) فى نسخة من التقسيم وعليها فمن للبيان المشوب بالتبعيض (قوله انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها) أي موضوع للماهية المتحققة فى واحد لا بعينه (قوله و يسمي) أي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة فردا منتشرا (قوله من حيث هى هي) أى لا بقيد تحققها فى فرد ولا بقيد التعيين (قوله ولا يخفى الخ) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله انه كيف ينسب علم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس الى ماسبق في التقسيم مع ان علم الجنس غير مذكور فى التقسيم وعلم الفرق بينهما منه يقتضى ذكرهما معا فيه (قوله فلا بد من تاويل لهذا الكلام) أي المتضمن نسبة علم الفرق للتقسيم بان يقال شهرة وضع

ما موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواشي ﴿التنبيه السادس﴾ (قوله و منه يعلم) معطوف على محذوف أى يبين و يعلم منه و ليس معطوفا على قوله قد عرفت فى التنبيه السابق لوجود الفصل بالترجمة بينه و بينه ولا على قوله السادس هذا العدم وجود مقام الوصل ولا على مقدر هو منه يعلم أمور سبقت و منه يعلم اذ لا وجه لاعتبار ذلك المقدر فى هذا التنبيه (قوله بين اسم الجنس) أى نوع منه وهو الموضوع للذات لانه المذكور فيما سبق وقد يقال اذا علم الفرق بين هذا النوع و بين علم الجنس علم الفرق بين النوع الثانى و بينه بالقياس عليه أو يقال كما قال المولى عصام المراد مطلق اسم الجنس وان لم يسبق اعتمادا على اشتهار مفهومه (قوله وهو الاكثر) اى شهرة بين القوم (قوله ويسمى) أى المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة (قوله من حيث هي هي) أي لا بقيد الوحدة المتقدمة ولا بقيد التعيين الآتى (قوله ولا يخفى) المقصود منه الاشارة للتورك على المصنف بانه كيف ينسب علم الفرق الى ماسبق مع ان علم الجنس غير مذكور فى التقسيم (قوله فلا بد من تاويل لهذا الكلام) أي المتضمن نسبة علم الفرق الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين أغنت عن ذكره فى التقسيم فكانه ذكر فيه و بنى الفرق عليه و بذلك يعلم ان قوله وهو الخ ليس بيانا للتاويل بل لما يؤل اليه الكلام

---

*التنبيه (السادس و يعلم منه) أى مما سبق فى التقسيم (الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس) اعلم أن في اسم الجنس مذهبين أحدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها و يسمى فردا منتشرا كما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشرى والآخر أنه موضوع للماهية من حيث هي هى كما ذهب اليه المصنف فى التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور فى التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذى

علم الجنس للماهية بقيد التعيين أغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه و بنى الفرق عليه و بذلك يعلم ان قوله وهو الخ ليس بيانا للتاويل بل لما يؤل اليه الكلام بعد التاويل (قوله من حيث هي) اى لا بقيد الوحدة (قوله كما ان علم الجنس كذلك اى موضوع للماهية لا بقيد الوحدة (قوله وضع بجوهره) ليس المراد بجوهره حروفه فقط بل المراد به الحروف مع الهيئة وحينئذ فالمعنى وضع بذاته لا بواسطة امر خارج كاللام (قوله للجنس المعين) اى للماهية المعينة في ذهن المخاطب كما يفيده كلام الشارح لا المعينة في ذهن الواضع وهو بعيد بل غير صحيح بل الصواب المعينة في ذهن الواضع كما يدل له كلام العلامة ابن قاسم في الآيات وغيره بقي شيء آخر وهو ان المتبادر من عبارة المصنف ان التعيين الذهني جزء من مدلول علم الجنس وبه قيل وقيل انه موضوع للماهية بقيد التعيين فالتعيين لا بد منه في علم الجنس وهل هو جزء من الموضوع له او قيد خلاف (قوله كما ان الاعلام الشخصية الخ) هذا الكلام يفيد ان التعيين الذهني جزء من مدلول علم الشخص وليس كذلك (قوله من تلك الحقيقة) بيان لغير المعين دفع به ما يتوهم من ان المراد بغير المعين الفرد المنتشر والمعنى بل وضع للحقيقة الغير المعينة (قوله وهو معني فيه الخ) اي والحال ان التعيين معنى ثابت في الموضوع له اى انه وصف له قائم به يتوصل به لوضع اللفظ له فهو من

ذكره مبني علي قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا (فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين) فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص معهودة متعينة عنده (وان اسم الجنس كذئب وأسد) لا يدل علي ذلك التعيين بجوهره اصلا بل (وضع لغير معين) من تلك الحقيقة (ثم جاء التعيين) وهو معني فيه (من) خارج

بعد التاويل (قوله مبني علي قول الخ) افاد العلامة المحشي ان هذا التخصيص تحكم اذ الفرق الذى ذكره المصنف حاصل بين اسم الجنس بمعنييه و بين علم الجنس كما لا يخفى (قوله كما ان علم الجنس كذلك) اى موضوع للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله كذلك انه موضوع للماهية من حيث هي كما يقتضيه ظاهر التشبيه لفساده اذ هو مناف لما سياتي هذا ان اريد بالحيثية عدم التقييد مطلقا اما اذا اريد بها عدم التقييد بالوحدة المتقدمة فهي موجودة فيهما ويبقى التشبيه على ظاهره حينئذ صحيحا (قوله بجوهره) اى بذاته لا بامر خارج عنه كاللام (قوله لغير معين) اي لمجرد الذات بقطع النظر عن التعيين وان كان موجودا حال الوضع وليس المراد انه موضوع للذات المقيدة بعدم التعيين حتى يكون معتبرا في مفهومه كما نبه على ذلك العصام (قوله من تلك الحقيقة) بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم وفيه قصور كما علمت (قوله وهو) اي التعيين معني فيه اى معنى ثابت فى الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ للمعني واشار بذلك لدفع

ظرفية الوصف في الموصوف وأنت خبير بان الوصف القائم بالماهية الموضوع لها التعين لا التعيين فيجب أن يراد بالتعيين التعين وأشار الشارح بقوله وهو معنى فيه لدفع مايرد على قوله بل وضع لغير معين من أن الواضع لا يضع لفظ الشيء الا بعد تعينه عنده اذ لا يتاتي الوضع لغير معين * وحاصل الجواب أن الماهية التى وضع لها اسم الجنس معينة عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس معتبرا جزأ من الموضوع له ولا قيدا فى الوضع فهو حاصل غير مقصود بخلافه في علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزء أو قيد علي مامر من الخلاف فقول المصنف بل وضع لغير معين معناه بل وضع للماهية التي لم يعتبر تعينها (قوله بالآلة) الباء للتصوير وقوله من نحو بيان للآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين (قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس) هذا التفريع بالنظر لما هو المتبادر من قول المصنف ثمان علم الجنس موضوع للجنس المعين لانه وان كان محتملا لجزئية التعيين ولقيديته لأن المتبادر منه الجزئية (قوله وان معنى علم الجنس) الواو للحال وهمزة ان مكسورة وقوله معلوم أى بين القوم وشهرته بينهم أغنت عن ذكره فى التقسيم فكانه ذكر فيه (قوله الدال علي مبنى الفرق) أى مع ضميمة ماهو معلوم مشهور له وانما قلنا ذلك لان مبنى

مايتوهم من ظاهر قوله وضع لغير معين (قوله بالآلة) الباء للتصوير وقوله من نحو اللام بيان للآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام فى افادة التعيين (قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس) رده المولى عصام الدين بان هذا لا بد فيه من دليل ولا دليل عليه أقول وحينئذ فالاحسن فى الفرق ما أشار اليه بعض المحققين وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس موضوع للماهية الجزئية وهى الحاضرة فى نفس الواضع آن وضعه وهى فرد من أفراد الماهية الكلية التي هي مدلول اسم الجنس مثلا استحضر الواضع الماهية فى نفسه فان وضع اللفظ لتلك الماهية الجزئية الحاضرة كان اللفظ علم جنس وان وضعه للماهية الكلية التى تلك الماهية الحاضرة فى النفس فرد من أفرادها كان اللفظ اسم جنس وهو فرق ظاهر حقيق بالاعتماد عليه والميل اليه تامل (قوله وان معني علم الجنس) الواو للحال وهمزة إن مكسورة (قوله معلوم) اى بين القوم وشهرته بينهم أغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق كما سبق (قوله الدال على مبني الفرق) أي مع ضميمة ماهو معلوم مشهور كما عرفت لان مبنى الفرق أي ماينبني عليه ذكر معناهما معا لا معنى اسم الجنس فقط كما هو

بالآلة من نحو (اللام) للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلى الذى هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان معني علم الجنس معلوم انه موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه أسند معرفة الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تامل

الفرق أى ما يبني عليه الفرق بينهما اذ كرمعناها معالا معنى اسم الجنس فقط كما هو ظاهر (قوله وهو استقلال المعنى الخ) أى والفرق المذكور صريحا استقلال المعني بالنسبة للموصول وعدمه اى عدم استقلال المعني بالنسبة للحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا مفهوما التزاما من ذلك ان استقلال المعني معناه عدم توقف فهم المعني على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين بمفهوم الصلة الذى هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام أمر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاما يحتاج فى أفادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة لمزاحمة المعانى وان عدم استقلال المعني معناه توقف فهم المعني على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة شيء وهو المتعلق الذى الحرف معنى فيه أى حاصل باعتباره (قوله يدل على معني فى غيره) أى يدل على معني لوحظ انه وصف لغيره (قوله وتحصله) اي خارجا وقوله وتعقله أى ذهنا فالعطف مغاير وهذا أى قوله تحصله وتعقله الخ اشارة لمقام آخر مغاير لما قبله فالاول اشارة لتوقف وصف المتعلق على معنى الحرف والثانى اشارة لتوقف معني الحرف على ذات المتعلق فالعطف مغاير (قوله معني فيه) اى حاصل باعتباره (قوله عند السامع) اى واما عند الواضع فهو واضح

﴿ التنبيه السابع ﴾ (قوله وهو) اي الفرق المذكور صريحا استقلال المعني اى فى الموصول وعدمه اى عدم استقلال المعنى فى الحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا مفهوما التزاما من ذلك ان استقلال المعني معناه عدم توقف فهم المعني على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين بفهم الصلة الذي هو معني فى الموصول لكن بواسطة انضمام أمر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاما يحتاج فى افادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة لمزاحمة المعاني وان عدم استقلال المعني معناه توقف فهم المعنى على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة شيء وهو المتعلق الذى معنى الحرف معني فيه أى حاصل باعتبار متعلقه كما سبق غير مرة (قوله عند السامع) متعلق بمبهم أو بما بعده وهو لفظ يتعين قدم عليه للاشارة الى ان التعين بمعنى فيه مقصور على السامع اذ المتكلم لا يجب أن يتعين فى نفسه بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح ان يذكر الموصول

* التنبيه (السابع الموصول عكس الحرف) هذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاما من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعني وعدمه (فان الحرف يدل على معني في غيره وتحصله وتعقله (بما) أى بذلك الغير الذي (هو) أي معنى الحرف (معني فيه والموصول) عكس ذلك اذ معناه (امر مبهم عند السامع يتعين عنده بمعنى) أى بمفهوم الصلة

غير مبهم لانه وضعه للجزئيات المعينة وقوله عند السامع متعلق بمبهم بدليل قول الشارح وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع الخ ويصح تعلقه بقوله يتعين وقدم عليه للاشارة الى ان تعينه بمعنى فيه مقصور على السامع لان المتكلم لا يتعين الموصول في نفسه بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح ان يذكر له الموصول مقيدا بتلك الصلة لان الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة (قوله الذى هو معني فيه) أى حاصل فى الموصول قائم به والصلة توضح الابهام الذى فى الموصول لان مضمونها معني حاصل فى الموصول ووصف قائم به (قوله الفعل والحرف) أل فيهما للاستغراق أي كل فعل وحرف لا للجنس اذ لا اشتراك بين حقيقتيهما (قوله فى انهما يدلان) الاولى فى الدلالة على معني الخ لان الاشتراك انما هو فى ذلك لا فى دلالتهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه (قوله باعتبار كونه ثابتا للغير) أى معرفا لحال الغير ولو قال المصنف يشتركان فى الدلالة على معني معرف لحال الغير كان أوضح وذلك المعني فى الحرف هو تمام معناه الذي هو المعني الجزئى كالابتداء الخاص مثلا فانه معرف لحال السير والبصرة مثلا أعني كون الاول مبتدأ والثانى مبتدأ منه وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية فانها معرفة لحال الحدث وحال فاعله من كون الاول مسندا والثانى مسندا

مقيدا بهذه الصلة اذ الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة كما افاده العصام (قوله هو معنى فيه) ليس المراد انه حاصل فى الموصول وقائم به والا لكان المراد فى المقابل ذلك وليس كذلك بل المراد انه حاصل باعتباره ومتوقف تعقله على تعقله وذلك ان الصلة انما تتم بربطها بالموصول وهذا معني اشتراط العائد وتعقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الموصول فالصلة من حيث انها صلة معني غير مستقل بالمفهومية لانها انما تتعقل بتعقل الموصول لكن من حيث انه مبهم لا من حيث انه معين اذ لا توقف لها عليه من هذه الحيثية قال العلامة العصام فقد ظهر لا لادراج لفظ مبهم فائدة تامل ﴿التنبيه الثامن﴾ (قوله الفعل والحرف) أل فيهما للاستغراق أى كل فعل وكل حرف (قوله فى انهما يدلان) كان الاولى ان يقول فى الدلالة على معنى الخ اذ الاشتراك انما هو فى ذلك لا فى دلالتهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه (قوله على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير) أي ثابتا باعتبار كونه آلة ومرآة لمشاهدة الغير وذلك المعنى فى الحرف هو تمام معناه الذى هو

الذي هو معنى (فيه) أى فى الموصول وانما قيدنا لابهام بكونه عند السامع لانتفاء الابهام فى المعني المراد بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم * التنبيه ﴿الثامن الفعل والحرف يشتركان فى انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير﴾

الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته فى نفسه أى استقلاله بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير يعني من مثلا كما ذكر هو الابتداء الخاص الذى يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعني ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفها (ومن هذه الجهة) أي كون كل من مفهومى الفعل والحرف أمرا غير ثابت فى نفسه بل لغيره (لا يثبت له الغير) أي لكل منهما بل لا يثبتان لشيء أصلا اذا كانا مستعملين في معناهما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض من حرف جر

اليه (قوله اشارة) خبر لمبتدا محذوف أى هذه اشارة أى مشير (قوله ان صحة الحكم على الشيء) أى وكذا صحة الحكم به (قوله موقوفة على ثبوته فى نفسه) أى لان اثبات الشيء للشيء فرع عن ملاحظة المثبت له بالاستقلال فلا يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال (قوله بل امر ثابت للغير) أي معرف للغير وحينئذ فلا يصح الحكم عليه بشيء لانتفاء شرطه وهو الاستقلال فقد علمت انه ليس المراد بالثبوت للغير مطلق ثبوت بل المراد ما ذكرنا والا لا انتقض بالبياض مثلا فانه ثابت للغير وهو مستقل بالمفهومية (قوله لملاحظة الغير) أى لملاحظة حال الغير ووصفه (قوله ومعنى ضرب) اي معناه المعرف لحال الغير (قوله هو ذلك الحدث الخ) الاولى ان يقول هو النسبة اذ هو المعرف لحال الغير وأما الحدث فمستقل بالمفهومية (قوله الى فاعل ما) هذا ينافى ما مر من ان مدلول الفعل الحدث والنسبة لفاعل معين وهما قولان والراجح ما مر (قوله طرفيها) أي طرفى النسبة وهما الحدث والفاعل (قوله لتعرفها) أى لتعرف حالهما أى الطرفين (قوله بل لغيره) أى بل ثابت لغيره ومعرف لحال غيره (قوله بل لا يثبتان لشيء اصلا) فلذا كان كل من الفعل والحرف لا يحكم عليه ولا به ووجه الاضراب ان كلام المصنف ربما يوهم جواز اثباتهما للغير والاخبار بهما عنه (قوله اذا كانا مستعملين فى معناهما)

المعني الجزئى كالابتداء الخاص مثلا وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية او مجموع معناه (قوله ان صحة الحكم على الشيء) أى وكذا صحة الحكم به (قوله موقوفة على ثبوته فى نفسه) وذلك لان اثبات الشيء للشيء فرع ملاحظة المثبت له بالاستقلال فلا يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال وان لم يمتنع ثبوت شيء له كما أفاده المولى العصام (قوله بل امر ثابت للغير) أى على الوجه المتقدم وحينئذ لا يصح الحكم عليه بشيء لانتفاء شرطه وهو الاستقلال (قوله ومعنى ضرب الخ) كان الاولى أن يقول هو النسبة او الحدث والنسبة لانه المراد بالمعني كما تقدم وأما الحدث فمستقل بالمفهومية فلعل مراده الحدث من حيث وصفه المذكور وهو النسبة تامل (قوله بل لا يثبتان لشيء اصلا) أشار به الى ان العلة المذكورة كما يترتب عليها ما ذكره المصنف كذلك يترتب عليها امر آخر وهو عدم ثبوتها لشيء (قوله اذا كانا مستعملين فى معناهما) أى فى تمام معناهما او فى جزئيه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين فى

أي فى تمام معناها أوجزئه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين فى أنفسهما بان أريد بهما لفظهما أوفى الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما يخبر بهما وعنهما وأشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ والثانى كما فى قولك الامر الحاصل من زيد ضرب وكما فى تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فان تسمع مبتدأ خبره خير على أحد لاحتمالات فيه كما صرح به بعض المحققين معللا بان الفعل ان أريد منه الحدث فقط كان اسما لاستقلاله بالمفهومية فتامل (قوله فان الالفاظ الى آخره) علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم على ضرب ومن فيما ذكر لان الالفاظ الخ (قوله عن ارادة معانيها) من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعني المراد أى مقطوعا فيها النظر عن معانيها المرادة منها (قوله الموضوعة هي لها) ابرز الضمير لجريان الصلة على غير من هي له لانها للالفاظ وقدجرت على المعاني والمراد الموضوعة ولوفى ثانى حال فشمل المعانى المجازية وحينئذ فلاقصور فى الشارح فاندفع ماقيل الاولى للشارح حذف قوله الموضوعة هى لها ليكون كلامه شاملا للمعانى الحقيقية والمجازية (قوله متساوية الاقدام) الاضافة على معني فى وفى الداخلة على صحة بمعني على أى متساوية فى الاقدم على صحة الحكم عليها وبها لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما فيصح الحكم عليها وبها ولوكانت تلك الكلمة فعلا أوحرفا وعلى هذا فالحكم على اللفظ لا يتوقف على كونه موضوعا (قوله ومنهم من قال الخ) منهم خبر مقدم ومن موصول مبتدأ مؤخر صلته القول وضرب مبتدأ ومن عطف عليه واسم خبره والجملة مقول القول

فان الالفاظ كلها من حيث انفسها اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة هي لها متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب ومن

أنفسهما بل أريد بهما لفظهما أوالجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما فى الاول يخبر بهما وعنهما والفعل فى الثاني يخبر به أشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ (قوله فان الالفاظ) علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم فيما ذكر لان الالفاظ الخ (قوله الموضوعة هى لها) صفة جرت على غير من هى له لانها للالفاظ وقدجرت على المعانى ولذا أبرز الضمير وكان الاولى حذفها ليشمل اللفظ المعانى الحقيقية والمجازية كما يدل عليه قوله انفسها أفاد ذلك المحشى (قوله متساوية الاقدام) الاضافة لادنى ملابسة وقوله فى صحة متعلق بمتساوية اى متساوية فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل أن الاضافة على معني فى وفي الداخلة على صحة بمعنى على اى متساوية فى الاقدام على ماذكر تامل (قوله ومنهم من قال الخ)

وفي نسخة ومن قال باسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب مبتدأ وخبره اسم والجملة مقول القول وجواب الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ماذكر فيها قرن حيث بالفاء وفي بعض النسخ قرنها بالواو وعليها فجواب الشرط محذوف أي من قال هذه الدعوة فلا يسلم له وحاصل هذا القول انه لا يحكم الا على موضوع لان اللفظ كما وضع لمعناه قصدا وضع لنفسه ضمنا اى تبعا من غير قصد فاذا اردت من الكلمة لفظها وحكمت عليها كان الحكم على موضوع وهذا اشارة لما ذكره العلامة السعد من الوضع الضمني وبيانه ان الواضع اذا قال وضعت من للابتداء الجزئى فقد ذكر من واراد نفسها اي افرادها الواقعة فى التراكيب وهذه الارادة تتضمن وضعها لنفسها لان بتلك الارادة صار لفظها متعينا بنفسه وحينئذ فكما وضعت من لان يقصد بها الابتداء الجزئى وضعت لان يقصد بها لفظها (قوله مثلا) قيل الاولى حذفه لان المذكور فى تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما وقد يجاب بان المراد فى تلك الصورة مثلا فحذف مثلا من الثاني لدلالة الاول او ان المراد بالصورة صورة الحكم على اللفظ فيشمل كل لفظ حكم عليه باعتبار لفظه (قوله لمعان) متعلق بالموضوعة وقوله لا نفسها وفى ضمن متعلقان بوضع وقوله ذلك الوضع اى وضعها لمعانيها اي باعتبار دعوي ان الالفاظ الموضوعة لمعانيها موضوعة لا نفسها ايضا فى ضمن وضعها لمعانيها (قوله الا ذكر اللفظ وارادة

مثلا فى تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان لا نفسها ايضا فى ضمن ذلك الوضع فحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة

الواقع فى نسخة المحشي ومن قال باسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب فى مبتدأ خبره اسم والجملة مقول القول وجزاء الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ماذكر فيها قرن حيث بالفاء وهذا أولى مما ذكره المحشي لاحتياجه الى كلفة فى تصحيحه (قوله مثلا) الاولى حذفه لان المذكور فى تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما (قوله لمعان) متعلق بالموضوعة وقوله لا نفسها وفى ضمن متعلقان بوضع ومرجع اسم الاشارة فى قوله ذلك الوضع المستفاد من موضوعة وهذا اشارة للوضع الضمني الذي ذكره التفتازانى وبين ذلك بان الواضع حين قال عينت ضرب مثلا للمعني الفلانى فقد ذكر الضرب وأراد نفسه وبتلك الارادة صار متعينا لنفسه قال العلامة العصام وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع النوعى موضوعا لنفسه لانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا للوضع الضمني فالاوجه ان الوضع الضمني هو الوضع المتطفل وهو وضع الالفاظ

نفسه) أي وإرادة نفسه تقتضي وضعه لها كما قالوا (قوله ألزم عليهم) ضمن ألزم معنى أورد فعداه بعلى والملزم هو العلامة السيد الجرجانى * وحاصل الالزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من وضع اللفظ لنفسه ضمنا الا ذكر اللفظ و إرادة نفسه حال الحكم عليه كما فى من حرف جر وهذا لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضي الوضع لاقتضى كون المهملات موضوعة لا نفسها اذا وجد فيها ذلك كما فى قولك جسق مهمل أو ثلاثى وكون المهملات موضوعة مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل لتناقضه لان مقتضى كونها مهملة أنها غير موضوعة ومقتضي كونها موضوعة أنها غير مهملة فالتحقيق انه اذا أريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج لوضعه بل يكتفى بحضوره والتلفظ به وارادة لفظه كما مر انتهى وقد يقال ان الوضع للنفس غير منظور له وحينئذ فلا ينافى الاهمال كما انه لا يقتضي الاشتراك كما صرح به السعد نفسه قال والا كانت جميع الالفاظ مشتركة وأورد بعضهم أيضا على السعد ومن تبعه بانه يلزم على قولهم الالفاظ موضوعة لنفسها ضمنا وتبعا الوضع لمعانيها عدم صحة الحكم على المهملات وفساد التركيب في نحو جسق مهمل أو ثلاثي وذلك لانه أثبت الوضع للنفس بالضمن والتبع لوضعها لمعانيها والوضع للمعنى في المهملات منفى فلينتف الوضع التبعى والحكم انما يكون على موضوع * وأجاب بعضهم بانه يمكنهم التخلص بان قولنا الوضع للنفس فى ضمن الوضع للمعني بالنظر للمستعمل أما المهمل

تفسه ألزم عليهم دعوي وضع المهملات فى مثل قولهم جسق مهمل أو ثلاثة أحرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن الفاضل ولقائل أن يقول

لا نفسها بعد وضعها لمعانيها ليمكن احضارها حين البحث عنها والتفتيش عن احوالها وانما قيل بعد الوضع لانه لولا الوضع للمعاني لم يلتفت الى الالفاظ ولم يعتن بشانها ومعني كون بالوضع ضمنيا انه غير مقصود بالذات (قوله ألزم عليهم) ضمن ألزم معني أورد فعداه بعلى والملزم هو السيد السند قدس سره * وحاصل الالزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من الوضع الضمني الا ذكر اللفظ و إرادة نفسه حال الحكم عليه كما في من حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضى الوضع لاقتضي كون المهملات موضوعات لا نفسها اذا وجد فيها ذلك المعنى كما فى قولك جسق مهمل والتزام ذلك فيها مكابرة فى قواعد اللغة والتحقيق انه اذا أريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج الى وضع بل يكتفى

فحينئذ لا يكون آمنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظة آمنوا فلا يصدق قول النحاة ولا يتاتى الكلام إلا فى اسمين أو فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتاتي الخ انه لا يتاتي الا فى اسمين حقيقة او مايقوم مقامها وآمنوا من حيث إرادة نفس اللفظ به كالاسم المستقل بالمفهومية ولا بد اعتبار هذا التاويل على هذا التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدا اللهم إلا أن يقال ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشائع فى الاستعمالات لا على اعتبار النوادر

فالوضع للنفس فى ضمن الحكم عليه بما حكم به تامل (قوله فحينئذ لا يكون آمنوا) أى حين اذ لم يوضع اللفظ لنفسه كما ادعاه السيد * وحاصل هذا الاشكال ان قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلام قطعا وآمنوا ليس فعلا قطعا والا كان مدلوله الطلب وهو غير مقصود وانما المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وليس اسما والا لزم القول بوضع اللفظ لنفسه واذا لم يكن اسما ولا فعلا لم يتم حصر النحاة تركب الكلام من اسمين أو اسم وفعل فان قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلام ومع ذلك ليس مركبا من اسمين ولا من فعل واسم (قوله لانتفاء وضعه) أى لانتفاء وضعه لنفسه (قوله ولا يتاتى الكلام الخ) هذا مقول النحاة (قوله أو مايقوم مقامها) أى فى الاستقلال (قوله كالاسم المستقل بالمفهومية) أى وحينئذ فيكون قوله واذا قيل لهم آمنوا مركبا من فعل ومن قائم مقام الاسم (قوله ولا بد من اعتبار هذا التاويل) أى وهو كون المراد اسمين أو مايقوم مقامها (قوله على هذا التقدير) اى تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها (قوله لئلا يشكل ذكر الحصر) أى المستفاد من قول النحاة ولا يتاتى الكلام الخ (قوله وتعريف الكلام) أي لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحده كلمة وهي لفظ وضع لمعني مفرد فهى اما اسم أو فعل او حرف وآمنوا خارج عن ذلك وحينئذ فلا يكون قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلاما مع انه كلام قطعا (قوله والمبتدأ) أي وتعريف المبتدأ حيث قالوا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه وهذا لا يشمل ضرب فعل ماض ومن حرف جر فهو غير جامع لخروج ماذكر منه (قوله اللهم الا أن يقال الخ) هذا جواب آخر * وحاصله ان ماذكره النحاة من الحصر والتعاريف منظور فيه للغالب

بحضوره والتلفظ به ويستغني بذلك عن الدال (قوله فحينئذ) أى حين اذ لم يوضع لنفسه على ما ادعاه السيد (قوله ولا يتاتي الكلام) هذا مقول قول النحاة (قوله كالاسم) أي قائم مقامه فى تاتي الكلام به وتركيبه منه (قوله من اعتبار هذا التاويل) وهو كون المراد اسمين او مايقوم مقامهما (قوله على هذا التقدير) أى تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها (قوله لئلا يشكل ذلك الحصر) أى المستفاد من قوله ولا يتاتى الخ (قوله وتعريف الكلام) اى لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحده كلمة وهي لفظ وضع لمعني مفرد (قوله والمبتدأ) أي وتعريف المبتدا وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه (قوله اللهم إلا أن الخ) حاصله ان ماذكر منظور فيه للغالب وهو الشائع فى الاستعمال وأما

الشائع

الشائع فى الاستعمال ومن غير الغالب قد يتركب الكلام من شيء ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا وقد يكون المبتدأ ليس اسما وبالجملة ماذكره النحاة منظور فيه للغالب وأما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا (قوله واذا كان الخ) أشار بهذا الى أن قول المصنف فامتنع الخ جواب شرط مقدر وقوله كذلك أى لا يثبت له الغير (قوله الفعل مدلوله الخ) يحتمل ان الفعل مبتدأ ومدلوله مبتدأ ثان وكلى خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمدلوله المدلول المطابقي وحينئذ فيرد اعتراض الشارح الآتي ولو أريد بالمدلول التضمني لم يرد الاعتراض وكذا اذا أريد المطابقي وقدر مضاف أي بعض مدلوله كلي وكذا اذا اريد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث وبمدلوله جزؤه وكانه قيل الفعل اللغوى جزؤه كلي لان من جملة جزئياته الاكل والضرب ويحتمل أن الفعل مبتدأ ومدلوله خبر اول وكلى خبر ثان ويرتكب الاستخدام فيراد بالفعل اللغوى أعني الحدث والضمير فى مدلوله للفعل بالمعنى الاصطلاحى فكانه يقول أخبرك بان الفعل اللغوى مدلول للفعل الاصطلاحى وانه أى الفعل اللغوى كلى وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض الشارح ايضا (قوله جهة الاشتراك بينهما) أى بين الفعل والحرف وهي الدلالة على معنى معرف لحال الغير (قوله ونسبة فى زمان معين) هذا يقتضى أن الزمان ليس جزأ لمدلول الفعل بل ظرف للنسبة وليس كذلك فالاولى أن يقول وهو الحدث والزمان المعين ونسبة الى موضوع ما وقوله فى زمان معين ظاهر في الامر والماضى دون المضارع لاحتماله للحال والاستقبال الا ان يقال ان الوصف بالتعيين

واذا كان معني الفعل والحرف كذلك (فامتنع الخبر عنهما) * التنبيه (التاسع الفعل مدلوله كلى) ولماذكر فى التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر فى التنبيه التاسع جهة الافتراق اعلم أن الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلى وأما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبة فى زمان معين الى موضوع مافنى كليته نظر بل هو باعتبار

اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا (قوله كذلك) أى لا يثبت له الغير (قوله فامتنع الخبر عنهما) تفريع على عدم اثبات الغير كما أشار لذلك الشارح وفيه أنه يلزم عليه تفريع الشيء على نفسه اذ كون اللفظ مخبرا عنه عبارة عن كون معناه مما أثبت له الغير كما أفاد ذلك العصام

﴿التنبيه التاسع﴾ (قوله الفعل مدلوله الخ) قال بعضهم يجوز أن يراد بالفعل الفعل اللغوى أعني الحدث وبمدلوله ماهو جزئي منه كالضرب او يراد بالمدلول المدلول التضمني والضمير المضاف اليه راجع للفعل بالمعنى الاصطلاحى على طريق الاستخدام اه المراد منه وحينئذ لا يرد الاعتراض الآتي في الشارح (قوله

باعتبار ماتحقق من وقوع الفعل فتامل (قوله كالحرف) أى فى كونه موضوعا للمشخصات بوضع عام كما بينه الشارح بعد قوله فكما ان الخ لكن ما أفاده كلام الشارح من ان الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من ان المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها وضعا نوعيا وموضوعة باعتبار هيئتها للمشخصات وضعا عاما فضرب مثلا باعتبار مادته موضوع للحدث وموضوع باعتبار هيئته لكل نسبة ذلك الحدث الى فاعل ما في زمان معين فقول الشارح بعد غير مستقيم أى على ماذهب اليه أما على ماقاله غيره من المحققين فهو مستقيم بالنظر لوضع المادة فتامل (قوله ولما كان الحدث الخ) اعلم ان الكلية ملزومة والاستقلال بالمفهومية لازم لها والاخبار بالشيء يتفرع عن استقلاله بالمفهومية لا عن كليته ولما كان ظاهر المصنف عكس ذلك وهو تفرع الاخبار عن الكلية أعرض الشارح عن ذلك وجعل فى كلام المصنف حذفا أشار له بقوله ولما كان الخ وقوله مستقلا بالمفهومية أي لكونه كليا (قوله قد يتحقق فى ذوات) أى وتحقق

تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها فجعله من أقسام اللفظ الموضوع لمعني كلى غير مستقيم ولما كان الحدث الذى هو جزء معني الفعل مستقلا بالمفهومية (قد يتحقق فى ذوات متعددة) صالحا لانتسابه الى

كالحرف الخ) هذا يفيد ان الشارح يدعي أن الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه لما ذكره وهو مخالف لما قدمناه من أن وضع المشتقات باعتبار مادتها نوعى وأما باعتبار هيئتها فانها موضوعة للمشخصات وضعا عاما فان هذا يفيد أنها موضوعة بوضعين وقد مر تحقيقه فارجع اليه (قوله غير مستقيم) أى على ماذهب اليه أما علي ما تقدم فهو مستقيم بالنظر للمادة كما علمت (قوله ولما كان الخ) قال المحشى هكذا وجدنا أكثر النسخ التى وقفنا عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الفاء لا تقع فى جوابها اه أقول فى كلامه نظر من وجهين الاول ان قوله والحق فيها اذا بدل لما يقتضى ان الفاء يقترن بها جواب اذ أو لو كان غير جملة اسمية وليس كذلك الثانى ان التعليل بقوله لان الفاء الخ ممنوع بما نص عليه الرضى وعبارته لما ظرف بمعني اذ ويلزم بعده الماضى لفظا او معنى وجوابه أيضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق اومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا اه فان قلت لعل كلامه مبنى على مانص عليه ابن هشام واختاره من ان الفاء لا تدخل على ما هو جوابها قلت يمكن تخريج ماذكر علي جعل الجواب محذوفا وجعل المقرون بالفاء مفرعا عليه على حد ماقيل فى قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اذ التقدير تفرقوا فمنهم الخ كما صرح به ابن هشام

جزئياته

جزئياته فى ذوات لان الكلي لا يتحقق فى الذوات بل المتحقق فيها انما هو جزئياته أو المراد و يتحقق فى ذوات باعتبار تحقق جزئياته فيها (قوله فجاز الخ) جواب لما المقدرة والفاء زائدة لان جواب لما لا يقترن بالفاء اذا كان ماضيا (قوله عن شيء) أي من تلك الذوات التي نسب ذلك الحدث اليها (قوله وهو) أى الفعل وقوله بهذا الاعتبار أى باعتبار كون الحدث الذى هو جزء معناه يجوز نسبته الى اى واحد من الذوات التي يتحقق فيها ثم ان قوله وهو مبتدأ وقوله مسند خبر ودائما جهة للقضية وقوله بهذا الاعتبار تعليل فى المعني للحكم وقوله اذ قد اعتبر الخ علة لجهة القضية والاشارة بقوله ذلك راجعة للاسناد الدائم وكانه قال والفعل مسند لاجل هذا الاعتبار واسناده على وجه الدوام لانه قد اعتبر فى مفهومه الاسناد الدائمى فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد (قوله دون الحرف) قد تقدم أن الاستقلال بالمفهومية لازم للكلية فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية ويتفرع على استقلاله صحة الاخبار بداله و يتفرع على عدم الكلية عدم الاستقلال و يتفرع على عدم الاستقلال عدم صحة الاخبار فما قيل فى الفعل يقال عكسه فى الحرف فقول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال اللازم للكلية فى الفعل أى دون الحرف فانه ليس بمستقل ويلزم من عدم استقلاله عدم كليته لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم *والدليل على ان قول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال قول الشارح واذا كان غير مستقل الخ فانه يدل على ان التعليل فى كلام المصنف لعدم الاستقلال واذا علمت هذا تعلم أن المصنف قد اقتصر فى كل من الفعل والحرف على ذكر الملزوم لانه اقتصر فى الفعل على الكلية وهى ملزومة للاستقلال واقتصر فى الحرف على نفي الاستقلال اى نفى اللازم و نفى اللازم ملزوم لنفي الملزوم فتامل (قوله أى تعقل مدلول الحرف) أى تعقله فى الذهن وكان الاولى أن يزيد مع التعقل التحقق أى فى الخارج فيفسر التحصل بالاثنين معا و فى عبارة الشارح أيضا ركة حيث فسر التحصل بالتعقل ثم فسر التعقل بالتحصل ففسر المعلوم بالمجهول فلو قال الشارح أى تعقل مدلول الحرف فى الذهن وتحققه فى الخارج انما هو الخ كان أولى (قوله

كل منها (فجاز نسبته الى خاص منها) أى من كل واحد منها (فيخبر به) أي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مسندا اليه (دون الحرف اذ تحصل مدلوله) اى تعقل مدلول الحرف الذى هو تحصله الذهني (انما هو

(قوله بهذا الاعتبار) علة في المعني للحكم وقوله اذ قد اعتبر علة لجهة القضية وهى قوله دائما فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد كما أفاده المحشي ثم قال نعم فى

بما يتحصل له) أي بالمتعلق الذى يتحصل أو متعلق بتحصل هو أى مدلول الحرف فالصلة والصفة جرت على غير من هي له وانما لم يبرز الضمير جريا على المذهب الكوفى والمراد بالتحصل الملاحظة * والمعنى لان تعقل مدلول الحرف انما هو بالتبعية لمتعلق من صفة ذلك المتعلق ان معنى الحرف يلاحظ له أى لاجل ذلك المتعلق فهو يلاحظ لا لذاته بل لاجل تعرف وافادة حال ذلك المتعلق (قوله أى بتبعية ما الخ) أى بتبعية متعلق يحصل اى يلاحظ مدلول الحرف له أى لذلك المتعلق أي لاجل تعرف حاله (قوله واذا كان مدلول الحرف غير مستقل) أى في التعقل والتحقق (قوله فلا يتعقل لغيره) أى فلا يعقل ثبوته لغيره لما مر من ان الثبوت للغير فرع الاستقلال (قوله التنبيه العاشر) مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس اى التنبيه العاشر هذا الذي نشرع فيه أو هذا الذي نشرع فيه التنبيه العاشر وقوله فى ضمير الغائب خبر مقدم وقوله وفى كليته عطف عليه عطف تفسير وقوله نظر مبتدأ مؤخر فتعلق النظر بضمير الغيبة انما هو من حيث كليته لا من حيث ذاته والى كون العطف تفسيريا يشير الشارح فى قوله فقد علم الخ حيث جعل النظر فى الكلية لا فى كل من المتعاطفين (قوله وفي كليته) أى أو فى الحكم عليه بالكلية فى الجملة أى فى بعض الاحوال وهو ما اذا كان راجعا لامر كلى

الثاني غني عن الاول فلا حاجة اليه (قوله بما يحصل له) أى بمتعلق أو بالمتعلق الذى يحصل مدلول الحرف له أى باعتباره فقوله يحصل صفة أو صلة جرت علي غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير الا ان يقال ان هذا جار على المذهب الكوفي (قوله فلا يتعقل لغيره) اى لا يتعقل اثباته لغيره لما تقدم ان الاثبات للغير فرع الاستقلال ﴿التنبيه العاشر﴾ (قوله فى ضمير الغائب) قال العصام اى فى تحقيق مفهومه هل هو موضوع للجزئيات حقيقية اواضافية كما تقتضيه كثرة رجوعه للكليات وهي تبعد التجوز او موضوع لجزئيات مشخصة كسائر اخوانه من الضمائر لينتظم الكل فى سلك واحد ويؤخذ من كلام المحشى ان المعنى فى عده كاخويه جزئيا نظر لمخالفته لما فى كثير من المواضع وجعله مجازا فيها تاباه الكثرة وعلى هذا تكون النسخ المنقولة عن المصنف متعددة ومؤداها واحد (قوله وفى كليته) أي الحكم بها فى الجملة وهو ما اذا كان راجعا لامر كلي باعتبار توهم وضعه لما ذكر (قوله فتامل) قال العصام حتى يظهر لك أن القول بالتجوز أهون من فوت رعاية الطرد أي طرد الباب وجعل الكل جزئيات (قوله ووجه النظر)

(بما يتحصل له) أى بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه واذا كان مدلول الحرف غير مستقل في التعقل والتحقق (فلا يتعقل لغيره) فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك * التنبيه (العاشر فى ضمير الغائب وفى كليته نظر فتامل) ووجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل من المشخصات وضعا

باعتبار توهم انه وضع لمفهوم المذكر الغائب (قوله عاما) مرادف لما قبله فهو مؤكد له (قوله فقد علم منه ان فى كلية الضمير) أى فى الحكم عليه بالكلية (قوله بطل) اى لان الحكم بكليته مخالف لوضع الواضع ولا مستند له الا التوهم المذكور على أن التوهم المذكور يتاتى فى الموصول والحرف لان التوهم باب واسع (قوله كليا) أى كما فى قولك جاءنى انسان فاكرمته وقوله كما يكون جزئيا أي كما في قولك جاءنى زيد فاكرمته (قوله والحكم الخ) جواب عما يقال لا نظر فى الحكم بكليته أو جزئيته لانه على تقدير اذ حكمنا بكليته كان استعماله فى الجزئي مجازا وعلى تقدير اذا حكمنا بجزئيته كان استعماله في الكلى مجازا (قوله والجزم بكليته وجزئيته) الواو بمعني أو (قوله والحق انه قد يكون الخ) اعترض بان الاولى تفريعه على ماقبله بالفاء * وأجيب بانه ترك التفريع اشارة الى ان ما قاله حق ولو قطع النظر عما قبله ولم يلتفت اليه ولو فرع بالفاء لافاد ان حقيقته قاصرة على النظر لما قبله (قوله انه قد يكون كليا) اى اذا كان مرجعه كليا وقوله وقد يكون جزئيا أى اذا كان مرجعه جزئيا وعلى هذا فضمير الغائب موضوع للمشخصات بوضع وللامر الكلي بوضع فهو مشترك وما مر من أن الضمير مطلقا موضوع للمشخصات فهو مجاراة للمتن على خلاف التحقيق (قوله نظرا الى ان أئمة اللغة عدوا الخ) أي نظرا لعد أهل اللغة لا لكونه هو الحق فى الواقع (قوله والمصنف انما عده) أى فى التقسيم من الجزئيات (قوله واعتبروا فيها) أى المعارف الجزئية أى الحقيقية (قوله ماوضع لشيء بعينه) اى لشيء معين واعترض بان عده من المعارف لا يتوقف على اعتبار الجزئية الحقيقية فيه وذلك لان التعيين المعتبر فى المعارف أعم من النوعى والشخصى ألا ترى ان ان المعرف بلام العهد الخارجى معين بالشخص والمعرف بلام العهد الذهني معين

هذا ربما يفيد ان العطف فى كلام المصنف للتفسير وليس كذلك لما تقدم لك (قوله انما عده من الجزئيات) قال المحشي أى حقيقيا ثم أورد ان عده من المعارف لا يحوج لذلك لان التعيين المعتبر فيها اعم من النوعي والشخصي ولا ضرورة تدعو لما ذكره اذ يجوز ان يكون المراد بقول الشارح انما عده من الجزئيات اى اطلق عليه هذا اللفظ ولم يطلق عليه لفظ الكلى نظرا لما ذكر ولاشك ان عد المضمرات من المعارف انما يناسبه ذلك تامل

كليا عاما فقد علم منه ان فى كلية ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد المذكر الغائب نظر وفي بعض النسخ وفى كليته وجزئيته نظر ووجهه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا والحكم بانه فى أحدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر فتامل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصنف انما عده من الجزئيات نظرا الى ان أكثر أئمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء علي تعريفهم المعر[ف] بما وضع لشيء بعينه

بالنوع نحو ادخل السوق اذا كان في البلد أسواق فتامل (قوله الاشارة على التفرقة) ضمن الاشارة معني التنبيه فعداها بعلى والا فالاشارة حقها التعدي بالى (قوله بين الاسماء التي تشابه الحرف) أى و بين الحرف وحذفه للعلم به اذ ليست التفرقة بين الاسماء المشابهة للحرف بعضها مع بعض بل بينها و بين الحرف (قوله من جهة الى آخره) متعلق بقوله تشابه الحرف (قوله لانهما بمعني صاحب وعلو) أي وضعا وهما كليتان والمعتبر في الكلية المعني الموضوع له وحينئذ فهما داخلان فيما مدلوله كلي (قوله الا في جزئيين) اى الا فى معنيين جزئيين (قوله الذى هو الصاحب والعلو) أى مطلق صاحب ومطلق علو (قوله لعروض الاضافة) علة للحصر المذكور أى لاجل الاضافة العارضة لهما لاجل التوصل بهما للوصف بالمضاف اليه (قوله فلا يكونان الخ) أى واذا علمت ان مفهومهما الموضوعين له كلى وانهما لا يستعملان الا في جزئيين تعلم انهما لا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال (قوله كما تقول الانسان ذو نطق) أى وكما تقول الانسان فوق الارض وهذان مثالان لاستعمالها فى الجزئيين الاضافيين اللذين هما كليان لان صاحب النطق أخص من مطلق صاحب والعلو فوق الارض أخص من مطلق علو وصاحب النطق والمستعلى على الارض هو الانسان وهو جزئى اضافي

﴿التنبيه الحادى عشر﴾ (قوله الاشارة على التفرقة) ضمن الاشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والا فالاشارة وما تصرف منها انما تتعدى بالى (قوله بين الاسماء التى تشابه الحرف) أى و بين الحرف وحذفه للعلم به على حد سرابيل تقيكم الحر أى والبرد (قوله بمعني صاحب وعلو) أى وضعا والمعتبر فى الكلية الموضوع له وحينئذ فهما داخلان فى قسم ما مدلوله كلى كما افاده العصام (قوله الا في جزئيين) أى فى معنيين جزئيين (قوله اضافيين) حمله العصام على الحقيقيين ورده الشارح فيما يأتي * ولما ورد على العصام ان الحصر لا يصح حينئذ استعذر عنه بقوله وكان الظاهر ان يقول وان كانا يستعملان جزئيين من غير حصر الا أنه نبه عن ان المستعمل جزئيا لا يكون الا جزئيا ولا جمع بين الكلية والجزئية فى الاستعمال ازالة لما عسي أن يتوهم من ان ذو وفوق قد يكون كليا وجزئيا اذا استعمل فى جزئى وفي نسخة الا جزئيين باسقاط فى وعليها كتب العصام وأدخل عليها كاف التشبيه حيث قال اى كجزئيين واشار الى حكمة ذلك بان المعتبر فى الكلية والجزئية الوضع تامل (قوله لعروض الاضافة) علة للحصر المذكور (قوله فلا يكونان جزئيين) فى

لاندراجه

* التنبيه (الحادى عشر) المقصود من هذا التنبيه الاشارة على التفرقة بين الاسماء التى تشابه الحرف فى التزام ذكر المتعلق وذلك مثل (ذو وفوق فان مفهومهما كلى لانهما بمعني صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا فى جزئيين) اضافيين بالنسبة الى معناها الذى هو الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بمجرد استعمالها فى الجزئيين الاضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين أيضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة

ولذا لا يصح ان يحملا على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلى فظهرت التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئى مشخص كما بين * التنبيه (الثانى عشر لا يريبك) اى لا يوقعك فى ريبة وشك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض) أى تناوب بعضها مكان بعض وان قرىء بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة (اذ المعتبر الوضع) ختم الرسالة بدفع ماعسى ان يخطر

لاندراجه تحت الحيوان وهو فى ذاته كلي ومثال استعمالهما فى الجزئيين الاضافيين اللذين هما جزئيان حقيقيان نحو زيد ذو نطق وزيد فوق السطح لان زيد المتصف بالنطق والعلو على السطح جزئي اضافى لاندراجه تحت الانسان وهو فى ذاته جزئي كلي حقيقي (قوله ولذا) أي ولاجل تحقق استعمالهما في الجزئى الاضافى غير الحقيقى كما فى قولك الانسان ذو نطق وفوق الارض (قوله لا يصح أن يحملا) أى فى قول المصنف وان كانا لا يستعملان الا فى جزئيين على الجزئي الحقيقي لاقتضائه عدم استعمالهما فى الجزئي الاضافى غير الحقيقى مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق (قوله على مايتبادر الخ) متعلق بيحملا أى ان الحمل على الجزئية الحقيقية وان كان هو المتبادر من المقابلة بالكلى لا يصح للاقتضاء المذكور (قوله اذ معنى الحرف جزئي) أى وهذه الاسماء معناها الموضوعة له كلي وانما عرضت لها الجزئية بحسب الاستعمال (قوله أى تناوب بعضها الخ) اي وقوع بعضها موقع بعض وفى هذا اشارة الى ان بعضها فى كلام المصنف بالجر بدل من الالفاظ بدل بعض من كل وان المبدل منه فى نية الطرح (قوله وان قري.) أى بعضها بالضم والاولى بالرفع لان الضم من القاب البناء وبعضها معرب لا مبني (قوله على ان الجملة حال مؤكدة) أى لما فهم من تعاور الالفاظ بمعني تناوب بعضها مكان بعض أى وقوعها موقعه وانت خبير بان الشارح قد جعل بعضها فاعلا بواقعا لا مبتدأ وحينئذ فليست الحال جملة بل مفردة وهي واقعا وأجيب بان قول الشارح واقعا الخ حل معنى لا حل اعراب كما يشير له قوله والمعنى تناوبها الخ (قوله اذ المعتبر الوضع) اي المنظور اليه فى الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما مما تقدم كالعلمية والموصولية الحال الوضعى لا الاستعمالى وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق

بعض النسخ الوصف بحقيقين ولا وجه له بالنظر لما ذكره (قوله ولذا) اي ولتحقق استعمالهما فى الجزئى الاضافى الذى هو اعم من الحقيقي لا يصح ماذكر لاقتضائه عدم استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقي مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق كما مثل به الشارح

﴿ التنبيه الثانى عشر ﴾ (قوله اي تناوب بعضها) أشار به الى ان لفظ بعض في كلام المصنف يجوز قراءته بالجر والى انه بدل من الالفاظ بدل بعض من كل (قوله على ان الجملة حال مؤكدة) اى لما فهم من تعاور الالفاظ لانه بمعني تناوب بعضها مكان بعض اي وقوعه موقعه (قوله المعتبر الوضع) اى المنظور اليه فى

للالفاظ انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعانى فاذا قلت مثلا جاءنى ذو مال واردت به زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئى لاستعماله في الجزئى وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ التوراة فى زيد فقلت الذى حفظ التوراة فى هذه البلدة حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد المراد من كل منها ومن العلم الشخصى ووجه الدفع ماذكر ان المعتبر فى الالفاظ هو حال الوضع والموضوع له فى ذو امر كلى وان استعمل ههنا فى مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئى لوضعه لذلك المشخص وكذا الحال في مثل هذه الصورة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(قوله بيعض الاوهام) الباء بمعنى فى واراد بالاوهام الاذهان وليس المراد بالوهم الطرف المرجوح المقابل للظن (قوله من المعاني) بيان لما أى انما هو باعتبار المعاني التى استعملت الالفاظ فيها فالصلة جرت على غير من هى له لان ما واقعة علي المعانى والمتصف بالاستعمال الالفاظ ولم يبرزجريا على المذهب الكوفى لا من اللبس (قوله ان هذه الالفاظ الخ) كانه أراد بالجمع ما فوق الواحد والا كان حقه ان يقول ان هذين اللفظين وهما ذو والذى (قوله والموضوع له فى ذو امر كلى) اي وهو صاحب وحاصله ان الموضوع له فى الذي الجزئيات المستحضرة بقانون كلي وهو مفرد مذكر والانحصار فى زيد قرينة معينة للمراد من تلك الجزئيات بخلاف زيد فانه موضوع لجزئى معين فزيد يصدق عليه تعريف العلم الشخصى دون الذى وان اتحد المراد منهما وكذلك ذو فى المثال وزيد وان اتحدا فى المراد منهما لكن الاول كلى والثانى جزئي (قوله في مثل هذه الصورة) اى وهى ذو مال المراد به زيد نحو جاءنى ذو علم واردت به عمرا وهذا آخر ما يسر الله جمعه من تقرير شيخنا العلامة المرحوم الشيخ على الصعيدى العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان واسال الله الكريم المنان ذا الفضل والاحسان ان ينفع به الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما مما تقدم الحال الوضعى لا الاستعمالى تامل قال العلامة العصام وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق فاغن ايها الناظر بما ذكرناه من غير طلب مزيد فان فيه الكفاية لمن كان له قلب اوالقى السمع وهو شهيد وجد فى رياض مبانيه واقتطف ازهار معانيه واجتل عرائس ابكار نكاته ان كنت من اكفائها والا فخل بينها وبين اهلها العارفين بطرق انبائها واسلك فى مطالعتها سبيل الانصاف ولا تبادر ان توهمت خللا بالاتلاف بل اصلح بعد التامل ان لم يسعف التاويل واجمل ان اعترضت ففى هذا المقام لا يحمل التفصيل والحمد لله الموفق للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل والاصحاب دائمين متلازمين الى يوم المآب

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله واصحابه الائمة الاعلام

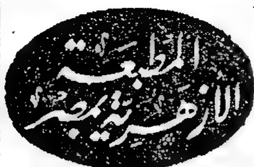
يقول

﴿ يقول راجي عفو ربه الكريم * ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم ﴾

حمدا لمن أحاط علما بالكائنات * وتنزه عن الجزئية والنوعية والمثلية وانفرد بالايجاد والاعدام من البريات * وصلاة وسلاما على من أطلعه الله على ما كان وما يكون * وأبرزه رحمة لكل موجود ومكون ومكنون *

﴿ و بعد ﴾ فقد تم طبع حاشية العلامة الشيخ محمد الدسوقي المالكي على شرح المحقق ابي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن احمد * ومعها حاشية العلامة سيدي محمد الحفناوي الشافعي على الشرح المذكور * و بهامشهما شرح العلامة ابي الليث السمرقندي على الرسالة المذكورة وحبا في نشر الهبات العلمية * وحفظا لمآثر اللغة العربية * قام بطبعه على نفقتهم أولو الهمم العوال ورثة المرحوم المفضال * الشيخ محمد عبد الخالق المهدي الشهير ذي القدر الخطير * بمطبعتهم العامرة * الثابت محل ادارتها بسراي رقم ٦ بشارع رقعة القمح من مصر القاهرة * * بجوار الرحاب الازهرية * من مصر المحمية وقد وافق التمام أواخر شهر رمضان * من عام ١٣٤٧ من هجرة سيد ولد عدنان * عليه الصلاة والسلام وآله الكرام وصحابته الاعلام آمـــين

م



اعلان

من المطبعة الازهرية ومكتبتها العامرة المهدية
بشارع رقعة القمح رقم ٦ بمصر

لما كانت هذه المطبعة من أقدم المطابع المصرية . ولديها مكتبة حوت من العلوم الدينية . مع اختلاف مسارح انظار طالبها . مالم تحوه مكتبة سواها في العالم بلا امترا . وان شئت قلت كل الصيد في جوف الفرا . لا سيما وان بها من مطبوعات المطبعة الاميرية مارق وراق وطاب . وملأ الوطاب . فلذا أذكر اسماء قليل من كثير

جزء

٨ تفسير الفخر الرازي و بهامشه تفسير العلامة ابي السعود

٤ حاشية العالم العلامة الشيخ احمد الصاوي على تفسير الجلالين

١ تنوير المقباس في تفسير ابن عباس و بهامشه كتابان

٢ الاتقان في علوم القرآن للعلامة جلال الدين السيوطي و بهامشه اعجاز القرآن

١٠ ارشاد الساري لشرح صحيح الامام البخاري للامام القسطلاني و بهامشه شرح الامام النووي لصحيح الامام مسلم (طبعة أميرية)

٨ شرح الامام العلامة سيدنا الشيخ عبد الباقي الزرقاني على متن المواهب اللدنية للقطب القسطلاني وبهامشه كتاب زاد المعاد في هدى خير العباد للامام ابن القيم

٢ الزواجر في النهي عن اقتراف الكبائر لشهاب الدين احمد بن حجر و بهامشه كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع والاعلام بقواطع الاسلام

٣ السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير للعلامة الشيخ على ابن الشيخ احمد المشهور بالعزيزي . و بهامشه حواشي العلامة السيد محمد الحفني على الجامع الصغير

جزء

١ حاشية الشيخ محمد الشنواني على مختصر الحافظ عبد الله بن ابي جمرة و بالهامش المختصر المذكور

١ التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للامام الحافظ الحسين ابن المبارك الزبيدي مذيلا بحواش انتخبت من شرح العلامة شيخ الاسلام الشيخ عبدالله الشرقاوي وشرح الامام محمد بن قاسم الغزى

١ شرح العقائد النسفيه للامام نجم الدين عمر النسفي الشهير

١ حاشية الشيخ محمد الدسوقي على شرح السنوسيه على عقيدة ام البراهين

١ تحفة المريد حاشية للباجوري على جوهرة التوحيد و بالهامش متن الجوهرة المذكورة

١ حاشية الشيخ مصطفى بن محمد العقباوي على شرحه لعقيدة شيخه القطب الشهير سيدى الشيخ احمد الدردير

١ حاشية الشيخ محمد الامير على اتحاف المريد شرح الشيخ عبد السلام اللقانى على جوهرة التوحيد وبالهامش الشرح المذكور

١ حاشية العلامة الشيخ احمد الصاوي على شرح ابى البركات سيدى احمد الدردير على منظومته فى العقائد

١ نور الظلام شرح العلامة الشيخ محمد نووي الجاوى الشافعى

٢ حاشية العلامة البنانى على شرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع للامام ابن السبكى . و بالهامش تقرير العلامة الشيخ عبد الرحمن الشربينى شيخ الاسلام سابقاً

١ حاشية الشيخ احمد الدمياطى على شرح جلال الدين المحلى على الورقات لامام الحرمين . و بالهامش الشرح المذكور

٢ حاشية الشيخ عبدالله الشرقاوى على شرح التحرير لشيخ الاسلام زكريا الانصارى

٢ حاشية الشيخ ابراهيم الباجورى على شرح سيدى محمد قاسم الغزي على متن ابى شجاع

٢ الاقناع فى حل ألفاظ ابى شجاع تأليف الشيخ محمد الشربينى الخطيب و بهامشه تقريرات للعلامة الشيخ محمد الانبابى

٢ الميزان الكبري للشيخ الصوفى سيدى عبد الوهاب الشعرانى و بهامشها كتاب رحمة الامة فى اختلاف الائمة

جزء

٧ رد المحتار حاشية العلامة ابن عابدين على الدر المختار لعلاء الدين محمد الحصكفي وهو شرح متن تنوير الابصار للعلامة محمد بن عبد الله الخطيب الغزى التمرتاشي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ و بهامشها الشرح المذكور مكملة بكتاب قرة عيون الاخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار للسيد محمد علاء الدين بن محمد أمين تمت تأليفا سنة ١٢٩٠ هـ مع تقريرات لشيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد العباسى المهدي مفتي الديار المصرية وشيخ الاسلام سابقا وتقييدات لوالده المرحوم الشيخ محمد أمين المهدى مفتى مصر أيضاً (طبعة أميرية)

٢ اللباب فى شرح الكتاب وهو شرح العلامة الشيخ عبد الغني الميداني الدمشقي على كتاب الامام ابي الحسن القدوري

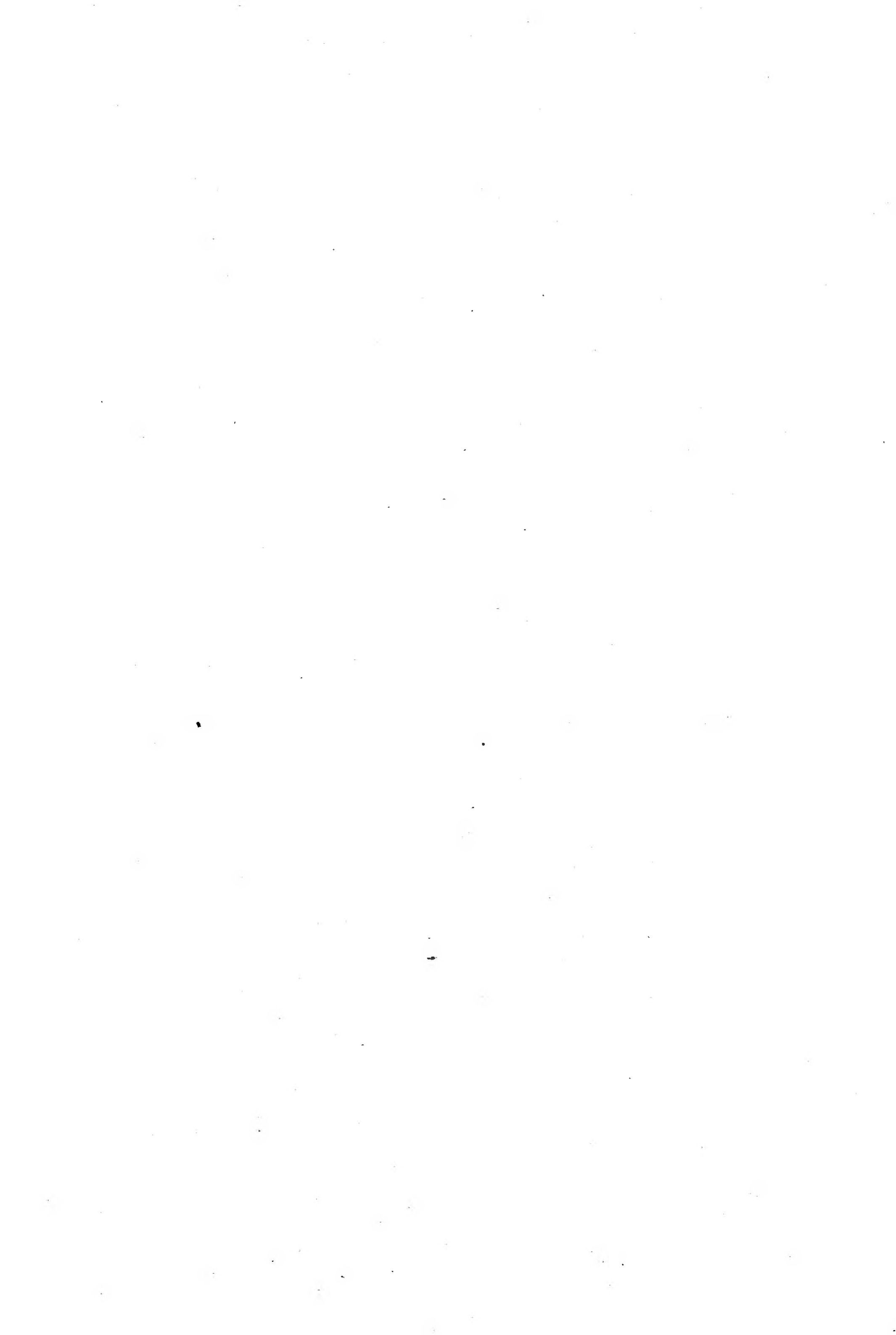
١ حاشية العالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ احمد الطحطاوى على مراقى الفلاح شرح نور الايضاح فى مذهب الامام الاعظم و بالهامش الشرح المذكور

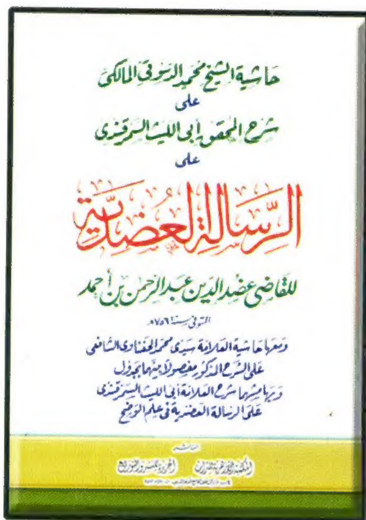
٢ حاشية بلغة السالك لاقرب المسالك للعلامة الفاضل الشيخ احمد الصاوى علي الشرح الصغير للعلامة الدردير . وبالهامش الشرح المذكور

٢ حاشية الشيخ علي العدوى على كفاية الطالب الربانى شرح للشيخ على أبي الحسن المتوفى سنة ٩٣٠ هـ على رسالة العلامة ابن أبي زيد القيروانى المتوفى سنة ٣٨٦ هـ وبهامشها الشرح المذكور

٤ حاشية العالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقى على الشرح الكبير لابي البركات سيدي أحمد الدردير . و بهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدى الشيخ محمد عليش شيخ السادة المالكية سابقا رحمهم الله أجمعين

٢ حاشية الشيخ محمد الخضري المتوفي سنة ١٢٨٨ هـ علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك وبهامشها الشرح المذكور





حاشية الشيخ محمد الدسوقي المالكي على شرح المحقق أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى سنة ٧٥٦هـ

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث — الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت : ٢٥١٢٠٨٤٧